



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية  
الحديثة

## Morphological Thinking At modern Arab In light Of Modern Linguistic Approaches

إعداد

إيمان محمود مصطفى أبو غلوس

إشراف

أ.د. محمود مبارك عبيدات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص  
الدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: 2018/8/2 - عمان

جامعة العلوم الإسلامية

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية



## التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية الحديثة

إعداد

إيمان محمود مصطفى أبو غلوس

إشراف

أ.د. محمود مبارك عبيدات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص الدراسات  
اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان 2018 / 8 / 2

ب

قرار لجنة المناقشة

التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية الحديثة

**Morphological Thinking At modern Arab In light  
Of Modern Linguistic Approaches**

إعداد

إيمان محمود مصطفى أبو غلوس

إشراف

أ.د. محمود مبارك عبيدات

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع	الجامعة	الدكتور
.....	العلوم الإسلامية العالمية	١- الأستاذ الدكتور: محمود مبارك عبدالله عبيدات (رئيسا)
.....	العلوم الإسلامية العالمية	٢- الأستاذ الدكتور: مصطفى طاهر أحمد الحيادة (عضوا)
.....	العلوم الإسلامية العالمية	٣- الأستاذ الدكتور: حسين مصطفى حسين غوانمة (عضوا)
.....	مجمع اللغة العربية الأردني	٤- الأستاذ الدكتور: عودة خليل أحمد أبو عودة (عضوا)

The World Islamic Science & Education University (wise)

Faculty of Graduate Studies

Dept of Arabic Language



# **Morphological Thinking At modern Arab In light Of Modern Linguistic Approaches**

Prepared by

**Eman Abughallous**

Supervisor

**Dr. Mahmoud Obidat**

A Dissertation Submitted in partial Fulfillment of the Requirements  
for the Degree of Doctor of Philosophy in Linguistic Studies at The  
World Islamic Science and Education University.

The World Islamic Science and Education University

Amman

August\2\2018

## ﺗﻔﻮﻳﺾ

أنا إيمان محمود مصطفى أبو غلوس، أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: إيمان محمود مصطفى أبو غلوس

التاريخ: 2018 /8/

التوقيع:

ج

إهداء

إلى روح والدي - رحمه الله - الذي علّمني أسْمى الأخلاق.

إلى والدي - حفظها الله - التي علمتني الصبر والكفاح.

إلى زوجي الذي أمدني بالعون والمساعدة، وعزز في الطموح.

إلى أولادي حفظهم الله ورعاهم.

إلى أستاذي الدكتور محمود عبيدات الذي أمدني بعلمه وخبراته.

إلى أستاذتي في قسم اللغة العربية حفظهم الله.

إلى أفراد أسرتي الذين أعتز بهم جميعًا - رعاهم الله -

وإلى من يعتز بلغته العربية ويحرص على خدمتها.

## شكر وتقدير

الحمد لله أن يسر لي إعداد هذه الدراسة وإخراجها إلى حيز الوجود، التي ما كانت لترى النور، لولا الجهود التي بذلها أستاذي الفاضل الدكتور: محمود عبيدات في قراءة مادتها ومتابعتها تنقيحاً وتصويباً، فكان لي معيناً بتوجيهاته الكريمة، وإرشاداته القيمة، ولم يضمن عليّ بخبرته الطويلة في البحث فجعلها بين يدي، فله مني كل الشكر والتقدير، وجزاه الله عني خير الجزاء، وأبقاه خير سادن للغة العربية التي نعتز بها، لغة القرآن.

وأقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور عودة أبو عودة الذي تفضل بالموافقة على المشاركة في تقييم هذه الدراسة، والدكتور مصطفى الحيادة، والدكتور حسين غوانمة، فلهم أسمى آيات الشكر والتقدير على تفضلهم بقراءة هذه الدراسة، وعلى ما يقدمونه من آراء وتوجيهات كريمة تسهم في تصويب هذه الدراسة وتقويمها، وسدّ ما يعثر بها من قصور، فبارك الله في جهودكم الطيبة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية في الدراسات العليا في جامعة العلوم الإسلامية على ما بذلوه من جهود في تعليمي ونصحي، مما أسهم في إعداد هذه الدراسة.

وكل الشكر والتقدير لكل من مدّ لي يد العون، وشدّ من عزمي لمتابعة البحث والدراسة.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ط	ملخص الرسالة بالعربية
ي	ملخص الرسالة بالإنجليزية
1	المقدمة
5	التمهيد:
7	جدلية الصرف والتصريف، تعريف الصرف لغة واصطلاحاً
13	مراحل تطور الصرف العربي
17	الفصل الأول: المنهج التاريخي المقارن
18	المبحث الأول: ظهور ونشأة التاريخ المقارن
21	المبحث الثاني: مصطلحات المنهج التاريخي المقارن
23	علم الصرف التاريخي المقارن
26	المبحث الثالث: أهمية دراسة الصرف العربي في ضوء المنهج التاريخي المقارن
29	المبحث الرابع: الصرفيون العرب المحدثون والمنهج التاريخي المقارن
30	رمضان عبد التواب



31	إبراهيم السامرائي، ربحي كمال
32	إسماعيل عمايرة، رمزي بعلبكي، وآخرون
34	الرموز المستعملة في التطبيقات للمنهج التاريخي المقارن
35	المبحث الخامس: التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج المقارن
35	أدوات التعريف والتذكير
36	التذكير والتأنيث
38	الجمع
39	المثنى
40	أبنية الفعل
43	المشتقات
44	اسم الفاعل
44	اسم المفعول وصيغ المبالغة
46	اسم الآلة، اسم التفضيل
46	التصغير
48	أصل الكلمات
50	ظاهرة الإعراب
53	دراسة التغيرات الصوتية دراسة مقارنة
55	القلب المكاني
56	الفصل الثاني: المنهج الوصفي البنيوي
57	المبحث الأول: نشأة المنهج الوصفي وظهوره

60	المبحث الثاني: اتجاهات المنهج الوصفي البنيوي
60	المدرسة الوصفية الشكلية
65	مدرسة فيرث الإنجليزية
66	المبحث الثالث: المنهج الوصفي والصرفيون العرب
66	تمام حسان
68	كمال بشر
68	محمود السعران
86-70	المبحث الرابع: الصرف الوصفي التطبيقي
70	أقسام الكلام
73	الوصفيون والميزان الصرفي
74	الاشتقاق
73	دراسة التغيرات الصوتية ، دراسة وصفية
77	الإعلال والإبدال
78	إشكالية الألف والواو والياء والهمزة
83	المقاطع الصوتية
85	الإعلال والإبدال داخل الأفعال
88	الفصل الثالث: المنهج التوليدي والتحويلي
88	المبحث الأول: نشأة المنهج التوليدي و
94	المبحث الثاني: مكونات النظرية التوليدية والتحويلية

96	المستوى الصرفي في ضوء المنهج التوليدي والتحويلي
97	أبرز النظريات التي يستند عليها التفسير في النظرية التوليدية التحويلية
107-100	المبحث الثالث : عناصر التحويل في النظرية التوليدية التحويلية وفي العربية
100	الترتيب
101	الحذف
101	الترخيم
102	التعويض
104	التطبيق على أنواع التعويض في اللغة العربية
105	الزيادة
106	الحركات الإعرابية
106	النبر
108	المبحث الرابع : جهود العلماء المحدثين
108	الخولي
109	ميشال زكريا
110	عبد القادر الفاسي الفهري
111	مازن الوعر
113	خليل عمارة

115	تمام حسان
116	المبحث الخامس الصرف التوليدي والتحويلي التطبيقي
116	الأصلية والفرعية في الصرف العربي
116	أصل التجرد من العلامة (marked)
119	القوانين المفرداتية والعلامة
120	القلب المكاني (metathesis)
122	الاشتقاق
125	القياس الصرفي
128	الفصل الرابع: المنهج التطبيقي
129	المبحث الأول: تمهيد للمنهج التطبيقي
132	المبحث الثاني: الصرف التعليمي
136	المبحث الثالث: جهود المحدثين في وضع المناهج التعليمية
136	إبراهيم مصطفى
140	تجربة شوقي ضيف
141	محمد كامل حسين
144	محمد عبد الخالق عضيمة
145	فخر الدين قباوة
146	عبد الراجحي
153-147	تطبيقات صرفية

147	الميزان الصرفي
148	الزيادة وأنواعها
149	القلب المكاني
150	الأفعال
151	المصادر
152	المشتقات
154	المبحث الرابع: اللسانيات الحاسوبية
158	المبحث الخامس: جهود المحدثين في اللسانيات الحاسوبية في المستوى الصرفي
164	كتاب اللغة العربية والحاسوب
168	العربية_ نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية
177-172	المبحث السادس: الخصائص الصرفية وتقنيات الحاسوب
172	فكرة الأطراد
173	خاصية الاشتقاق، ووضوح مسار عملية الاشتقاق
174	الميزان الصرفي والتداخل بين الصرف والفلولوجيا بلحاظ الإعلال والإبدال
175	الربط بين الجذر والصيغة الصرفية
176	النحت
178	النتائج والتوصيات
183	المصادر والمراجع

## ط

## الملخص

التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية الحديثة

يعد الصرف العربي ميزان العربية، وقد تمت دراسته بعناية كبيرة من قبل العلماء العرب المتقدمين، ومع التطور الكبير في الدراسات اللسانية، ظهرت مناهج ومدارس جديدة، قامت بدراسة المستويات اللغوية، زمن ضمنها الصرف بطرق وتصورات مختلفة، وذلك أدى إلى تأثر العلماء العرب المحدثون بهذه المناهج، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على المناهج التي تناولها العرب المحدثون في دراسة الصرف العربي.

وتهدف هذه الدراسة لرصد الأعمال والجهود التي قام بها العلماء المحدثون حول الصرف العربي، إلى جانب تتبع مدى تأثير المناهج اللغوية الحديثة على العلماء المحدثين، وطريقة تعاملهم مع النظرية اللغوية العربية عموماً، والنظرية الصرفية العربية خاصة.

وبدأت الدراسة بتمهيد يتضمّن نبذة عن تاريخ الصرف العربيّ، والمراحل التي مرّ بها، إلى جانب تعريف الصرف والتصريف اصطلاحاً، وذكر أهمّ الموضوعات التي تناولها الصرف العربيّ. وجاءت الدراسة في أربعة فصول، الفصل الأول يتناول المنهج التاريخي المقارن والجهود التي قام العلماء المحدثون في هذا المجال، ويتضمن هذا الفصل خمسة مباحث، وهي: نشأة المنهج التاريخي المقارن، ومصطلحات المنهج التاريخي المقارن، وأهمية دراسة الصرف العربيّ في ضوء المنهج التاريخي المقارن،

والصرفيون العرب المحدثون والمنهج التاريخي المقارن، التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج التاريخي المقارن.

أما الفصل الثاني يتناول المنهج الوصفي ومدى تأثير المنهج الوصفي على العلماء العرب المحدثين، ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث، نشأة المنهج الوصفي البنيوي، اتجاهات المنهج الوصفي البنيوي، الصرفيون العرب المحدثون، والمنهج الوصفي البنيوي، التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج الوصفي البنيوي. وفي الفصل الثالث تناولت بالبحث المنهج التوليدي والتحويلي، ومدى تأثيره على العلماء العرب المحدثين، ومدى ارتباطه بالنظرية اللغوية العربية، ويتضمن هذا الفصل خمسة مباحث، نشأة المنهج التوليدي والتحويلي، مكونات النظرية التوليدية التحويلية، عناصر التحويل في النظرية التوليدية التحويلية، جهود العلماء المحدثين في تناول النظرية التوليدية والتحويلية، الصرف التوليدي والتحويلي التطبيقي.

وخصصت الفصل الرابع للمنهج التطبيقي، وتناولت بالبحث المنهج التعليمي واللسانيات الحاسوبية، ويتضمن هذا المبحث ستة مباحث، تمهيد حول المنهج التطبيقي، جهود المحدثين في وضع المناهج التعليمية، الصرف التطبيقي، اللسانيات الحاسوبية، جهود المحدثين في اللسانيات الحاسوبية، الخصائص الصرفية التي تحاكي الحاسوب.

وخلصت إلى نتائج دونتها في ختام الدراسة، أبين فيها مدى تأثر العلماء المحدثين بالمناهج والنظريات اللغوية الحديثة، والأثر الذي تركته هذه المناهج على النظرية الصرفية العربية، إلى جانب وجوب استعمال جميع المناهج الحديثة، والبداية من حيث انتهى العلماء المحدثون، والحاجة إلى جهود مؤسسية على مستوى العالم العربي، لتطوير النظرية اللغوية العربية.

ي

**Abstract**

# **Morphological Thinking at modern Arab In light Of Modern Linguistic Approaches**

**Prepared by**

**Eman Abughallous**

**Supervisor**

**Dr. Mahmoud Obidat**

**Date of discussion: 2/8/2018 - Amman**

The Arabic Morphology is considered the balance of Arabic, and it has been studied in accurate way by the advanced Arab scientists. With the great development in the linguistic studies, new approaches and schools have been emerged. They studied the linguistic levels, including the time spent in different ways and perceptions. , So this study came to put light on the approaches that have been addressed by the modern Arabs in the study of Arab Morphology.

This study aims to observe the work and efforts of modern scientists on Arab Morphology, as well as to study the impact of the modern linguistic methods on the modern scientists, their way of dealing with the Arabic linguistic theory in general, and Arabic morphology in particular.

This study began with a preface that includes an overview of the history of Arab Morphology, and the stages it went through, along with the definition of Morphology and disposal terminology, and mentioned the most important topics dealt with Arab Morphology.



The study divided into four chapters; the first chapter deals with the comparative historical approach and the efforts made by the modern scientists in this field. This chapter includes five topics: the origin of the comparative historical approach, the terminology of the comparative historical approach, the importance of studying the Arab interpretation in the light of the comparative historical method, morphology applications in the light of the comparative historical approach.

The second chapter deals with the descriptive approach and the extent of the influence of the descriptive approach on the modern Arab scientists. This chapter includes four topics, the emergence of the structural descriptive approach,

Attitudes of the Structured Descriptive Methodology, Modern Arab Modernists, Structural Descriptive Methodology, morphology applications in the light of the structural descriptive approach. The third chapter deals with the methodological and transformative approach, its impact on the modern Arab scientists, and its relevance to the Arabic linguistic theory. This chapter includes five topics, the components of transformational theory of transformations, transformational elements in the theory of transformational generation, the efforts of modern scientists in the treatment of obstruent and transformational theory, and the morphology of obstruent and applied transformation.

The fourth chapter devoted to the applied approach, and dealt with the study of the educational approach and computational linguistics. This section includes six topics, an introduction on the applied approach, the efforts of modernists in the development of educational approach, applied morphology, computational linguistics, the efforts of modernists in

computer linguistics, and the morphological characteristics that simulate the computer.

The results of this study were summarized in the conclusion of the study, in which I presented the extent to which modern scientists were affected by modern linguistic approach and theories, the impact of these approach on Arabic morphology, and the need to use all modern methods, beginning with the end of the modern scientists and the need for institutional efforts at the level of Arab World, to develop Arabic linguistic theory

## المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، إمام أهل البيان والتبيين، والحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم.

اللغة مرآة الأمة، وكلما ارتقت الأمة ارتقت لغتها، واللغة العربية من أهمّ الميزات المشرقة للأمة العربيّة، ومع التحدّيات والأوضاع المضطربة التي تمرّ بها الأمة العربيّة يبرز الاهتمام باللغة العربية والعناية بها بوصفها أداة للتقدم والنهوض، ولقد أدرك العلماء العرب القدماء أهميّة اللغة العربيّة؛ لذلك ظهرت علوم اللغة في وقت مبكر منذ نشوء الحضارة العربيّة.

ومع أنّ الاهتمام الأكبر من البحث والدراسة انصبّ على النحو العربيّ إلا أنّ الصرف العربيّ واكلب النحو بظهوره، فلا يفصل العلماء بين نشأة الصرف والنحو، فهما علمان يكمل أحدهما الآخر في الحفاظ على اللغة العربيّة، وذلك واضح في وجودهما في أول كتاب لغويّ وصل إلينا، وهو كتاب سيبويه (ت180هـ)، ويعدّ الصرف ميزان العربية، فهو يحافظ على اللغة العربية من حيث تكوينها - وإن بعدت الفجوة بين اللهجات العربيّة المحكيّة واللغة الفصيحة نحوًا - فإنّ الصرف العربيّ هو الحاضن للغة العربية، سواء أكانت فصيحة أم محكيّة، فالصرف هو الرابط المشترك الذي لا يتغيّر؛ لأنّ البناء هو عمود اللغة، لذلك يجب الاهتمام به أكثر من ناحية البحث والدراسة؛ للنهوض باللغة لكي تواجه الحاضر والمستقبل، مستعينين بالجهود العظيمة التي قام بها العلماء العرب، فقد حرص اللغويّون العرب القدماء على الدرس الصرفيّ، فاستوفوا مختلف جهات التآليف الداخلي للكلمات في اللغة العربيّة، وعالجوا مختلف جهات الكلمات؛ ببيان حروفها عددًا وضبطًا وترتيبًا وأصالةً و زيادة... الخ، وتناولوا مختلف التغيّرات التي ترد لاشتقاق الكلمات بعضها من بعض، أو لتصرف الكلمات على مختلف الأوجه التي تكون للكلمة من تذكير إلى تأنيث، ومن أفراد إلى تثنية أو إلى جمع، وبذلك استوفى العلماء العرب أوجه النظرية الصرفيّة العربيّة؛ وذلك على وفق مناهجهم الخاصّة التي كانت بين أيديهم آنذاك.

وشهد القرن العشرون نشاطًا متميزًا في مجال الدراسات اللغويّة، وظهرت مناهج ونظريات لسانيّة حديثة، تناولت دراسة اللغة بطرق وأسس مختلفة، ولقد سلك علماء اللغة المحدثون في دراستهم الصرف العربيّ اتجاهين، اتجاهاً تقليدياً اتبع منهج العلماء القدماء، وآخر درس الصرف العربيّ في ضوء المناهج الحديثة، وركّزت هذه الدراسة على العلماء المحدثين الذين تناولوا دراسة الصرف العربيّ في ضوء المناهج الحديثة. وتحاول هذه الدراسة إبراز اتجاهات الباحثين العرب المحدثين في دراسة الصرف العربيّ في ضوء المناهج اللسانية

الحديثة، وتقديم أهم التطورات التي طرأت على التفكير الصرفي العربي الحديث، وقد اهتمت أكثر الدراسات والأبحاث بالمنهج الوصفي والباحثين الوصفيين، وكانت مُقلّة بدراسة الصرف في ضوء المدارس والنظريات الأخرى، ولا سيّما التوليدية التحويلية؛ لذلك ستعنتي هذه الدراسة بأهم التطورات التي حدثت على درس الصرف العربي على وفق أهم التغيرات اللسانية الحديثة.

ومع تعدّد الاتجاهات الحديثة في حقل الدراسات اللغوية، تبعًا لتعدّد مناهج درس اللغوي الحديث، تعدّدت مناهج الباحثين العرب، فمنهم المقارنون، ومنهم التاريخيون، ومنهم الوصفيون، وقد انبثق عن بعض هذه الاتجاهات اتجاهات أكثر تخصصًا وعمقًا بالبنوية والوظيفية والتوليدية التحويلية، وقد ارتأت هذه الدراسة أن تقف على أهم المناهج التي اتبعتها المحدثون العرب في دراسة الصرف العربي، وذلك للوقوف على أهم الإنجازات والدراسات التي قدّمتها هذه المناهج للصرف العربي .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

\_ إبراز الجهد الذي بذله اللغويون المحدثون، والوقوف على مقدرتهم في معالجة القضايا الصرفية في ضوء اللسانيات الحديثة.

\_ الوقوف على أهم القضايا الصرفية التي تناولتها المدارس والنظريات الحديثة، وإبراز أوجه الاتفاق والخلاف.

\_ إبراز أهمية الصرف في الحفاظ على اللغة العربية، والاستفادة من المناهج الحديثة في تقليص الفجوة بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية.

\_ أهمية المناهج اللسانية الحديثة في تطوير الصرف العربي، والمضيّ قدمًا نحو لغة عصرية؛ وذلك بالاستفادة من الخصائص الصرفية المناسبة، لحوسبة اللغة العربية.

وتتوخّى الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما أهم القضايا الصرفية التي عالجها الصرفيون العرب المحدثون ؟

- هل استطاعت المناهج الحديثة أن تحتوي جميع الأبواب الصرفية ؟ أم هل هي أهملت

أبوابًا واعتنت بأبواب أخرى ؟

- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين المناهج اللغوية الحديثة في دراسة الصرف العربي ؟

- هل نستطيع الاكتفاء بمنهج أو نظرية معينة لدراسة الصرف العربي؟ أم هل نحتاج إلى مناهج عدة لدراسته؟

- هل استطاع العلماء المحدثون أن يقدموا نظرية صرفية عربية شاملة مثلما فعل العلماء العرب القدماء؟

فمن هذه الأسئلة انبلج المنهج المتبع في هذه الدراسة، وهو المنهج الوصفي التحليلي؛ للإجابة عن أسئلة البحث، باتباع خطوات دقيقة، تُجمع فيها المادة المدروسة، ثم ترتب وتقسّم وتبوّب .

في حدود بحثي في الدراسات السابقة، لم أعر على دراسة تفي بالغرض في تتبع المناهج الصرفية الحديثة وتحليلها، ولا سيما في ضوء المنهج التوليدي التحويلي والمنهج التطبيقي، ولكني عثرت على دراسات تتصل بموضوع الدراسة، ومنها ما يأتي:

1 - مناهج الصرفيين العرب، جمال دليح العريني (1996م) جامعة مؤتة، رسالة جامعية، وهذه الدراسة عالجت المنهج الوصفي، ولم تنطرق إلى المناهج الأخرى .

2 - مناهج القدماء في التأصيل الصرفي في ضوء المنهج التاريخي، محمد يونس صالح (1996م) الجامعة الأردنية، وتناولت هذه الدراسة مناهج القدماء، وذلك بمعالجة الجوانب المنهجية في التأصيل الصرفي لديهم من خلال نصوصهم، ومحاكمتها في ضوء المناهج الحديثة، ولا سيما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي .

3- البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، نسرین عبد الله شنوف العلواني رسالة علمية (2003م) بغداد، وتناولت فيها الدراسات الصرفية التيسيرية التعليمية، وتناولت أيضاً الصرف العربي في ضوء المنهج التاريخي المقارن والمنهج الوصفي، ولم تنطرق هذه الدراسة إلى الصرف في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، ولم تهتم بالجانب التطبيقي .

4- مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، نسيمه نابي رسالة علمية، جامعة مولود معمري، الجزائر (2011م)، ودرستها قائمة على المقارنة بين الدراسات اللغوية العربية ومناهجها؛ وذلك في ضوء المناهج الحديثة، وتتبع أهم المناهج الحديثة التي اتبعها العلماء العرب القدماء في دراسة العلوم اللغوية من نحو وصرف.

مما سبق ذكره نلاحظ أنّ الدراسات السابقة ركّزت على المنهج الوصفي، وانبثقت دراسات صرفية كثيرة في ضوء المنهج الوصفي، إلا أنّ أكثر الدراسات لم تنطرق إلى المناهج الأخرى،

ولا سيما التوليديّ التحويليّ؛ لذلك سوف تركّز هذه الدراسة على هذا الجانب، فضلاً عن المنهج التطبيقيّ الذي سيتناول الصرف التعليميّ واللسانيات الحاسوبية.

سارت الدراسة على وفق المخطط الآتي: تمهيد يتضمّن نبذة عن تاريخ الصرف العربيّ، والمراحل التي مرّ بها، إلى جانب تعريف الصرف والتصريف اصطلاحاً، وذكر أهمّ الموضوعات التي تناولها الصرف العربيّ.

الفصل الأوّل: المنهج التاريخيّ المقارن ويتضمّن هذا الفصل خمسة مباحث، وهي: نشأة المنهج التاريخيّ المقارن، ومصطلحات المنهج التاريخيّ المقارن، وأهمية دراسة الصرف العربيّ في ضوء المنهج التاريخيّ المقارن، والصرفيّون العرب المحدثون والمنهج التاريخيّ المقارن، التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج التاريخيّ المقارن.

الفصل الثاني: المنهج الوصفيّ، ويتناول المنهج الوصفي ومدى تأثير المنهج الوصفي على العلماء العرب المحدثين، ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث، نشأة المنهج الوصفيّ البنيويّ، اتّجاهات المنهج الوصفيّ البنيويّ، المنهج الوصفيّ والصرفيون العرب المحدثون، الصرف الوصفيّ التطبيقيّ.

وفي الفصل الثالث تناولت بالبحث المنهج التوليدي والتحويلي، ومدى تأثيره على العلماء العرب المحدثين، ومدى ارتباطه بالنظرية اللغوية العربية، ويتضمن هذا الفصل خمسة مباحث، نشأة المنهج التوليدي والتحويلي، مكونات النظرية التوليديّة التحويلية، عناصر التحويل في النظرية التوليديّة والتحويلية، جهود العلماء المحدثين في تناول النظرية التوليديّة والتحويلية، الصرف التوليدي والتحويليّ التطبيقيّ.

وخصّصت الفصل الرابع للمنهج التطبيقيّ، وتناولت بالبحث المنهج التعليمي واللسانيات الحاسوبية، ويتضمن هذا المبحث ستة مباحث، تمهيد حول المنهج التطبيقيّ، جهود المحدثين في وضع المناهج التعليمية، تطبيقات صرفية، اللسانيات الحاسوبية، جهود المحدثين في اللسانيات الحاسوبية، الخصائص الصرفية وتقنيات الحاسوب.

وخلصت إلى نتائج دونتها في ختام الدراسة، أبين فيها مدى تأثر العلماء المحدثين بالمناهج والنظريات اللغوية الحديثة، والأثر الذي تركته هذه المناهج على النظرية الصرفية العربية، إلى جانب وجوب استعمال جميع المناهج الحديثة، والبداية من حيث انتهى العلماء المحدثون، والحاجة إلى جهود مؤسسية على مستوى العالم العربيّ، لتطوير النظرية اللغوية العربية.

## تمهيد:

يجمع علماء العربية على أن لا وجود لعلمي الصرف والنحو في الجاهلية، وذلك لانتفاء الحاجة إليهما؛ لأنهم كانوا ينمازون بلسان سليق ونطق فصيح، فلم تعرف لهم دراسات نحوية أو لغوية، باستثناء تلك الملحوظات التي كان يطلقها بعض المحكمين في الأسواق الشعرية؛ لنقد الشعر والشعراء .

وبعد أن جاء الإسلام واختلط العرب بالأمة الأخرى، ودخلت أفواج كثيرة من غير العرب في دين الله، فتسرّب اللحن إلى ألسنة القوم على نحو أثر في سلائقهم اللغوية، وفصاحة ألسنتهم، فخشى العرب المسلمون على لغة القرآن الكريم، فتسارعت الجهود لتقعيد قواعد لغوية تحافظ على لغة القرآن الكريم<sup>(1)</sup>.

فالعلوم لا تظهر مكتملة إنما تتوافق معطيات وإحداثيات عدّة لظهور علم ما، ولعل الحاجة دائماً تكون اللبنة الأساس في ظهور كل علم، ولما كانت حاجة العرب المسلمين للمحافظة على لغة القرآن الكريم، دفعتهم هذه الحاجة للاهتمام بالعلوم اللغوية، فظهرت الفكرة، وكما هو متعارف عليه في كلّ العلوم فإنّ الفكرة تحتاج لأزمان لكي تتطوّر وتزدهر، ويكون العلم في بداية ظهوره بسيطاً، وتختلف الروايات فيما يخصّ واضعه وكيفية التفكير به، وهذا ما حصل لعلمي النحو والصرف، إذ اختلفت الروايات حول الواضع الأوّل لهذه العلوم، وتكاد تتفق معظم كتب طبقات اللغويين والنحويين، أنّ أوّل من وضع علمي النحو والصرف هو أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) وذلك برعاية من الإمام عليّ كرم الله وجهه (ت ٤٠هـ). يقول أبو الطيّب اللغويّ في مراتب النحويين: أخبرنا محمّد بن يحيى قال: أخبرنا محمد بن يزيد عن الجرّميّ عن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠هـ) قال: لم يزل أبو الأسود ضنيناً بما أخذه عن عليّ كرم الله وجهه، حتى قال له زياد: قد فسدت ألسنة الناس. وذلك أنّهما سمعا رجلاً يقول: سقطت عصاتي، فدافعه أبو الأسود<sup>(2)</sup>. ويقول ابن منظور في اللسان: "قال الفرّاء: أول لحن سمع بالعراق هذه

(1) الأندلسي، أبو بكر محمد الحسن (1984). طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ص: 11

(2) أبو الطيّب، ابن علي اللغوي عبد الواحد (1959). مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر. ص: ٨

عصاتي، بالتاء<sup>(1)</sup>؛ وبذلك نرى أنّ كثيرًا من كتب التراجم والطبقات، تؤيّد الرواية التي تسند نشوء الصرف والنحو لأبي الأسود الدؤلي، بتوجيه من عليّ كرم الله وجهه.

وشكّك بعض من العلماء المحدثين بالروايات التي تنسب نشأة النحو والصرف لأبي الأسود الدؤلي، وذلك بوحي من عليّ كرم الله وجهه، إذ ذكر شوقي ضيف أنّ هناك أسبابًا مذهبية وراء إسناد نشأة النحو العربي لأبي الأسود الدؤلي وعليّ كرم الله وجهه، ويرى أنّ أبا الأسود قام فقط بوضع حركات الإعراب على أواخر الكلمات، والجيل الثاني من تلاميذه هم من وضعوا مبادئ النحو والصرف، أمثال ابن أبي إسحاق الحضرمي<sup>(2)</sup>.

ووجدت الموضوعات الصرفية متداخلة مع الموضوعات النحوية كما قال ابن جنّي (ت 392هـ) "لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره"<sup>(3)</sup> وهذا يبدو جليًا في أول كتاب للنحو وصل إلينا، وهو (الكتاب)<sup>(4)</sup> لسيبويه، إذ تحدّث سيبويه في (الكتاب) عن معظم أبواب الصرف، وجاءت الكتب النحوية التي ألفت بعد (الكتاب) على منواله، ومن أهمّها المقتضب للمبرد (ت 285هـ)، والأصول في النحو لابن السراج (ت 316هـ)، ثم بعد ذلك بدأت الموضوعات الصرفية تستقلّ عن النحو، وتذكر كتب التراجم أنّ معاذ بن مسلم بن الهراء، أول

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2003). لسان العرب، دار صادر. ص: 134/10

(2) عُرف عن أبي الأ سود الدؤلي أنه كان من قراء الذكر الحكيم ويعد تلاميذه من أشهر القراء الذين أخذت عنهم القراءات، لذلك اهتم هو وتلاميذه بتنقيط القرآن الكريم (أي وضع الحركات الإعرابية على أواخر الكلم كما نقلت بالتواتر)، ومن هنا بدأ السؤال النحوي يطرح عن سبب وجود حركة معينة بعينها دون الأخرى، لذلك أشار شوقي ضيف أنّ أبا الأسود الدؤلي وتلاميذه وضعوا الحركات الإعرابية على أواخر الكلم، ولم يضعوا مبادئ النحو. ضيف، شوقي (2011) المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ص: 16-14

(3) ابن جنّي، أبو الفتح الموصلّي (1954) المنصف لابن جنّي، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، الناشر دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى. ص: 4

(4) يعد الكتاب أول كتاب يجمع كثير من أصول النحو والصرف، إذ احتوى على معظم أبواب الصرف والنحو، ويقول عنه شوقي ضيف في مقدمة كتاب أبنية الصرف لخديجة الحديثي، أنه لا يختلف اثنان في أنّ كتاب سيبويه أروع كتاب صنف قديمًا في الصرف والنحو، ولقد أشار المؤرخون إلى بعض الكتب النحوية التي ألفت قبل الكتاب، مثل كتاب (الإكمال) و(الجامع) لعيسى بن عمر، إذ يظن بعض من العلماء أنّ الكتابين من المصادر التي استعان بها سيبويه. الحديثي، خديجة (1965) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى. ص: 15



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ط	ملخص الرسالة بالعربية
ي	ملخص الرسالة بالإنجليزية
1	المقدمة
5	التمهيد:
7	جدلية الصرف والتصريف، تعريف الصرف لغة واصطلاحاً
13	مراحل تطور الصرف العربي
17	الفصل الأول: المنهج التاريخي المقارن
18	المبحث الأول: ظهور ونشأة التاريخ المقارن
21	المبحث الثاني: مصطلحات المنهج التاريخي المقارن
23	علم الصرف التاريخي المقارن
26	المبحث الثالث: أهمية دراسة الصرف العربي في ضوء المنهج التاريخي المقارن
29	المبحث الرابع: الصرفيون العرب المحدثون والمنهج التاريخي المقارن
30	رمضان عبد التواب

31	إبراهيم السامرائي، ربحي كمال
32	إسماعيل عمايرة، رمزي بعلبكي، وآخرون
34	الرموز المستعملة في التطبيقات للمنهج التاريخي المقارن
35	المبحث الخامس: التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج المقارن
35	أدوات التعريف والتذكير
36	التذكير والتأنيث
38	الجمع
39	المثنى
40	أبنية الفعل
43	المشتقات
44	اسم الفاعل
44	اسم المفعول وصيغ المبالغة
46	اسم الآلة، اسم التفضيل
46	التصغير
48	أصل الكلمات
50	ظاهرة الإعراب
53	دراسة التغيرات الصوتية دراسة مقارنة
55	القلب المكاني
56	الفصل الثاني: المنهج الوصفي البنيوي
57	المبحث الأول: نشأة المنهج الوصفي وظهوره

60	المبحث الثاني: اتجاهات المنهج الوصفي البنيوي
60	المدرسة الوصفية الشكلية
65	مدرسة فيرث الإنجليزية
66	المبحث الثالث: المنهج الوصفي والصرفيون العرب
66	تمام حسان
68	كمال بشر
68	محمود السعران
86-70	المبحث الرابع: الصرف الوصفي التطبيقي
70	أقسام الكلام
73	الوصفيون والميزان الصرفي
74	الاشتقاق
73	دراسة التغيرات الصوتية ، دراسة وصفية
77	الإعلال والإبدال
78	إشكالية الألف والواو والياء والهمزة
83	المقاطع الصوتية
85	الإعلال والإبدال داخل الأفعال
88	الفصل الثالث: المنهج التوليدي والتحويلي
88	المبحث الأول: نشأة المنهج التوليدي و
94	المبحث الثاني: مكونات النظرية التوليدية والتحويلية

96	المستوى الصرفي في ضوء المنهج التوليدي والتحويلي
97	أبرز النظريات التي يستند عليها التفسير في النظرية التوليدية التحويلية
107-100	المبحث الثالث : عناصر التحويل في النظرية التوليدية التحويلية وفي العربية
100	الترتيب
101	الحذف
101	الترخيم
102	التعويض
104	التطبيق على أنواع التعويض في اللغة العربية
105	الزيادة
106	الحركات الإعرابية
106	النبر
108	المبحث الرابع : جهود العلماء المحدثين
108	الخولي
109	ميشال زكريا
110	عبد القادر الفاسي الفهري
111	مازن الوعر
113	خليل عميرة

115	تمام حسان
116	المبحث الخامس الصرف التوليدي والتحويلي التطبيقي
116	الأصلية والفرعية في الصرف العربي
116	أصل التجرد من العلامة (marked)
119	القوانين المفرداتية والعلامة
120	القلب المكاني (metathesis)
122	الاشتقاق
125	القياس الصرفي
128	الفصل الرابع: المنهج التطبيقي
129	المبحث الأول: تمهيد للمنهج التطبيقي
132	المبحث الثاني: الصرف التعليمي
136	المبحث الثالث: جهود المحدثين في وضع المناهج التعليمية
136	إبراهيم مصطفى
140	تجربة شوقي ضيف
141	محمد كامل حسين
144	محمد عبد الخالق عضيمة
145	فخر الدين قباوة
146	عبد الراجحي
153-147	تطبيقات صرفية

147	الميزان الصرفي
148	الزيادة وأنواعها
149	القلب المكاني
150	الأفعال
151	المصادر
152	المشتقات
154	المبحث الرابع: اللسانيات الحاسوبية
158	المبحث الخامس: جهود المحدثين في اللسانيات الحاسوبية في المستوى الصرفي
164	كتاب اللغة العربية والحاسوب
168	العربية_ نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية
177-172	المبحث السادس: الخصائص الصرفية وتقنيات الحاسوب
172	فكرة الاطراد
173	خاصية الاشتقاق، ووضوح مسار عملية الاشتقاق
174	الميزان الصرفي والتداخل بين الصرف والفلولوجيا بلحاظ الإعلال والإبدال
175	الربط بين الجذر والصيغة الصرفية
176	النحت
178	النتائج والتوصيات
183	المصادر والمراجع

## ط

## الملخص

التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية الحديثة

يعد الصرف العربي ميزان العربية، وقد تمت دراسته بعناية كبيرة من قبل العلماء العرب المتقدمين، ومع التطور الكبير في الدراسات اللسانية، ظهرت مناهج ومدارس جديدة، قامت بدراسة المستويات اللغوية، زمن ضمنها الصرف بطرق وتصورات مختلفة، وذلك أدى إلى تأثر العلماء العرب المحدثون بهذه المناهج، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على المناهج التي تناولها العرب المحدثون في دراسة الصرف العربي.

وتهدف هذه الدراسة لرصد الأعمال والجهود التي قام بها العلماء المحدثون حول الصرف العربي، إلى جانب تتبع مدى تأثير المناهج اللغوية الحديثة على العلماء المحدثين، وطريقة تعاملهم مع النظرية اللغوية العربية عموماً، والنظرية الصرفية العربية خاصة.

وبدأت الدراسة بتمهيد يتضمّن نبذة عن تاريخ الصرف العربيّ، والمراحل التي مرّ بها، إلى جانب تعريف الصرف والتصريف اصطلاحاً، وذكر أهمّ الموضوعات التي تناولها الصرف العربيّ. وجاءت الدراسة في أربعة فصول، الفصل الأول يتناول المنهج التاريخي المقارن والجهود التي قام العلماء المحدثون في هذا المجال، ويتضمن هذا الفصل خمسة مباحث، وهي: نشأة المنهج التاريخي المقارن، ومصطلحات المنهج التاريخي المقارن، وأهمية دراسة الصرف العربيّ في ضوء المنهج التاريخي المقارن،

والصرفيون العرب المحدثون والمنهج التاريخي المقارن، التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج التاريخي المقارن.

أما الفصل الثاني يتناول المنهج الوصفي ومدى تأثير المنهج الوصفي على العلماء العرب المحدثين، ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث، نشأة المنهج الوصفي البنيوي، اتجاهات المنهج الوصفي البنيوي، الصرفيون العرب المحدثون، والمنهج الوصفي البنيوي، التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج الوصفي البنيوي. وفي الفصل الثالث تناولت بالبحث المنهج التوليدي والتحويلي، ومدى تأثيره على العلماء العرب المحدثين، ومدى ارتباطه بالنظرية اللغوية العربية، ويتضمن هذا الفصل خمسة مباحث، نشأة المنهج التوليدي والتحويلي، مكونات النظرية التوليدية التحويلية، عناصر التحويل في النظرية التوليدية التحويلية، جهود العلماء المحدثين في تناول النظرية التوليدية والتحويلية، الصرف التوليدي والتحويلي التطبيقي.

وخصصت الفصل الرابع للمنهج التطبيقي، وتناولت بالبحث المنهج التعليمي واللسانيات الحاسوبية، ويتضمن هذا المبحث ستة مباحث، تمهيد حول المنهج التطبيقي، جهود المحدثين في وضع المناهج التعليمية، الصرف التطبيقي، اللسانيات الحاسوبية، جهود المحدثين في اللسانيات الحاسوبية، الخصائص الصرفية التي تحاكي الحاسوب.

وخلصت إلى نتائج دونتها في ختام الدراسة، أبين فيها مدى تأثر العلماء المحدثين بالمناهج والنظريات اللغوية الحديثة، والأثر الذي تركته هذه المناهج على النظرية الصرفية العربية، إلى جانب وجوب استعمال جميع المناهج الحديثة، والبداية من حيث انتهى العلماء المحدثون، والحاجة إلى جهود مؤسسية على مستوى العالم العربي، لتطوير النظرية اللغوية العربية.

ي

**Abstract**



# **Morphological Thinking at modern Arab In light Of Modern Linguistic Approaches**

**Prepared by**

**Eman Abughallous**

**Supervisor**

**Dr. Mahmoud Obidat**

**Date of discussion: 2/8/2018 - Amman**

The Arabic Morphology is considered the balance of Arabic, and it has been studied in accurate way by the advanced Arab scientists. With the great development in the linguistic studies, new approaches and schools have been emerged. They studied the linguistic levels, including the time spent in different ways and perceptions. , So this study came to put light on the approaches that have been addressed by the modern Arabs in the study of Arab Morphology.

This study aims to observe the work and efforts of modern scientists on Arab Morphology, as well as to study the impact of the modern linguistic methods on the modern scientists, their way of dealing with the Arabic linguistic theory in general, and Arabic morphology in particular.

This study began with a preface that includes an overview of the history of Arab Morphology, and the stages it went through, along with the definition of Morphology and disposal terminology, and mentioned the most important topics dealt with Arab Morphology.

The study divided into four chapters; the first chapter deals with the comparative historical approach and the efforts made by the modern scientists in this field. This chapter includes five topics: the origin of the comparative historical approach, the terminology of the comparative historical approach, the importance of studying the Arab interpretation in the light of the comparative historical method, morphology applications in the light of the comparative historical approach.

The second chapter deals with the descriptive approach and the extent of the influence of the descriptive approach on the modern Arab scientists. This chapter includes four topics, the emergence of the structural descriptive approach,

Attitudes of the Structured Descriptive Methodology, Modern Arab Modernists, Structural Descriptive Methodology, morphology applications in the light of the structural descriptive approach. The third chapter deals with the methodological and transformative approach, its impact on the modern Arab scientists, and its relevance to the Arabic linguistic theory. This chapter includes five topics, the components of transformational theory of transformations, transformational elements in the theory of transformational generation, the efforts of modern scientists in the treatment of obstruent and transformational theory, and the morphology of obstruent and applied transformation.

The fourth chapter devoted to the applied approach, and dealt with the study of the educational approach and computational linguistics. This section includes six topics, an introduction on the applied approach, the efforts of modernists in the development of educational approach, applied morphology, computational linguistics, the efforts of modernists in

computer linguistics, and the morphological characteristics that simulate the computer.

The results of this study were summarized in the conclusion of the study, in which I presented the extent to which modern scientists were affected by modern linguistic approach and theories, the impact of these approach on Arabic morphology, and the need to use all modern methods, beginning with the end of the modern scientists and the need for institutional efforts at the level of Arab World, to develop Arabic linguistic theory

## الفصل الأول

المنهج التاريخي المقارن.

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول:

نشأة المنهج التاريخي المقارن

المبحث الثاني :

مصطلحات المنهج التاريخي المقارن

المبحث الثالث :

أهمية دراسة الصرف العربي في ضوء المنهج التاريخي المقارن

المبحث الرابع:

الصرفيون العرب المحدثون والمنهج التاريخي المقارن

المبحث الخامس :

التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج التاريخي المقارن

## المنهج التاريخي المقارن

### المبحث الأول: ظهوره ونشأته

في عصر النهضة في أوروبا حصل تغيير كبير في دراسة اللغة، إذ انعطفت من دراسة اللغة، بمنظور أفلاطوني فلسفي إلى دراسة اللغة بمناهج مختلفة عما كان سائداً؛ إذ قام دانتي بمحاولة لوصف اللغة الإيطالية بعيداً عن التيارات الفلسفية، وذلك من خلال كتابه (لغة الشعب) تحدّث فيه عن اللغة الإيطالية، ولم يستعمل اللغة اللاتينية، وبذلك بدأت اللغات الأوروبية بالظهور<sup>(1)</sup>.

بعد ذلك جاءت الاكتشافات الجغرافية، وما رافقها من اكتشاف اللغة السنسكريتية (إحدى اللغات الهند أوروبية) التي كانت نقطة تحوّل خطيرة في الدراسات اللغوية؛ إذ قام العلماء بدراسة السنسكريتية ومقارنتها باللغات الأوروبية السائدة كاللاتينية والإغريقية، وأدى ذلك لظهور المنهج التاريخي والمنهج المقارن<sup>(2)</sup>.

فالمنهج التاريخي يدرس اللغة دراسة طولية، بمعنى، إنه يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن متعدّدة ليرى ما أصابها من تطوّر، محاولاً الوقوف على سرّ هذا التطوّر وقوانينه المختلفة، فاللغة ليست هامة أو ساكنة، بحال من الأحوال، على الرغم من أنّ تقدّمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان فالأصوات، والتراكيب، والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلّها للتغيّر والتطوّر<sup>(3)</sup>. ولم تكن هناك دراسات تاريخية لغوية كثيرة

(1) كانت اللغة اللاتينية هي لغة الأدب والكنيسة السائدة في أوروبا، ولكن دانتي استخدم اللغة المحكية في إيطاليا. في أعماله الأدبية، وبذلك أسس منهجاً جديداً، اتبعه فيه الأدباء الأوروبيون من بعده، حيث قام الأدباء في أوروبا بتأليف كتبهم باللغات المحكية في بلادهم، والابتعاد عن اللاتينية، وبذلك أسس للغات المحكية قواعد وضوابط جديدة، ابتعد فيها عن اللاتينية، وأدى ذلك لظهور اللغات الأوروبية مثل الإيطالية والفرنسية، وغيرها من اللغات. وقد ألف دانتي أيضاً الكوميديا الإلهية، التي تعد باكورة الأعمال الأدبية الغربية، التي كتبت باللغة الإيطالية، وبذلك وضع دانتي أسساً جديدة في مسيرة الأدب الأوروبي، ولعل كثيراً من الأدباء العرب الذين طالبوا بالكتابة باللغات المحكية، كانوا يريدون محاكاة أسس النهضة الأوروبية الأدبية والفكرية، والتي قامت على إحياء اللغات الأوروبية، والاستقلال عن الكنيسة. حسنين، صلاح الدين صالح (1984). دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، القاهرة، ط 1. ص: ٥٩

(2) عبد التواب، رمضان (1997). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. نشر مكتبة الخانجي، مصر، ط 3. ص: ١٨١

(3) عبد التواب، رمضان (1997). التطور اللغوي مظهره وعلله وقوانينه. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3. ص: ١٠

العربيّة؛ وذلك لاهتمام العلماء العرب، وتركيز جهودهم على دراسة اللغة العربيّة لخدمة النصّ القرآنيّ، لذلك اهتموا بحقبة معيّنة من التاريخ وأطلقوا عليها عصور الاحتجاج<sup>(1)</sup>.

يعدّ ارتباط المنهج المقارن بالمنهج التاريخي ضرورة منهجيّة لتفسير كثير من القضايا اللغويّة، وهذا لا ينفي حقيقة وجود فرق واضح بين المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، فالمنهج التاريخي يدرس التطوّر اللغويّ والأسلوبيّ الذي يطرأ على لغة محدّدة، فالباحث الذي يريد دراسة اللغة العربيّة على وفق المنهج التاريخي، عليه أن يبدأ بأقدم المصادر التي استعملت اللغة العربيّة، مثل النقوش المكتوبة، انتهاءً بدراسة النصوص التي تعاصره<sup>(2)</sup>، فالمنهج التاريخي يتخصّص بنتجّع التطوّر اللغويّ من نشوء اللغة الواحدة، إلى آخر نصوص عاصرها الباحث للغة، وهنا يحتاج الباحث لتفسير بعض القضايا اللغويّة بالمقارنة مع لغات أخرى من نفس العائلة، وبذلك يسير البحث نحو المنهج المقارن .

تعدّ قواعد الصرف من أكثر المعايير اللغوية ميلاً إلى الثبوت، ولعلّ الصرف يختلف عن النحو باستعماله في اللهجات الدارجة أكثر من النحو، فاللهجات إن استغنت عن استعمال كثير من قواعد النحو، فإنّ المتكلم لا يستطيع أن يستغني عن استعمال قواعد الصرف؛ لأنّ الصرف يمثل اللبنة الأولى مع المستوى الصوتي في اللغة، وذلك لا يعني أن قواعد الصرف تبقى جامدة لا يعترها التطوّر، فهناك جوانب صرفيّة تتطوّر؛ وذلك لحاجة اللغة لذلك، ومن أهمّ الظواهر الصرفيّة التي احتاجتها اللغة العربيّة، ظاهرة النحت التي كانت قليلة ثم كثرت أمثلتها عبر العصور، وهناك الصيغ الصرفيّة السماعيّة، التي أصبحت بعد ذلك قياسيّة لكثرة الحاجة لها، ومثال ذلك ( المصادر الصناعيّة)، وهناك أوزان على النقيض من ذلك هجرت هجراناً كاملاً بعد أن كان استعمالها قليلاً في اللغة، نحو: (افعلنل كاقعنسس، وافعول كاجلؤذ)<sup>(3)</sup>. وقد أفرد إسماعيل عميرة كتاباً خاصاً عالج فيه الأقيسة الفعلية المهجورة في العربية (معالم دراسة في الصرف: الأقيسة الفعلية المهجورة).

(1) عصور الاحتجاج فترة زمنية حددها العلماء العرب لتقعيد قواعد اللغة العربيّة، وتمتد هذه الفترة من العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني هجري، ولم يكنف العلماء العرب بتحديد العامل الزمني للاحتجاج باللغة من شعر ونثر، بل حددوا أيضاً العامل المكاني، إذ لم يأخذوا إلا من القبائل المعروفة بفصاحتها مثل قريش، وابتعدوا عن القبائل التي تجاور الأمم الأخرى.

(2) عميرة، إسماعيل أحمد(1988). المستشرقون ومناهجهم اللغوية، المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، نشر وتوزيع دار الملاحى الأردن، ط1، ص: 35

(3) عميرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية ص: ٣٥

وكان للمستشرقين دور كبير في الدراسات التاريخية، إذ شملت كثيرًا من جوانب التطور، ولكن دراساتهم في كثير من الأحيان جاءت مصحوبة بالمقارنة بين بنية الكلمة العربية وما يراها في اللغات السامية الأخرى، وبذلك تكون هذه الدراسات دخلت نطاق المنهج التاريخي المقارن، وسوف تعرض هذه الدراسة أهم القضايا الصرفية التي عالجها المستشرقون في ضوء المنهج التاريخي المقارن.

يرتبط المنهج المقارن بالمنهج التاريخي، بل إنَّ هناك من عدَّ المنهج المقارن جزءًا من المنهج التاريخي في دراسة اللغة، والاختلاف يكون في أنَّ المنهج التاريخي في بداية الأمر يركز على بحث التطور التاريخي ضمن نطاق اللغة الواحدة، وعندما ينتقل للمقارنة بين لغتين، يصبح بطبيعة الحال منهجًا مقارنًا، لكنه يبقى في جوهره تاريخيًا؛ لذلك قال رمضان عبد التواب: "وليس المنهج المقارن إلا امتدادًا للمنهج التاريخي، في أعماق الماضي السحيق، وينحصر نقل منهج التفكير، الذي يطلق على العهود التاريخية، إلى عهود لا نملك منها أي وثيقة"<sup>(1)</sup>، وبذلك يعدّ رمضان عبد التواب المنهج التاريخي اللبنة الأساسية التي يعتمد عليها المنهج المقارن، والامتداد هنا امتداد منهجي.

ولعلّ اعتماد المنهج المقارن على المنهج التاريخي في البدايات، لا ينفي حاجة العلماء التاريخيين إلى تتبّع ظواهر اللغة الواحدة التي تشكل عليهم في لغات أخرى تنتمي إلى العائلة اللغوية نفسها، وبذلك فإنّ دراسة اللغة الواحدة دراسة تاريخية أمر بالغ الصعوبة، دون الاستعانة بالمنهج المقارن؛ وذلك للحاجة لاستنباط الأصول الأولى، للظواهر اللغوية المختلفة في هذه اللغة؛ وبذلك فإنّ المنهج التاريخي يحتاج للمنهج المقارن، لكي تكتمل الدراسة<sup>(2)</sup>.

(1) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 198

(2) عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص: 41

## المبحث الثاني :

### مصطلحات المنهج التاريخي المقارن.

يعدّ علم اللغة التاريخيّ المقارن فرعاً من علم اللغة، إذ يُعنى بدراسة اللغة، بأصواتها أو صرفها أو نحوها إلخ، دراسة مقارنة، وذلك بين لغتين شقيقتين، أو بين مرحلتين مختلفتين من مراحل اللغة الواحدة؛ كما يعني بتحديد الخصائص المشتركة بين مجموعة من اللغات الشقيقة، وصولاً إلى اللغة الأم<sup>(1)</sup>.

وتعدّ اللغة الأمّ لغة افتراضية، تكون هي اللغة الأساس للعائلة اللغوية الواحدة، وتضمّ جميع العناصر والأصول لهذه اللغات، وأوّل ظهور لمصطلح اللغة الأمّ، كان عندما اكتشفت اللغة السنسكريتية، حيث وضع العلماء لغةً أمّاً مفترضة للغات الهند أوروبية، لذلك أراد علماء الساميات تطبيق هذا المنهج على مجموعة اللغات السامية، وحاولوا بالمقارنة الاهتداء إلى الأصول الأولى، وأطلقوا عليها اسم (اللغة السامية الأمّ)<sup>(2)</sup>، ويدرك الدارسون أنّ اللغة السامية الأمّ هي لغة افتراضية قابلة للتعديل في أيّ وقت، طبقاً للبحوث والاكتشافات المستقبلية، ويرى كثير من المستشرقين اللغة العربية أقرب للغات السامية للغة الأمّ؛ وذلك لاحتفاظها بكثير من الأصول الأولى للسامية الأمّ؛ وذلك يعود لأسباب كثيرة، أهمها الموقع الجغرافي، الذي جعل العرب الأقلّ احتكاكاً بالشعوب الأخرى<sup>(3)</sup>.

وعلم اللغة المقارن مفهوم شامل يعنى بدراسة اللغة من مختلف جوانبها، نحوية، وصرفية، و صوتية، حيث تُدرس جوانب اللغة في ضوء المنهج التاريخيّ المقارن بنحوٍ منفصل، إذ يدرس علماء المنهج التاريخيّ المقارن علم الأصوات أولاً، ثمّ علم الصرف، وغيره من الفروع، ومما ستركّز عليه الدراسة هو علم الصرف المقارن، مع تطرّقها لعلم الأصوات المقارن، إذ إن هناك تداخلاً بين هذين الفرعين، حيث توجد بعض الموضوعات الصرفية التي درسها المستشرقون تحت باب المستوى الصوتي، بينما درسها العلماء العرب في المستوى الصرفي، مثل القلب المكاني، والإعلال، وغيرها من الدراسات التي سوف تتناولها الدراسة، إلى جانب ذلك ستبحث الدراسة المسألة الإعرابية؛ وذلك بأنّ كثيراً من الدراسات المقارنة عدّت

(1) بعلبكي، رمزي منير(1999). فقه العربية المقارن دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية، دار العلم للملايين، بيروت. ص: ١٦

(2) عبد التواب، المدخل على علم اللغة والمناهج. ص: ٢٠١

(3) عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية. ص: ٣٥



الحركات الإعرابية لواصلٍ صرفيةٍ تلحقُ أبنية الاسم، ولا سيّما الدراسات التي أجراها المستشرقون<sup>(1)</sup>.

---

(1) بروكلمان، كارل (1977) *فقه اللغات السامية*، ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض. ص: ١٠٠.

## علم الصرف التاريخي المقارن :

فرع من علم اللغة يُعنى بدراسة بنية الكلمة، أو الصيغة من حيث أصولها وزوائدها وأبنيتها وأوزانها ... إلخ، دراسة مقارنة بين لغتين من العائلة اللغوية نفسها كالسامية، أو بين مرحلتين مختلفتين من مراحل اللغة الواحدة (كمقارنة الأصوات العربية التي ذكرها اللغويون الأوائل بالأصوات العربية في الاستعمال الحديث). واللغة العربية سامية باتفاق الباحثين، ويطلق اسم (السامية) على مجموعة من اللغات التي كانت نشأتها في آسيا الغربية، وتتسم هذه اللغات بسمات مشتركة، أهمها مخارج الحروف، والصرف (خاصةً تفردها بظاهرة الاشتقاق)، إلى جانب وجود ألفاظ كثيرة مشتركة (وخصوصاً الألفاظ ذات الجذور الثنائية)، وتعدّ ظاهرة الإعراب من أهم السمات النحوية المشتركة بين اللغة العربية واللغة الأكادية<sup>(1)</sup>.

يعدّ المستشرق (شلوتسر) أول من أطلق مصطلح اللغات السامية؛ متأثراً بالتسمية الواردة في الإصحاح العاشر من سفر التكوين. وهناك من العلماء العرب من رفض هذه التسمية؛ وذلك لأسباب مرتبطة بالأفكار العنصرية التي انتشرت في أوروبا بما يخصّ تفرق العرق الآري على الأعراق الأخرى، وخاصةً كتاب المستشرق الفرنسي (أرنست رينان) الذي ألفه عن أديان الساميين. وقد اقترح الدكتور طه باقر تسمية اللغات السامية باللغات الجزرية؛ وذلك اعتماداً على أنّ الجزيرة العربية كانت مهد الأقوام التي شملتهم تسمية الساميين، ويعدّ رمضان عبد التواب تسمية (اللغات السامية) "تسمية مختصرة ومناسبة، كما هو الواجب في الأسماء الاصطلاحية"<sup>(2)</sup>.

(1) يعد وجود ظاهرة الإعراب في اللغة الأكادية دليلاً على أن الإعراب ظاهرة أصيلة في اللغة العربية، وليست مستحدثة، أو متأثرة بالمنطق اليوناني، كما أنّ كثيراً من العلماء يشير إلى وجود ظاهرة الإعراب في اللغة السامية الأم وهذا رد على من قالوا أن ظاهرة الإعراب غير أصيلة في اللغة العربية. بروكلمان، *فقه اللغات السامية* ص 100. السامرائي، إبراهيم (1983). *فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط3. ص: 18*

(2) يتضح أن مصطلح اللغات السامية لم يرق لكثير من العلماء والباحثين العرب، وذلك لجذوره الاستشراقية التوراتية، لذلك ظهرت عدة مصطلحات بديلة مثل اللغات الجزرية الذي اقترحه الدكتور طه باقر، وهناك مصطلح اللغات العروبية، الذي يرى أصحابه أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي احتفظت بأكثر الخصائص اللغوية للغة الأم المفترضة، ويرى خالد نعيم الشناوي في كتابه (فقه اللغات العروبية وخصائص العروبية) أن مصطلح اللغات العروبية الأكثر صحة بين المصطلحات الثلاثة؛ وذلك إلى جانب احتفاظ العربية بالخصائص الأصلية، ما زال أبناء هذه اللغة يتحدثون بها؛ لذلك المستحسن إطلاق مصطلح اللغات العروبية على هذه اللغات، وتميل الباحثة لمصطلح اللغات العروبية، وذلك لاقتناعها بالمسوغات والدلائل التي طرحت إلا أنها استخدمت مصطلح اللغات السامية، وذلك لأنه المصطلح المستخدم في المراجع والمصادر التي استعملت في الرسالة. تعد هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والاهتمام، فبداية اهتمام المستشرقين باللغات السامية ودراساتها كان مصدره اهتمامهم باللغة العبرية، وهنا الدافع ديني، ولا تغفل بالطبع عن الدافع السياسي الاستعماري، وتعد دراسات اللغات السامية من أهم

واللغات السامية تنقسم إلى قسمين أساسيين: اللغات السامية الشرقية، واللغات السامية الغربية، وتضمّ اللغات السامية الشرقية اللغة الأكديّة، وتفرّع منها البابليّة السريانيّة، والأشوريّة. واللغات الغربيّة هي العربيّة، والعبرانيّة، والسريانيّة، والعيلاميّة، والكلدانيّة، والحبشيّة، والنبطيّة، والفينيقيّة، والحميريّة، والأدوميّة، والعمونيّة، والموابيّة، والسامريّة، والتدمريّة. وهذه اللغات منها أصول، ومنها فروع، ومنها ما هو حيّ على نماء، ومنها ما هو حيّ واقف، ومنها ما قد انقرض، أو هو على شفا الانقراض، وتعدّ العربيّة أكثر اللغات السامية انتشاراً ونماءً<sup>(1)</sup>.

هل عرف العلماء القدماء المنهج التاريخيّ المقارن في دراسة اللغة العربيّة، لقد سار القدماء على مناهج أملت على دوافعهم السامية، التي كان محركها الرئيس المحافظة على لغة القرآن. فكان المنهج المعياريّ هو السائد، وذلك لا يعني أنّ العلماء العرب لم يكونوا على دراية بوجود صلة وثيقة تجمع العربيّة بلغات أخرى، كالعبريّة، والسريانيّة، فقد أشار الخليل بن أحمد في كتابه العين إلى أنّ الكنعانيين "كانوا يتكلمون بلغة تضارع العربيّة"<sup>(2)</sup>. إذن كانت هناك إشارات إلى وجود تشابه بين العربيّة ولغات قريبة لها، ولكن لم تكن هناك دراسات قائمة على دراسة مستقلّة، تتناول التطوّر التاريخيّ للمسائل اللغويّة، أو المقارنة بين العربيّة، ولغة أخرى من اللغات السامية. وبذلك فإنّ دراسة العربيّة في ضوء المنهج التاريخيّ المقارن جاء على يد المستشرقين، وذلك بعد التطوّر الذي مرّت بها الدراسات اللغويّة في أوروبا، وظهور المناهج اللغويّة الحديثة، ومن ضمنها المنهج التاريخيّ المقارن.

يعدّ المنهج المقارن من أكثر المناهج اللغويّة التي اعتمدها المستشرقون في دراسة اللغة العربيّة، ويعود ذلك لأسباب ودوافع عدّة، وأهمّ الدوافع التي كانت وراء دراسة المستشرقين للغة العربيّة والصرف في ضوء المنهج التاريخيّ المقارن الدوافع الدينيّة، التي ارتبطت بدراسة الكتب المقدّسة، ومنها دراسة التوراة المكتوب بالعبريّة، إلى جانب دراسة الإنجيل المكتوب

---

الدراسات التي يجب الاهتمام بها، وهذا يحتاج لإتقان اللغات السامية ودراستها، وهذا مما يفتقر إليه الدارس العربي. باقر، طه، من تراثنا اللغوي القديم، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٦، ص: 17. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص: 11

(1) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص: 11. وافي، علي عبد الواحد (2004). فقه اللغة، نهضة مصر، ط3 ص: 7.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (2003). العين، تحقيق: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1

بالآرامية الفلسطينية، وهذه جميعها مع اللغة العربية من عائلة لغوية واحدة، ألا وهي اللغة السامية. وبذلك بدأ المستشرقون دراساتهم الأولى في كليات اللاهوت، فأدركوا العلاقة بين العبرية والعربية والآرامية<sup>(1)</sup>. ويبدو أنّ ارتباط الدرس اللغوي بالكتب المقدسة لم يقتصر على اللغة العربية والعبرية وحسب، بل عرف قديماً عن النحو الهندي أيضاً أنه نشأ في خدمة (الفيديا)<sup>(2)</sup>.

وبذلك فالدور الريادي في الدراسات المقارنة كان للمستشرقين، ويرى بعض العلماء المعاصرين، أنه سيمضي وقت طويل قبل أن يقف علم المقارنات بين اللغات السامية على قدم وساق في البلاد العربية؛ وذلك لأنه يتطلب معرفة كاملة بكل لغة من اللغات السامية، وهو أمر غير متاح إلا لقلّة من الدارسين<sup>(3)</sup>.

وللاكتشافات الجغرافية والاستعمار الأوروبي أثر كبير في ظهور المستشرقين، ومن ثمّة الاهتمام بدراسة اللغات السامية، إلى جانب تطوّر الدراسات اللغوية في أوروبا ومنها انفصال دراسة العلوم المختلفة عن الفلسفة. ولعلّ الكشوف الأثرية في العالم القديم، ولا سيّما في مواطن اللغات السامية، أدت إلى الاهتمام بدراسة اللغات في سياقها التاريخي المقارن؛ لفكّ الرموز المكتشفة على الألواح الفخارية وشواهد القبور<sup>(4)</sup>.

(1) عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية ص: ٤٣، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ص: ٢٠٩

(2) الفيديا (Vedas) الكتاب المقدس للديانة الهندوسية، وهو كتاب يقع في ٨٠٠ مجلد تقريباً، ويقال في النحو الهندي: إن الماء هو أقدس شيء على الأرض والكتب المقدسة أكثر قداسة من الماء، ولكن النحو أكثر قداسة من الكتب المقدسة. الراجحي، عبده، (١٩٧٩). النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ص: ١٣

(3) بروكلمان، فقه اللغات السامية ص٧. عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص: ٢٠٥

(4) عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص: ٤٥

## المبحث الثالث

### أهمية دراسة الصرف العربي في ضوء المنهج التاريخي المقارن:

تعدّ دراسة العربيّة مقارنة باللغات الساميّة مهمّة لفهم العربيّة، ولا يمكن فهم الصفات التي انمازت فيها العربيّة عن غيرها من اللغات، إلّا بالرجوع إلى تلك اللغات التي تتصل بالعربيّة اتصال النسب، وبذلك فإنّ مقابلة العربيّة بأخواتها الساميّات مكّنت الدارسين من الوقوف على تصوّرٍ أوضح، وزوّدتهم برؤى أوسع، وأشمل لتطوّر الأبنية والصيغ العربيّة<sup>(1)</sup>.

وكان للدراسات المقارنة أثر بالغ في توضيح كثير من الحقائق الصرفيّة، إذ كشفت لنا عن وجود كثير من الأقيسة المهجورة في اللغة العربيّة، ويُسْتدلّ على ذلك كثرة وجود هذه الأقيسة في اللغات الساميّة القديمة، وبذلك فسّر كثير من شواذّ الصرف العربيّ<sup>(2)</sup>.

ومكن المنهج التاريخي المقارن الدارسين من تبيّن الكثير من الصيغ الصرفيّة الموجودة في اللغات الساميّة، التي تأثرت بها اللغة العربيّة، ومن هذه الأوزان [فَعْلِل] ، نحو: [نَرَجِس] ، و[فَاعِل] نحو [أَجْر] ، و[فُعَالِل] نحو [سُرَادِق] و[فَاعِيل] نحو [هَابِيل]. وقد تنبّه القدماء إلى أنّ هذه الصيغ ليست أصيلة في العربيّة. كما اهتمّ المستشرقون بالمقارنة بين الأنظمة الصرفيّة في لغتين أو أكثر من هذه اللغات؛ وذلك بإبراز السوابق واللواحق والدواخل عند تصريف الأفعال مثلاً، وتغيّر هذه اللواحق أو بعضها؛ تبعاً لتغيّر زمن الفعل (ماضٍ، مضارع، أمر)، والعدد (مفرد، مثنى، جمع)، والجنس (مذكر، ومؤنث)، واهتموا أيضاً بسائر الموضوعات التقليديّة في الصرف، فجعلوها مدار مقارناتهم بين اللغات الساميّة<sup>(3)</sup>، وبيّنت لنا أيضاً الدراسات المقارنة الصيغ الصرفيّة التي اشتركت فيها العربيّة مع أخواتها، والصيغ التي انفردت بها وعنّها، وأشارت الدراسات المقارنة إلى اختصاص العربيّة بجموع التكسير، حيث خلت من ذلك اللغات الساميّة الأخرى، ويستثنى من ذلك الحبشية، إذ وجد في الحبشية شيء من صيغ هذه الجموع، وقد عدّ بعض الباحثين الحبشية فرعاً من العربيّة<sup>(4)</sup>.

(1) السامرائي، فقه اللغة المقارن ، ص: ١٩١

(2) عميرة، المستشرقون و المناهج اللغوية ، ص: ٧٢

(3) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، ص: ٦٤

(4) السامرائي، فقه اللغة المقارن ، ص: 96

وللمنهج التاريخي المقارن أثر بارز في تفسير الظواهر الصوتية التي دخلت على البنية الصرفية، والتي تفسر القضايا الصرفية، مثل الاشتقاق والقلب المكاني، ودراسة اللغة العربية في ضوء المنهج التاريخي المقارن يفسر كثيرًا من القضايا الخلافية في اللغة مثل أصل الجذور الثنائية في اللغة، إلى جانب ذلك، تكشف لنا كثيرًا من الخصائص المشتركة بين العربية والسامية، مثل غلبة الأصوات الصامتة على الأصوات المتحركة، فالمعنى الأصلي في الكلمة يرتبط بالحروف الصامتة، وإذا أراد المتكلم أن يزيد أو يعدل في المعنى الرئيسي يزيد الحروف الصائتة، وهذا سبب من أسباب كون اللغات السامية لغات اشتقاقية<sup>(1)</sup>.

ولعلّ دراسة اللغات السامية تتيح للباحث فرصة تحليل بعض القضايا اللغوية التي تثار في اللغة العربية، ومنها قلة الأفعال التي تعبر عن الزمن، فلو أجرينا دراسة تقابلية<sup>(2)</sup> بين اللغة العربية، وبعض من اللغات الهند أوروبية، لوجدنا التقسيم الزمني للأفعال في اللغات الهند أوروبية - ظاهريًا - أوسع عمّا هو موجود في اللغة العربية، واللغات السامية الأخرى، ويعلّل بروكلمان هذه الظاهرة بأنّ اللغات السامية لا تعبر في الأصل عن الأزمنة الذاتية، أي: إنّ صيغة الفعل في اللغات السامية، لا تقسم بحسب وجهة نظر الإنسان الماضي والمستقبل، إنّما يعبر عن الفعل عن وجهة النظر الموضوعية، أي: من حيث انتهاء الفعل، أو من عدم انتهائه في الجملة، وتفسير ذلك، لو أراد الشخص أن يروي قصة حصلت في الماضي باللغة العربية، فإنّه يستعمل أفعالاً مضارعة كثيرة في الجملة، مع أنّه يتحدّث عن حدث انتهى؛ لأنّ اللغات السامية تعبر عن الحدث من وجهة النظر الموضوعية، ووسائل التعبير بما يسمى بأنواع الحدث، والمبني للمعلوم، والمبني للمجهول، ، والمحايد، والتضعيف، والسببية، والانعكاسية، والتكرار، إلى جانب الدور المحوري للفعل المضارع في العربية، وفي اللغات السامية عمومًا، فصيغة

(1)الدومنيكي، مرمرجي(1937) المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس. ص: 6. بعلبكي، فقه العربية المقارن ، مصدر سابق، ص: 10

(2)يوجد اختلاف بين المنهج التقابلي (contrastive) والمنهج المقارن (comparative) . فالمنهج المقارن يدرس لغتين من العائلة اللغوية نفسها، أي مقارنة اللغة العربية مع اللغة الكنعانية فهما من اللغات السامية، ولكن عند دراسة لغتين من عائلتين مختلفتين مثل اللغة العربية التي تنتمي إلى لغات السامية، واللغة الإنجليزية التي تنتمي إلى اللغات الهندأوروبية، تسمى دراسة تقابلية وليست مقارنة.

الفعل المضارع مع أدوات معيّنة تعطي دلالات مختلفة<sup>(1)</sup>. فالفعل المضارع يمكن أن يدلّ على الماضي، والأمر والمستقبل:

صيغة المضارع مع الأدوات المساعدة	الزمن
لم يدرس، لم يدرس قط.	الماضي، استغراق كلّ الماضي.
لن يدرس، لن يدرس أبداً.	المستقبل
لا تدرس	الأمر
يستطيع (أن يدرس)	المصدر من غير زمن محدد
لأضربنّ	التأكيد مع المستقبل

يعدّ الصرف من أهمّ المستويات التي تعتمد عليها الدراسات المقارنة؛ بسبب تغيّر بعض القواعد في اللغات التي تنتمي إلى العائلة نفسها، بينما الصيغة، والبنية الصرفية تكون أقرب للحروف الأصلية الموجودة في الكلمات المشتركة بين اللغات، ولقد أشار إلى ذلك بروكلمان في قوله: "ليس للنحو والقواعد صلة بالأصول، ولكن له صلة بالكلمات الكاملة، ووظيفة فصل الصيغ هي وصف العلاقات القائمة بينها والتغيّرات التي تطرأ عليها في الجملة، وشرح أساليبها ما أمكن ذلك، وتوضيح تطوراتها البعيدة عبر التاريخ اللغوي<sup>(2)</sup>".

لذا، إنّ دراسة القضايا اللغوية، ولا سيّما الصرف العربيّ في ضوء المنهج التاريخيّ المقارن له أثر كبير في الكشف عن قضايا لغوية خلافية، إلى جانب تفسير هذه القضايا، وتوضيح التطور اللغويّ الذي مرّت به اللغة بلحاظ الإحاطة بالأصول المشتركة بين لغات العائلة الواحدة.

(1) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص: 25-46

(2) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص: 83

## المبحث الرابع

### الصرفيون العرب المحدثون والمنهج التاريخي المقارن.

أول ظهور للمنهج التاريخي المقارن للغات السامية تم على يد شولتسر بمقارنة العبرية بالعربية. وفي عام 1890م، ألف (وليم رايت) كتابه (محاضرات في النحو المقارن للغات السامية)، ثم ألف (بارت) (بحوث في أبنية الأسماء السامية)؛ لذا نرى أنّ الدراسات اللغوية المقارنة بدأت على يد المستشرقين ولا سيّما الألمان، ويعدّ كتاب كارل بروكلمان (الأساس في النحو المقارن للغات السامية)<sup>(1)</sup>، من أهمّ الكتب التي قارنت بين اللغات السامية، وقد ألف بروكلمان الكتاب في جزأين الجزء الأول: يتناول دراسة أصوات اللغات السامية، وأبنية الأسماء والأفعال، ويختصّ الجزء الثاني: بدراسة الجملة في اللغات السامية<sup>(2)</sup>، وكان لبروكلمان وكتابه فقه اللغات السامية بروز كبير في تطوّر المنهج المقارن التاريخي .

وينظر عبد التواب إلى المستشرقين الذين جاؤوا بعد بروكلمان على أنّهم عالية على بروكلمان؛ لأنّهم لم يأتوا بشيء جديد، أمثال أوليري الذي نشر كتابًا عن النحو المقارن للغات السامية، وهناك أيضًا برجشتراسر الذي كان محاضرًا في الجامعة المصرية القديمة<sup>(3)</sup>، وصاحب كتاب (التطوّر النحويّ للغة العربية) وبذلك يعدّ بروكلمان من أهمّ المستشرقين والعلماء المحدثين، الذي تأثر به المستشرقون الذين جاؤوا بعده، إلى جانب العلماء العرب المحدثين؛ وبذلك يكون للمستشرقين الألمان القدح المعلى في دراسة العربية في ضوء المنهج التاريخي المقارن، وتكاد تكون دراساتهم المرجع الأول لكلّ الدراسات اللغوية التي تبنت دراسة الصرف العربيّ في ضوء المنهج التاريخي المقارن، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل أثرى المبعوثون القادمون من ألمانيا المكتبة العربية بالدراسات التاريخية المقارنة. وبنحو طبيعي، أن يتأثر الدارسون بالمناهج التي تتبّع في جامعاتهم، ويبيّن لنا ذلك من خلال اختلاف المناهج، والمدارس التي اتبّعها الدارسون العائدون من الجامعات الأوروبية، إذ اتبّع القادمون من

(1) ترجمه رمضان عبد التواب تحت عنوان فقه اللغات السامية. عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة المقارن ومناهج البحث اللغوي ص: 203

(2) بروكلمان، فقه اللغات السامية. ص: 6

(3) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة المقارن ومناهج البحث اللغوي ص: 204



بريطانيا المنهج الوصفي المتأثر بالعالم فيرث، أمثال كمال بشر، بينما يغلب على القادمين من ألمانيا تأثرهم بالمنهج التاريخي المقارن<sup>(1)</sup>.

ويقرّ الباحثون أنّ للمدرسة الألمانية أثرًا بالغًا في دراسة اللغة العربيّة في ضوء المنهج التاريخي المقارن، فبعد المستشرقين الألمان جاء نصيب المبعوثين القادمين من الجامعات الألمانية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: مراد كامل، وفؤاد حسنين، وخلييل نامي، ومحمود فهمي حجازي، ورمضان عبد التواب، وإسماعيل عمايرة .

### رمضان عبد التواب:

لرمضان عبد التواب فضل كبير في ديمومة البحث على أساس المنهج التاريخي المقارن، إذ قام بترجمة كثير من الكتب التي اهتمت باللغات السامية، ومن أهمّ هذه الكتب (اللغات السامية) \_ لتيودور نولدكه، و(فقه اللغات السامية) لبروكلمان الذي يعدّ من أهمّ الدراسات التي درست اللغات السامية دراسة لغويّة، فقد قام عبد التواب بترجمة هذا الكتاب؛ لخلوّ المكتبة العربيّة من الكتب التي تدرس اللغات السامية دراسة لغويّة مقارنة، والكتب الموجودة عن اللغات السامية ك(تاريخ اللغات السامية) لإسرائيل ولفنسون و(اللغات السامية) لنولدكه عالجت اللغات السامية من الناحية التاريخية، ولم تتطرق إلى الجوانب اللغويّة<sup>(2)</sup>. ويعدّ كتاب التطور النحوي لبرجستراسر من أهمّ الدراسات التي سدّت فراغًا كبيرًا في المكتبة العربيّة، في ميدان الدراسات اللغويّة التاريخيّة، مثلما أشار رمضان عبد التواب في مقدّمة الكتاب<sup>(3)</sup>.

ولم يكتفِ الدكتور عبد التواب بالترجمة فحسب، بل كانت له بحوث ودراسات كثيرة في ميدان الدراسات اللغويّة المقارنة، إذ ألف كتبًا قيّمة درست اللغة العربيّة في ضوء المنهج المقارن، ومن أهمّ هذه الكتب كتاب (التذكير والتأنيث في اللغة \_ دراسة مقارنة في اللغات السامية)، و(المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ - القاهرة)، (اللغة العبريّة - قواعد ونصوص ومقارنات باللغة السامية)، و(التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه-)، و(في قواعد الساميات - العبريّة والسريانيّة والحبشيّة، مع النصوص والمقارنات).

(1) حجازي، محمود فهمي (1978) اتجاهات الدراسة اللغوية في مصر المعاصرة، اللسانيات واللغة العربية، تونس أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية تونس، الجامعة التونسية. ص:65

(2) بروكلمان، فقه اللغات السامية، مقدّمة الكتاب، ص:5

(3) برجستراسر (Bergsträsser) التطور النحوي للغة العربية، المقدّمة ص : ٣

وبذلك يكون للدكتور عبد التواب دور كبير في انتشار المنهج التاريخي المقارن، وإن كان قد نوه إلى حاجة العربيّة للدراسات المقارنة التي تفتقر إليها، وعلّل ذلك بحاجة الدارس لإتقان اللغات الساميّة، وهذه ميزة كانت موجودة لدى عبد التواب، إذ كان يتقن أكثر اللغات الساميّة إلى جانب الألمانيّة. وإلى جانب جهوده في الدراسات المقارنة، له دراسات قيّمة في المنهج التاريخي، ولا سيّما كتابه التطور اللغوي، الذي يرصد فيه أهمّ التطوّرات الصوتيّة، والصرفيّة، والدلاليّة التي طرأت على اللغة العربيّة، ومع أنّ دراسة التغيّرات والتطوّرات في عناصر اللغة تعتمد على المنهج التاريخي، فإنّها أيضاً تدخل في نطاق المنهج المقارن؛ لذلك فإنّ الدارس لا يستطيع الفصل بين المنهج التاريخي، والمنهج المقارن في دراسة التطوّرات التي تطرأ على مستويات اللغة المختلفة.

### إبراهيم السامرائي:

وقد أسهم إبراهيم السامرائي بكثير من البحوث في نطاق هذا المنهج، ومن أشهر كتبه (فقه اللغة المقارن)، الذي تناول دراسة فقه اللغة العربيّة وحدها، مع الإفادة من أسلوب المقارنات، والموازنات بين اللغات الساميّة<sup>(1)</sup>.

### ربحي كمال:

ويعد ربحي كمال من أهمّ العلماء الذين تخصصوا بالمقارنة بين اللغة العربيّة واللغة العبريّة؛ وذلك لإتقانه اللغة العبريّة إلى جانب معرفته بالسريانيّة والآراميّة، وبذلك يحقّق شرطاً مهمّاً من شروط التخصص باللسانيات المقارنة، وهو إتقان اللغات الساميّة أو بعض منها، وهذا ما يفتقده كثير من الباحثين في هذا المجال، ومن أهمّ كتبه في هذا المجال، (دروس اللغة العبرية)، و(محاضرات في اللغات الساميّة)، و(الإبدال في ضوء اللغات الساميّة)، و(التضادّ في ضوء اللغات الساميّة). ويعدّ كتاب الإبدال في ضوء اللغات الساميّة من الكتب المهمة التي تناولت ظاهرة الإبدال في اللغات الساميّة، حيث ذكر الكاتب ظواهر مشتركة في عمليّة الإبدال بين اللغات الساميّة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك الإبدال بين الهمزة والياء، وهو مشترك بين العربيّة والعبريّة والسريانيّة، وهذا يدعم المنهجية التي اتّبعها العلماء العرب في مسألة الإبدال، التي رفضها كثير من أتباع المذهب الوصفيّ، وقالوا بعدم وجود ظاهرة الإبدال في اللغة، من منطلق مفاده: أن ليس هناك أصل أو فرع في اللغة<sup>(2)</sup>.

(1) السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص: 5

(2) كمال، ربحي (1980)، الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة، جامعة بيروت العربية. ص: 117

### إسماعيل عمارة

ولإسماعيل عمارة أثر كبير في هذا المجال، إذ له أبحاث وكتب كثيرة تخصّ دراسة القضايا اللغوية السامية، ومن أشهر كتبه (المستشرقون والمناهج اللغوية)، وله بحوث ودراسات تناولت القضايا الصرفية في ضوء المنهج المقارن، ومن القضايا التي تناولها عمارة من منظور الدراسات التاريخية المقارنة، المشتقات في اللغات السامية، إذ تنماز اللغات السامية بظاهرة الاشتقاق - وسوف تبحث هذه الظاهرة بعناية<sup>(1)</sup>.

وتعدّ دراسته (معالم دارسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة دراسة لغوية تأصيلية) من أهمّ الدراسات التي تناولت الأقيسة الصرفية المهجورة، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي المقارن في الاستدلال على أهمّ الأقيسة الفعلية الموجودة في اللغات السامية.

ولم يقتصر البحث في المنهج المقارن على هؤلاء العلماء، فهناك على سبيل المثال لا الحصر (رمزي بعلبكي) صاحب كتاب (فقه العربية المقارن)، إذ تأتي أهمية كتابه بالنسبة إلى الدراسة؛ لتركيزه على الجانب الصرفي التطبيقي في ضوء المنهج المقارن. إلى جانب ذلك، هناك جهود كبيرة في هذا المجال للباحث يحيى عابنة، فمن أهمّ مؤلفاته في هذا المجال (النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية)، و(النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية)، وغيرهم من الباحثين.

وخلاصة القول في جهود الباحثين العرب في هذا المجال: إنّ جهودهم اعتمدت بنحو كبير على جهود المستشرقين في اللغات السامية، والمتتبع للأمثلة الموجودة في كتب الباحثين العرب، يجد أكثرها معتمداً على جهود المستشرقين في هذا المجال، وخاصة كتابي (فقه اللغة المقارن) لبروكلمان، و(التطور النحوي للغة العربية) لبراجشتراسر، ويعود ذلك لأسباب عدّة، أهمّها عدم إتقان اللغات السامية، وانقراض كثير من اللغات السامية، وبذلك يشير بعض من العلماء، مثل: محمّد صلاح الدين الشريف، ورمضان عبد التواب، إلى أنّ أتباع المنهج التاريخي المقارن، لم تكن أبحاثهم في هذا المجال مبنية على أسس النظرية اللغوية العربية، بل إنهم أخذوا ما وضعه المستشرقون وبنوا عليه، لذلك هناك كثير من القضايا اللغوية لم تعالج في ضوء النظرية اللغوية العربية، وإنّما عولجت على وفق النظريات اللغوية التي اعتمدت اللغات الأوروبية أساساً لها؛ لذلك هناك جهود كبيرة، يجب أن تبذل في هذا المجال، ويحتاج ذلك إلى

(1) عمارة، إسماعيل، (1999) المشتقات : نظرة مقارنة ، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 56. ص: 24.

متخصّصين عرب يتقنون اللغات الساميّة؛ ليجثوا القضايا اللغويّة على وفق النظرية اللغويّة العربيّة<sup>(1)</sup>.

---

(1) الشريف، محمد صلاح الدين، (1978) اللسانيات واللغة العربيّة، تونس. ص: 51

## الرموز المستعملة في التطبيقات للمنهج التاريخي المقارن

الرمز الذي استعمله المستشرقون	ما يعادله في العربية
a	الفتحة َ
ā	ألف المد (اى)
i	الكسرة ِ
ī	ياء المد (ي)
( <sup>1</sup> ) u	الضمة ُ
ū	واو المد (و)
āh	أداة التعريف في العبرية ألف مد وهاء (اه) <sup>(2)</sup>
n	النون (ن)
at	الفتحة والتاء

(1) لقد استخدم المستشرقون حرف (U) ليعبر عن الضمة؛ لأن طريقة نطق (U) في اللغة الألمانية مختلفة عن طريقة النطق في الإنجليزية وهو أقرب الصوائت (vowels) لنطق الضمة بين العربية والألمانية.

(2) أداة التعريف بالعبرية تكون بالألف والهاء بينما بالعربية كما هو معروف بالألف واللام

## المبحث الخامس: التطبيقات الصرفية في ضوء المنهج المقارن.

إنَّ أهمَّ الظواهر الصرفية التي تنبّه لها المستشرقون، والعلماء العرب المحدثون الذين درسوا القضايا الصرفية في ضوء المنهج التاريخي المقارن هي:

### أدوات التعريف والتنكير:

لم تعرف كلّ اللغات السامية ظاهرة التعريف، إذ لا يوجد في الأكادية ولا الحبشية أي شكل من أشكال التعريف، بينما اختصت ثلاث من اللغات السامية بهذه الظاهرة، إذ استعملت العبرية والآرامية، والعربية التعريف بوصفه ظاهرة لغوية واضحة. ففي العربية: الأداة (ال)، وفي العبرية الأداة (hā) اللتان توضعان في أول المعرف، وفي العربية الجنوبية الأداة (n) (أن) (أم) وهما أداتا تعريف قديمتان، وفي الآرامية الأداة (ā) التي توضع في آخر المعرف. غير أنه في السريانية والآرامية، فقدت (ā) قوتها التعريفية، وأصبحت النهاية العادية للاسم<sup>(1)</sup>.

وبذلك يبدو أنّ التعريف وأدواته لم يكن من الأصول المشتركة بين الساميات؛ لذا طوّرت كلّ لغة أدواتها التعريفية، وتنوّعت في مواقعها أيضاً، ويرجح علماء اللغة أنّ اللغة السامية الأمّ لم تملك في الأصل رمزاً أو أداة معينة للتعريف، ويعدّ تأخّر ظهور أداة التعريف في اللغات دليلاً على تطوّر موقف الإنسان العقليّ إزاء الشيء المعروف والشيء المجهول<sup>(2)</sup>.

وبذلك، فإنّ وجود أدوات التعريف في اللغة العربية والآرامية والعبرية، جاءت نتيجة تطوّر هذه اللغات وحاجة أبنائها؛ لاستعمال أدوات التعريف والتنكير، ولكن التعريف بإضافة اسم معرفّ للنكرة موجود في أغلب اللغات السامية، نحو بيت الملك، فهذا الشكل موجود في العبرية والآرامية، وفي كلّ اللغات السامية تتعرّف من نفسها الأسماء التي تضاف إليها الضمائر المجرورة نحو بيتي، وفي العبرية (biti) وفي العربية والآرامية نفس الكلمة<sup>(3)</sup>.

وكما للتعريف أدوات، يوجد أدوات للتنكير، فعلى سبيل المثال تُستعمل (الميم) على أنّها أداة للتنكير في العربية الجنوبية، ويعتقد بروكلمان أنّ في العربية الشمالية أيضاً كانت (الميم) أداة

(1) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، مصدر سابق. ص: ٢٤٢

(2) عمارة، المستشرقون والمناهج اللغوية، مصدر سابق ص: 71

(3) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية. ص: 145. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص: ١٠٣

للتنكير، ومع الوقت تحوّلت هذه الميم إلى (نون)، وبعد ذلك أصبح التنوين هو علامة التنكير في نظر كثير من العلماء العرب<sup>(1)</sup>، سواء كانوا محدثين أم متقدمين، يقول ابن جني: "التنوين علم التنكير، والإضافة موضوعة للتعريف"<sup>(2)</sup>. ومن المحدثين إبراهيم مصطفى، إذ يرى أنّ التنوين عندما يدخل على الأعلام تصبح نكرة. وهو ما رفضه بعض من العلماء أمثال، محمّد أحمد عرفة، في كتابه النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لذا يبدو أنّ التنوين يختصّ بالتنكير في العربيّة مسألة خلافية؛ وذلك لدخول التنوين على الأعلام، التي لا تصبح بطبيعة الحال نكرة؛ لورود بعض من أعلام الأنبياء منوّنة في الآيات القرآنية، وهذه الأعلام تدلّ على معارف وليس نكرات<sup>(3)</sup>.

وخلاصة القول في هذه المسألة: إنّ علماء المنهج المقارن، يرون أنّ أدوات التعريف لم تكن موجودة في اللغة السامية الأم؛ لذلك هناك لغات سامية لا تحتوي على أدوات تعريف، وأنّ العربيّة تحتوي على أداة تعريف، وأداة تنكير تطوّرت عن أدوات تنكير سابقة كانت موجودة في اللهجات العربيّة القديمة، ويتفق بعض من العلماء العرب مع هذا الطرح، بينما يرى آخرون بأنّ التنوين لا يختصّ بالتنكير؛ بدليل دخوله على الأعلام.

### التذكير والتأنيث:

تنبّه العلماء إلى ظاهرة المذكر والمؤنث في اللغة العربيّة، مقارنة باللغات السامية الأخرى، إذ لاحظوا أنّ اللغات السامية تفرّق بين المذكر والمؤنث، بأن تعبّر عن المذكر بالكلمة الأصليّة المجرّدة، وتعبّر عن المؤنث بزيادة في آخر الكلمة، وبالطبع لا يتم ذلك في كلّ الكلمات؛ وذلك لوجود كلمات في العربيّة واللغات السامية مؤنّثة بدون علامة للتأنيث، حيث تستغني الصيغ الخاصّة بالمؤنث عن علامة التأنيث مثل: عاقر، وحامل، ومرضع، فضلاً عن أنّ السامية الأمّ عرفت كلمات مختلفة للمذكر، وكلمات أخرى للمؤنث، ومثال ذلك ما يوجد في العربيّة (حصان)، و(فرس)، و(حمار)، و(أتان)، و(كبش)، و(نعجة)، وكثير من أسماء الحيوانات، وفي هذه الحالة نرى أنّ الفرق بين المذكر والمؤنث لم يتمّ بعلامة لغوية كتاء التأنيث

(1) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي. ص: ٢٤٣

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 65/3

(3) مصطفى، إبراهيم (2012). إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر. ص: 104. عرفة، محمد أحمد (1937). النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر. ص: 12.

أو الألف الممدودة (1)، وهناك مواضع أخرى يتم فيها حذف علامة التأنيث، وهي مجيء الصفة على زنة (فعيل) حيث يشترك فيها المذكر والمؤنث نحو (جديد)، و(سديس)، و(خصيف)، و(ريح خريق)(2).

اهتمّ العلماء المحدثون بدراسة ظاهر التذكير والتأنيث في اللغات السامية مقارنة باللغة العربية، إذ ألّف رمضان عبد التواب كتابًا عن التذكير والتأنيث في اللغة، وألّف إسماعيل أحمد عميرة كتابًا عن ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ومحور الدراسة قائم على سبب تعدد علامات التأنيث في اللغات السامية، ولماذا وجدت كلمات في العربية عوملت معاملة المؤنث في كثير من اللغات السامية من غير أن تلحق بها علامة من علامات التأنيث؟ وتوصل عميرة إلى أن العربية أكثر اللغات السامية عناية بالفرق بين صيغ المذكر والمؤنث وأوفاهما استيعابًا، فقد زادت على العبرية بالتمييز بين الغائبات والغائبين(3)، ويرى بعض من العلماء أنّ اللغات السامية ربّما كانت ذات يوم لا تملك نظامًا يفرّق بين المذكر والمؤنث، حال بعض اللغات الأصلية في أمريكا، حيث لا تفرق بين المذكر والمؤنث، ولعلّ ذلك يفسّر وجود الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث من غير حاجة إلى علامة تأنيث وذلك نحو: صبور وجريح وغيرها من الصفات(4).

ومن أهم ما ميز العربية عن سائر اللغات السامية اهتمامها بالتأنيث القياسي؛ أي: استعمال علامات خاصّة بالتأنيث، ولما كانت العربية من أكثر اللغات ميلًا للتخصيص والتدقيق، فقد أوجدت علامات خاصّة في الأسماء، وهي: الألف والتاء(5).

(1) بروكلمان، فقه اللغات السامية ص: 95. عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، مصدر سابق، ص: 251. عميرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ص: 28

(2) الأنباري، أبي بكر (1981). المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث، مصر. ص: 173/1

(3) عميرة، إسماعيل (1993) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دار حنين، عمان. ص: 12

(4) عميرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ص: 22-23

(5) الأنباري، أبي البركات (1970) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة. ص: 63 وتعد ظاهرة التخصيص والتفريق بين الضمانر المؤنثة والمنكرة من أهم القضايا اللغوية التي انمازت اللغة العربية فيها عن اللغات الأخرى .



### الجمع :

اهتمت الدراسات المقارنة اهتماماً كبيراً بالجمع، وعُدت العربية من اللغات السامية التي اقتصت بجموع التكسير، وخلت من ذلك اللغات السامية الأخرى، غير أنّ في اللغة الحبشية شيئاً من صيغ هذه الجموع، إذ تشير الدراسات المقارنة، بأن جموع التكسير سبقت الجموع الصحيحة في اللغة العربية، والدليل على ذلك احتفاظ العبرية بكلمات عدّة تشبه صيغ منتهى الجموع منها (hanamil)(حنامل) وتعني النمل<sup>(1)</sup>.

اهتم العلماء بدراسة جموع التكسير، وقد أشار برجستراسر إلى أنّ "أصل جمع التكسير أسماء الجملة" ويقصد هنا بأسماء الجملة اسم الجمع في المصطلح الصرفي العربي، وهي الصيغ التي تدلّ على مجموعة، وليس له من الأفراد، وهي كثيرة في اللغات السامية، منها القوم، والحي، أي: القبيلة، والأهل، والركب،.... إلخ. ومعناها بين معنى الجمع ومعنى الفرد، فهي تشبه الجمع في أنّه يعبر بها عن غير واحد من الأفراد، وهذا يفسّر قول العلماء بتفرد اللغة العربية بظاهرة الجمع، إذ توجد مفردات تدلّ على الجمع في اللغات السامية الأخرى، إلا أنّها لا تنساق تحت منظومة قواعدية كما هو موجود في العربية<sup>(2)</sup>.

وبذلك عدّ العلماء المحدثون جمع التكسير جمعاً داخلياً، حيث تتغيّر صياغة أوزان جموع التكسير عن طريق اللواصق، ويقصدون بذلك التغيرات التي تطرأ على الصيغ من زيادة أو حذف أو تغيّر لصوامت اللفظ أو صوائته، ولقد اختلف ذلك عن ما هو متعارف عند العلماء العرب المتقدّمين، فتعريف جمع التكسير هو الاسم الدالّ على أكثر من اثنين بتغيّر بناء واحده لفظاً أو تقديراً<sup>(3)</sup>، لذا، فإنّ الأصل هو المفرد، ثمّ يطرأ عليه التغيّر، وليس اسم الجمع كما أشار برجستراسر .

(1) السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص: 96. حسنين، صلاح الدين صالح(1984).دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي و المقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ط1. ص: 224

(2) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص: 96. برجستراسر، التطور النحوي، ص: 108. حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي و المقارن، ص: 224

(3) الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص: 292

### الجمع الصحيح (جمع المذكر والمؤنث الصحيح)

يرى علماء المنهج المقارن أنّ علامات الجمع الصحيح، علامات موجودة في أكثر اللغات السامية، فهي موجودة في الأكادية القديمة، وهذه هي أهمّ اللواحق التي انمازت بها اللغات السامية:

١- لاحقة (ū) وُخصّصت للجمع المذكر السالم المرفوع .

٢- لاحقة (at) ، وُخصّصت للجمع المؤنث السالم .

والخلاف الأبرز بين الصرّيين العرب، وعلماء المنهج المقارن، في أنّ المحدثين عدّوا جمع المؤنث السالم لا يتمّ بزيادة ألف وتاء، بل بمدّ الفتحة القصيرة التي اشترط وجودها علماء العربية قبل تاء التانيث، ولقد أشار إلى ذلك برجستراسر عندما قال "وزعم النحويون القدماء أنّ علامة الجمع في: (شذرات، وظلمات، وطعنات وما شاكلها) ، هي الألف والتاء فقط، وأنّ الفتحة زائدة. وأنا قد رأينا من مقابلة سائر اللغات السامية الغربيّة، أنّ الأمر على ضدّ ذلك، وأنّ الفتحة هي المؤدّية لمعنى الجمع"<sup>(1)</sup>.

### المتنى

التثنية أو المتنى ظاهرة لغويّة وجدت في اللغات السامية، ويرجع العلماء وجود المتنى في اللغات السامية؛ للدلالة على الأزواج الطبيعيّة، كالأعضاء المزدوجة<sup>(2)</sup>، غير أنّه أصبح فيما بعد، يعبر عن التثنية مطلقاً المتنى في العربية : وهو ما دلّ على اثنين مطلقاً، بزيادة ألف ونون في حالة الرفع نحو (رجلان، وامرأتان)، أو بزيادة ياء ونون في حالتي النصب والجر<sup>(3)</sup>. وتعدّ العربية من أكثر اللغات السامية التي اهتمّت بالمتنى حيث توسّعت فيه، فنثت الاسم الظاهر، والضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول. وبذلك تختلف اللغة العربيّة عن اللغات السامية الأخرى التي اندثرت فيها ظاهرة التثنية، فعلى سبيل المثال لم يبقَ في السريانيّة من ظاهرة التثنية سوى الأعداد، وفي الحبشيّة اندثرت هذه الظاهرة تماماً، وفي العبريّة لم تعد تستعمل ظاهرة التثنية إلاّ في حالات نادرة، مثل أعضاء الجسم المزدوجة، مثل (عينان)، وفي أدوات

(1) برجستراسر، التطور النحوي، ص: 109

(2) السامرائي، فقه اللغة المقارن. ص: 75

(3) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف الحملاوي، ص: 145

الصناعة المثناة مثل (rehäyim) أي: رحي الطاحون<sup>(1)</sup>، وبذلك اختصت العربية بالتنئية، ولزمتها في الفصحى منذ أقدم العصور حتى الآن، بل انتقل استعمال التنئية إلى اللهجات المحلية الدارجة<sup>(2)</sup>.

وتنفرد العربية مع الأوجارتيّة بظاهرة ضمائر المثنى، ويشير بعلبكي إلى أن "العربيّة أنشأت ضمائر التنئية بتعديل ضمائر الجمع، فلعلّ [هما] و[أنتما] مثلاً، في الأصل تنئية لصيغتي الجمع [هم] و[أنتم]<sup>(3)</sup>.

إلى جانب ذلك تنفرد اللغات الساميّة بظاهرة المثنى، فالمثنى غير موجود في اللغات الهند أوروبية، ولكن يوجد مفهوم الزوج (pair)، الذي يستعمل على أنه كلمة مفردة تدلّ على اثنين بينما في العربية تعبير (الزوج) لا يدلّ على اثنين بدليل النص القرآني. (وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ {3})<sup>(4)</sup>.

وبذلك، فإنّ استعمال كلمة (زوج) للدلالة على اثنين في العربية تعبير خاطئ، ويخالف النصّ القرآني، ويخالف نظام التنئية ومفهومها الموجود في العربية، وهذا يعتبر من الأخطاء الشائعة التي نشأت بسبب الترجمة عن اللغات الأوربيّة؛ لأن مفهوم التنئية غير موجود في اللغات الأوربيّة.

### أبنية الفعل:

تستعمل اللغات الساميّة المختلفة أبنية فعلية متعدّدة، للتعبير عن الحدث ونوعه. وهذه الأبنية تؤخذ من الأصل، الذي يكون الأساس المشترك للاسم والفعل؛ فإننا نلاحظ أنّ كلّ كلمات اللغات الساميّة تقريباً، تأتي تحت مجموعات، يتعلّق المعنى الأساسي المشترك فيها بثلاثة

(1) عباينة، يحيى عطية (2015). النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية، دار الكتاب الثقافي، اربد. ص: 72

(2) السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص: 80

(3) بعلبكي، فقه العربية المقارن. ص: 145

(4) سورة الرعد

أصوات صامتة؛ فالكلمات العربيّة: (مَلَك)، و(مَلِك) (مملكة)، وكذلك نظير هذه الكلمات في العبريّة مثلاً، ترجع كلّها إلى أصل واحد مشترك بينها جميعاً، وهو الميم واللام والكاف<sup>(1)</sup>.

### الوزن الأصلي (مجرد الثلاثي):

يوجد في اللغات الساميّة وزن أصليّ للفعل، الذي عبّر عنه العلماء العرب بصيغة (فَعَلَ)، وهو في الصرف العربيّ الفعل الثلاثي المجرد، ويوجد في العربيّة ستة أبواب للفعل المجرد وهي (فَعَلَ، يَفْعَلُ)، و(فَعَلْ، يَفْعَلُ)، و(فَعِلْ، يَفْعِلْ)، و(فَعَلْ، يَفْعَلْ)، و(فَعُلْ، يَفْعُلْ)<sup>(2)</sup>، بينما علماء المنهج المقارن اختاروا أن يستعملوا الحروف اللاتينيّة للتعبير عن أوزان الأفعال الموجودة في اللغات الساميّة، حيث استعمل بروكلمان صيغة (fakada) للتعبير عن الفعل الثلاثي (فَعَلَ)، بينما رمضان عبد التواب استعمل صيغة (Katala)، وهنا (a) تقابل الفتحة في (فَعَلَ)<sup>(3)</sup>.

يشير العلماء إلى وجود الوزن الأصليّ على صيغة (فَعَلَ) في العربيّة والحشيّة، بينما في اللغات الأخرى كالعبريّة والأكاديّة والآراميّة تسقط الحركة الأخيرة، فالفعل يأتي على صيغة (Katal)، ويعود ذلك إلى عدم وجود حركات قصيرة في المقاطع المفتوحة في الآراميّة، ومن ثمّ تأثر العبريّة بالآراميّة، لذلك سقطت الحركة الأخيرة من صيغة (فَعَلَ)، وبذلك نرى أنّ صيغة (فعل) المكوّنة من ثلاثة صوامت موجودة في جميع اللغات الساميّة، ولكنها تختلف في الحركات (الصوائت)<sup>(4)</sup>.

### الفعل المضعف:

الفعل المزيد المضعّف وهو الفعل التي تكرر عين الفعل فيه، وقال علماء الصرف العرب: بأنّه يكثر استعماله في ثمانية معان: التعدية، والإزالة، والتكثير، الصيرورة، ونسبة الشيء إلى

(1) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 229

(2) الحديثي، أبنية الصرف عند سيبويه، ص: 378

(3) بروكلمان، فقه اللغات السامية ص: 109. عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 229. ومع الاطلاع على الجهود التي قام بها العلماء العرب في مجال لمنهج المقارن يتضح تأثرهم الكبير بالجهود التي بذلها المستشرقون في هذا المجال، وذلك من خلال استخدام نفس المنهجية التي استخدمها المستشرقون، بالإضافة لتشابه المعلومات الواردة. إذ إن المرء لا يلاحظ أنّ هناك معلومات جديدة، إلا القليل، ولقد نوه إلى ذلك رمضان عبد التواب عندما أشار إلى أنّ أكثر الجهود التي تمت في المنهج التاريخي المقارن قامت على الجهود التي بذلها المستشرقون في هذا المجال.

(4) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 130

أصل الفعل، والتوجّه إلى الشيء (شَرَّق)، اختصار حكاية الشيء (هَلَّل)، قبول الشيء (شَفَّع)<sup>(1)</sup>، ويرى علماء المنهج المقارن أنه وزن يدلّ على الشدّة والتكرار، وهو أيضاً يدلّ على معنى السببية، وهو موجود في الحبشية، والعبرية، وفي الآرامية والآشورية<sup>(2)</sup>.

### فاعل:

فاعل يأتي في العربية للمشاركة والموالاتة، ويصفه الدارسون المحدثون بأنه ينتج بمحرك فاء الفعل نحو (قاتل) من قتل، ولا توجد هذه الصيغة إلا في العربية، وبقيت متجمدة في العبرية<sup>(3)</sup>.

### انفعل وافتعل:

تأتي صيغة انفعل في العربية للمطاوعة، وتوجد هذه الصيغة في العبرية، وفي الآشورية، ويوجد لهذه الصيغة السابقة صيغة مبني للمجهول في العربية، وقد فقد المبني للمجهول في الحبشية تماماً، وهذا ما عدّه المستشرقون ظاهرة في اللغات السامية، إذ فقد المبني للمجهول تماماً في بعضها مثل الحبشية. ووزن افْتَعَلَ يأتي للمطاوعة أيضاً. ويعدّ انحسار استعمال الفعل المبني للمجهول قضية مهمة يجب بحثها؛ وذلك لاختلافها من بعض اللغات السامية، وقول البعض: إن استعمال الفعل المبني للمجهول بدأ بالتراجع أيضاً في العربية، بينما في اللغات الحديثة كالانجليزية له أثر بارز.

ولعل ذلك يفسر لنا أنّ صيغ المبني للمجهول لم تنحسر في العربية، إنّما تطوّرت؛ لتحلّ محلّها صيغ أفعال المطاوعة، لتدلّ على ما لم يسمّ فاعله، ومثال ذلك (انكسر الزجاج)، فصيغة (انفعل) تدلّ على المطاوعة، وفي الأصل يجب أن يأتي الفعل على صيغة المبني للمجهول (كُسر الزجاج)، ولكن صيغة المطاوعة حلّت محلّ صيغة المبني للمجهول، وبذلك نرى أنّ المنهج المقارن يدلّنا على أنّ انحسار صيغ الفعل المبني للمجهول موجود في اللغات السامية،

(1) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص: 80

(2) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 132

(3) بروكلمان، فقه اللغات السامية ص: 109 عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 132

ولحق العربيّة، وأنّه نتيجة للتطوّر اللغوي للغة العربيّة، حلّت صيغ المطاوعة محلّ صيغ الفعل المبنيّ للمجهول<sup>(1)</sup>.

### المشتقات :

تعدّ الخاصيّة الاشتقاقية من أهمّ الخصائص التي قامت عليها اللغات السامية، والاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادّة أصليّة، وهيئة تركيب لها؛ ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معاً<sup>(2)</sup>. وتتماز اللغات السامية عن غيرها من الفصائل الأخرى، برجحان الأصوات الصامتة على الأصوات المتحرّكة (أو الصوائت)؛ إذ يرتبط المعنى الرئيسي في الكلمة في ذهن السامي، بالأصوات الصامتة فيها، فالصوائت تعبّر عن الفكرة العامّة للكلمة، ثمّ تأتي الصوائت لتحديد المعنى وإعطاء دور وظيفي خاص للكلمة، ومثال ذلك الجذر (درس)، فالكلمة تتكوّن من أصوات صامتة تعبّر عن فكرة عامّة، وعند إضافة الصوائت، مثال (دارس، مدرّس)، فستحدّد الصوائت المعنى أكثر دون التغيير في الفكرة العامّة<sup>(3)</sup>.

وتنبّه العلماء العرب لأهميّة الاشتقاق في اللغة العربيّة، لذلك درست ظاهرة الاشتقاق في اللغة بتوسّع، والمشتقات عند الصرفيين<sup>(4)</sup>، (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان)<sup>(5)</sup>.

الأصل في دلالة الألفاظ أن تكون بسيطة ثمّ تتنوّع دلالةً، وتتكاثر لفظاً بمقدار درجة ارتقاء تلك اللغة، وبذلك فإنّ العربيّة كما يقول جورج زيدان من أرقى اللغات بياناً<sup>(6)</sup>، وذلك

(1) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص:79. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص:109 عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 132

(2) الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه. ص:246

(3) بعلبكي، فقه العربية المقارن، مصدر سابق، ص:10

(4) وللاشتقاق تعريفات وتقسيمات مختلفة عند العلماء، فالمشتق عند النحويين هو الاسم الذي يعمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل)، ومفهوم الاشتقاق أوسع في مفهوم ابن جني فقد قسم الاشتقاق لأقسام عدّة، وستتناول الدراسة الاشتقاق بالمفهوم الصرفي الذي يدرس المشتقات أي الأسماء. ومن المعروف انه يوجد رأيان حول أصل الاشتقاق فالبصريون عندهم المصدر أصل الاشتقاق، وأما الكوفيون عندهم الفعل أصل الاشتقاق.

(5) الحديثي، أبنية الصرف، خديجة، ص: 246، 247

(6) زيدان، جرجي(1886)الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت. ص:35

لتوسّعها في الاشتقاقات، فلقد عرفت اللغات السامية أنواعاً من المشتقات، ولكنها لم تتوسّع باستعمال المشتقات كما في العربية.

### اسم الفاعل:

عرفت اللغات السامية أنواعاً من المشتقات، وأنواعاً أخرى اختصت بها العربية، وأهم صيغة عرفتها اللغات السامية اسم الفاعل. واسم الفاعل هو اسم مصوغ من المصدر للدلالة على الحدث والذات ويكون معناه التجدد والحدوث<sup>(1)</sup>. وتشير الدراسات المقارنة بوجود اسم الفاعل في اللغات السامية، بل إنها تتشابه في ما بينها تشابهاً كبيراً، ويرجع اسم الفاعل من الأصل المجرد إلى الصيغة السامية الأم (قابر) التي تظهر كذلك في الأكادية والعمورية والأثيوبية والعربية، وفي العبرية، ولا يتجاوز الاختلاف بينها نوعاً من التفاوت اليسير في درجة التصويت<sup>(2)</sup>، فنجد في العربية على وزن فاعل، ويوجد في اللغات السامية على نفس الصيغة مع اختلاف في الأصوات غير الموجدة في العربية. أمّا قاعدة المزيد على الثلاثي، فالمعروف في العربية أنّها تنصّ على الإتيان بمضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره. ولا تختلف اللغات السامية عن العربية في ذلك، إلا أنّه لا يشارك العربية في ضمّ الميم سوى الأكادية<sup>(3)</sup>.

### اسم المفعول وصيغ المبالغة:

يتمثل اسم المفعول من الأصل المجرد في الصيغتين الاسميتين المستعملتين استعمالاً واسعاً: قبير وقبور، وكلتاها موجودتان في العمورية، وتزيد العربية ميماً في صدر مقبور، ويكاد من المؤكد أنّ صيغة (mqbwe) النبطية نتيجة التأثر العربي. وتوجد علاقة واضحة بين الصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم الفاعل، فكلها تدلّ على من فعل الفعل، لذلك قد تنوب بعضها مناب الأخرى، والتناوب ظاهرة مهمّة في اللغة العربية أسهمت في زيادة معاني اللغة، وتدلّ على مرونة اللغة العربية، إذ قد يأتي المصدر على صيغة اسمي الفاعل والمفعول يقول ابن مالك "ويأتي المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل" ومثال ذلك مجيء رجل عدل، أي عادل، وهنا تناوب بين المصدر واسم الفاعل، والتناوب بين المصدر وصيغ المبالغة في صيغة فعيل التي تستخدم للمصدر في قوله تعالى " ( وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا

(1) الحديثي، أبنية الصرف، ص: ٢٩٥

(2) عمارنة، المشتقات: نظرة مقارنة، ص ٦٠

(3) عمارنة، المشتقات: نظرة مقارنة، ص ٦٠

صَرِيحٌ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ<sup>{43}</sup>(1)، وهنا جاءت صيغة (صريح) على وزن فعيل بمعنى المصدر أي الصراخ نفسه. جاءت صيغة (فعيل) أيضاً بمعنى صيغة المبالغة نحو شهيق وزفير، وتأتي صيغة (فعيل) دالة على الصفة المشبهة، كأن يقال رجل قبيح، وقد تستعمل هذه الصيغة للدلالة على اسم المفعول، في نحو رجل جريح. ويشير إسماعيل عميرة إلى أن هذا التداخل ملموس أيضاً في اللغات السامية، فصيغة فعيل تدلّ على اسم المفعول، فهي تدلّ في السريانية على اسم الفاعل والمصدر، وفي العبرية تأتي عن اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، نحو حبيب<sup>(2)</sup>.

### اسم الآلة:

يأتي اسم الآلة مبدوءاً بميم زائدة للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته، ولقد وجدت صيغة اسم الآلة في اللغات السامية على وزن (مفعّل) بالكسر ولقد وجدت هذه الصيغة بالكسر في اللغات السامية الأخرى مثل العبرية والسريانية، ذهب عميرة إلى أن أسماء الآلة ارتقى بعضها إلى مستوى القياس وظلت في معظمها غير منضبطة بقياس محدد، ويرى أن السبب يعود إلى أن بعضها لا يكون أصيلاً، كأن يكون منقولاً من لغة أخرى، كلفظة سكين، وكأس... ولعل أكثرها يعود إلى مرحلة ما قبل الانضباط القياسي ويرى أنه ربما كانت كثرة الآلات والأدوات سبباً من أسباب تفلّتها من القياس المطرد<sup>(3)</sup>.

### اسم التفضيل:

(1) سورة يس: ٤٣

(2) عمارة، المشتقات: نظرة مقارنة، ص ٦٠

(3) عمارة، المشتقات ص: ٦١



من المشتقات التي تختصّ بها العربيّة اسم التفضيل على وزن أفعل يصاغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها (١)، ولا يوجد اسم التفضيل في أيّ لغة من اللغات السامية، حتى الحبشية (٢)، فهي مستحدثة في العربيّة، وهي تدلّ على خصائص اللغة العربيّة التي انمازت فيها عن اللغات السامية، ومن أهمّ هذه الخصائص ميول العربية إلى التخصيص والتعيين، إلى جانب التعبير عن الأفكار المشكّلة بالتركيبات المشتبكة، مثال ذلك (هذا أكثر من أن يحصى)، إذ لا توجد مثل هذه التراكيب في اللغات السامية الأخرى (٣). وبذلك ابتكرت العربية طريقة مباشرة للتفضيل، بينما اللغات السامية الأخرى اضطرت إلى استعمال وسائل غير مباشرة، فالعبريّة مثلاً تعبّر عن التفضيل، باستعمال الصفة متبوعة بحرف، أو صفة مشتقة أخرى، وبذلك نرى أنّ العربيّة استعملت طريقة واضحة ومباشرة بصيغة موجودة في اللغات السامية (أفعل) ولكنها لا تستعمل للتفضيل في اللغات السامية، فاستعملتها العربيّة؛ وذلك لتكون لغة بيانيّة مباشرة، تتعد عن أسلوب (المدورة) \_ كما يقول رمزي بعلبكي \_ الذي تضطر إليه اللغات التي تفتقر إلى مثل هذه الصيغة (٤).

### التصغير:

إنّ اللغة العربيّة هي اللغة السامية الوحيدة التي استعملت صيغاً قياسيةاً للتصغير، ففي العربية ثلاثة أبنية (فُعِيل)، وهو لما كان على ثلاثة أحرف اختلفت حركاتها أم لم تختلف، و(فُعَيْعِل)، وهو لما كان على أربعة أحرف بزيادة أو بغير زيادة، و(فُعَيْعِيل)، وهو لما كان على خمسة أحرف (٥)، وبذلك انفردت العربية عن اللغات السامية الأخرى، بأن جعلت للتصغير صيغاً قياسيةً، وذلك لا يعني أنّ اللغات السامية الأخرى لم تستخدم التصغير على الإطلاق، فقد ورد بعض من صيغ التصغير في اللغات السامية الأخرى، ففي الآرامية وردت كلمة (غَلِيم) بمعنى الغلام الصغير، وفي السريانية وردت كلمة (عَزِيل)، ولكن هذه الصيغ لم تأت على أوزان قياسية، ولقد توسعت العربيّة استعمال التصغير؛ لتشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة،

(١) الحديثي، أبنية الصرف خديجة ص: ٢٨٤

(٢) عدت اللغة الحبشية عند بعض من علماء السامية، من أقرب اللغات السامية للعربية، بل هناك من المستشرقين من اعتبرها لهجة من اللهجات العربية. بعلبكي، فقه اللغة المقارن، ص: 146

(٣) برجستراسر، التطور اللغوي، ص ١٠٥

(٤) بعلبكي، فقه اللغة المقارن، ص: 146

(٥) الحديثي، أبنية الصرف، ص: 341

فمثال على اسم الإشارة: (هذيّا ، ذياك) والأسماء الموصلة نحو: (اللّذيا، اللّتيا) كذلك صغرت العربية الظروف نحو: (قُبيل ، وُبُعيد) وبذلك توسّعت العربية بصيغ التصغير وجعلتها صيغاً قياسية<sup>(1)</sup>.

### المصادر

تصنّف المصادر في العربية إلى مصدر أصليّ، ومصدر ميميّ، ومصدر صناعي، ومصدر مؤول، اختلفت العربية بالنوعين الثاني والثالث من حيث استخدمهما القياسي للدلالة على المصدر، من حيث صوغهما الصرفي أيضاً، فالمصدر الميميّ من الثلاثي على وزن (مَفعل، أو مَفْعِل، في الفعل المثال، أي الذي فاؤه واو)، ومن فوق الثلاثي على وزن اسم المفعول. والأوزان موجودة في اللغات السامية الأخرى، ولكنّها لم تستعملها في قاعدة مطّردة قياسية كما في العربية<sup>(2)</sup>.

أمّا المصادر الأصلية فتختلف العربية فيها عن أخواتها من وجه آخر، فالعربية تختلف عن اللغات السامية الأخرى بكثرة الأوزان القياسية وغير القياسية في العربية، ففي حين يقارب عدد المصادر للفعل المجرد الأربعين، تقتصر الأرامية على وزن واحد، والسريانية أيضاً تقتصر على وزن واحد، وفي الحبشية يوجد وزنان، وهذا الفرق الشاسع بين العربية واللغات السامية الأخرى يدلّ على مدى نموّ العربية وتوسّعها<sup>(3)</sup>.

وأكثر اللغات السامية أمسكت عن اشتقاق الأسماء الجديدة، في زمان قديم جداً، ولم تشتقّ إلاّ القليل من الأوزان كالمصادر والأنساب، فأصبحت جملة أسمائها محدودة، لا يزداد عليها إلاّ القليل في المدة الطويلة، أمّا اللغة العربية استمرّت باشتقاق الأسماء الجديدة، ويشير برجستراسر إلى أنّ كثرة الأسماء في العربية يعود للشعراء المتقدّمين، فكان الشاعر يرتجل الأسماء الجديدة على الأوزان المعروفة، فهو ابن اللغة ويعرف كيف يبديع ألفاظها وأسماءها، وبعد ذلك جاء اللغويون وجمعوا الكلمات الموجودة في الشعر العربيّ، وضبطوا معانيها، وبعد ذلك توقّف

(1) بعلبكي، فقه اللغة المقارن، ص: 147

(2) بعلبكي، فقه اللغة المقارن، ص: 149

(3) بعلبكي، فقه اللغة المقارن، ص: 149

اختراع الأسماء، وذلك يرجع إلى أنّ كثيراً من علماء اللغة لم يكونوا عرباً، ولم تكن العربية لغتهم الأم<sup>(1)</sup>.

إنّ أكثر الأسماء الثلاثية الدالة على الأشياء المحسوسة والماديّة هي أسماء غير اشتقاقية، كأسماء الحيوانات، وأعضاء الجسم، والبيئة المحيطة بنا، وإن وجدت أسماء محسوسة مشتقة، كأسماء الآلة، والمكان نحو مفتاح ومسكن، فهذه جاءت في مرحلة متأخرة، وهذا يعني أنّ الأسماء المحسوسة أظهرت بعض تطوّر اللغة، وأكثر الأسماء التي تدلّ على المعاني والصفات فهي أسماء اشتقاقية ذات أوزان؛ وذلك لأنّ المعاني والصفات قريبة جداً من الأفعال<sup>(2)</sup>.

### أصل الكلمات:

اختلف العلماء في أصل الكلمات العربية، فهناك من قال: إنّ أصلها ثنائي، وهناك من قال: بأنّها ثلاثية الأصل، ومن أشهر من بحثوا أمر الثنائية على سبيل المثال لا الحصر من القدماء ابن جنّي وابن فارس، ومن المحدثين من تبنّى هذه القضية مثل، جورجى زيدان وأحمد فارس شدياق و مرمجى الدومنيكي<sup>(3)</sup>.

ولعلّ العلماء المتقدّمين مثل ابن جنّي وابن فارس لم يجزموا أمرهم وثنائية اللغة، مثلما فعل المتأخرون، أمثال الشدياق وجورجى زيدان؛ ويعود ذلك إلى أنّ أكثر المتقدّمين وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيديّ أجمعوا على ثلاثية الاسم، يقول الخليل "إنّ الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يبدأ به، وحرف تحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل سعد وعمر ونحوهما من الأسماء<sup>(4)</sup>. وكان هذا رأي الأغلبية من العلماء القدماء، إلّا أنّ ابن جنّي كان يرى أنّ المعنى العامّ للكلمة يتكوّن من حرفين، أمّا الحرف الثالث فهو الذي يحدّد معنى الكلمة ويميزها عن سائر الكلمات، ورأى أنّ معظم الكلمات أصلاً ترجع إليه أكثر

(1) برجستراسر، التطور اللغوي، ص: ١٠١.

(2) عمایرة، المشتقات: نظرة مقارنة. ص: 32

(3) شاهين، توفيق محمد(1980) أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن، القاهرة، ط. 1. ص:

(4) الفراهيدي، العين، الخليل ص: 49

كلمات ذلك الأصل، ففي الكلمات: (جين) و(جبل) نجد أنّ أصلهما الجيم والباء، وأنّ الحرف الثالث حدّد معنى الكلمة<sup>(1)</sup>.

وبذلك نرى أنّ ابن جنّي لم يقل بالمطلق: إنّ الكلمات العربيّة أصلها ثنائيّ، بينما العلماء المتأخرون يرون رأياً آخر، فقد أشار الأب مرمجي الدومنيكي بأنّ مذهبه مختلف عن مذهب القدماء، فهو يتبنّى النظرية الثنائية القائلة: "بأنّ الأصول في العربيّة، وكذلك في أخواتها الساميّة، ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثيّة، بل ذوات الحرفين"<sup>(2)</sup>. إذ إنّ العربيّة حافظت على بنائها الأصليّ في كثير منها، غير أنّها اشتقت من بعضها صيغاً جديدة بزيادة أحد حروف العلة. إلى جانب وجود كثير من الأسماء ذوات الحرفين في اللغات الساميّة، كالكلمات التي تدلّ على القرابة مثل: (أب، وأخ، وحم)، والتي تعدّ كلمات منحدرّة من لغة الأطفال، وأيدّ هذا القول أيضاً جورجي زيدان إذ يرى " أنّ الألفاظ المانعة الدالّة على معنى في نفسها يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائيّة (أحادية المقطع) تحاكي أصواتاً لتشمل هذه الألفاظ على الاسم والفعل وما يشتقّ منها، واللغويّون يردّون الاسم والفعل إلى أصولٍ معظمها ثلاثيّة، وبعضها رباعية، ولا يرون أنّ هذه الأصول قابلة للردّ إلى أقلّ من ذلك، وعندي أنّها قابلة ولو بعد العناء"<sup>(3)</sup>.

وبذلك نرى أنّ القدماء، وبعض من المحدثين اختلفوا في أصل الكلمات، أهي ثنائية أم ثلاثية؟ فالقدماء وعلى رأسهم الخليل الذي قرّر أنّ الاسم المتمكّن لا يكون على أقلّ من ثلاثة أحرف، وأنّ كلّ الأسماء أصلها ثلاثيّ، والذي جاء على حرفين، أصله ثلاثة أحرف حذف حرف منه، وفي أكثر الحالات يكون الحرف الذي يحذف من حروف العلة، لأنّ حروف العلة متهيئة لقبول الحذف والتغيير. وإذا أردنا أن نعرف أصل الكلمة الثنائيّة نردّها للجمع أو التصغير نحو: ( يد ) في الجمع (أيدي) وبذلك حذف حرف العلة<sup>(4)</sup>. أمّا من قالوا بثنائيّة الأسماء، فقد اعتمدوا على وجود هذه الكلمات في اللغات الساميّة الأخرى، بل إنّ هناك كلمات موجودة في العربيّة تشبه الكلمات الموجودة في اللغة المصريّة القديمة، وهي في الأصل ثنائيّة الأحرف، وهناك من المحدثين من رأى أنّ هذا التطور الطبيعيّ للغة، أي: إنّها بدأت ثنائيّة، حيث ذكر

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج 2 ص: 145

(2) الدومنيكي، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية. ص: 6

(3) زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مصدر سابق، ص: ٥٤

(4) الحديثي، أبنية الصرف، مصدر سابق، ص: 134

توفيق شاهين في كتابه (أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية) أنّ الثنائية دور ثانٍ من أدوار اللغة في حياة الإنسان حيث بدأت لغته أحادية في صورة أصوات وحروف منفصلة ذات دلالات قديمة، ثم تطوّرت هذه المقاطع الأحادية إلى ثنائية وثلاثية، وقد أكسبت الإنسان محاكاته الطبيعية وغيرها أكثر المقاطع الثنائية<sup>(1)</sup>.

وتعدّ دراسة اللغة في ضوء مناهج مختلفة مهمة؛ لتفسير كثير من القضايا الخلافية، فاللغة تشبه الكائن الحيّ في تطورها، فعندما وصلت اللغة للنحويين العرب أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه، كانت مكتملة؛ لذلك وجدوا الأسماء ثلاثية الجذر أكثر من الأسماء ثنائية الجذر؛ لذلك رأى الخليل أنّ الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، ووضع القواعد التي تخدم هذه النظرية، ولمّا درس العلماء المحدثون اللغة في ضوء المنهج المقارن، وجدوا معطيات لغوية تشير لوجود الأسماء ثنائية الجذر في اللغات السامية بوصفها ظاهرة بارزة، لذلك قالوا بثنائية الأسماء، وهذا يخدم الدرس اللغوي، ولا يتعارض مع ما قاله القدماء؛ إذا اعتبرنا اللغة كينونة تتغيّر وتتطور بتغيّر وتطور أبنائها.

### ظاهرة الإعراب:

دُرّس الإعراب في أبنية الاسم على أنه لاحقة صرفية؛ لأنه في النظرية الغربية تغيّر في شكل الكلمة بحسب وظيفتها، ولأنّ تصنيف الأسماء في اللغات السامية يعتمد الحالة الإعرابية، (Case) معياراً في التصنيف بعد العدد، والجنس؛ ولهذا صارت حركات الإعراب تدرس عند العلماء المحدثين بوصفها مورفيمات صرفية تلحق آخر الكلمة حيث عدّوا الحركات الإعرابية مورفيمات صوتية تدلّ على معانٍ صرفية، وبذلك تعدّ دراسة الحركات الإعرابية بوصفها لاحقات صرفية وصفاً جديداً لنظام الإعراب في العربية، وقد عدّ العلماء المحدثون العلامات الإعرابية مورفيمات صوتية تلحق آخر الكلمة للدلالة على وظيفتها في الجملة، وذلك يعود لدراسة العلماء الصرف العربيّ تبعاً للمناهج اللغوية الحديثة المعتمدة على اللغات الأوربية<sup>(2)</sup>.

ويعدّ بروكلمان ظاهرة الإعراب ظاهرة أصيلة في اللغات السامية، إذ يذكر أنّ السامية الأولى، كانت تفرّق بين حالة الرفع، بوصفها حالة تحديد للمسند إليه، وربّما المسند أيضاً، وحالة

(1) شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ص: ٥٦

(2) خرما، نايف، (1978) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ص: 220

الجر بوصفها حالة تحديد للاسم بالنهاية، وأخيراً حالة النصب بوصفها حالة تحديد للفعل (١)، وبذلك، فإنّ العلماء المحدثين يربطون بين الحالة الإعرابية والمعنى الدلالي للكلمة، فإن كانت تدلّ على المسند أو المسند إليه يتخصّص بها لاحقة متخصّصة بالرفع (u)، والأفعال خصّصت بلاحة متخصّصة بالنصب (a)، والظرفيّة خصّصت بحالة الجر (i) (٢).

يشير علماء المنهج المقارن إلى أنّ اللواحق الإعرابية، كانت في بداية الأمر في اللغة السامية الأمّ طويلة، ثمّ أصبحت بعد ذلك، جائزة التطويل والتقصير، ولقد احتفظت العربية القديمة، بحالات الإعراب الثلاث الرئيسية سالمة، غير أنّ الحركات قد قصرت، ولم تحتفظ بطولها إلاّ في القافية أحياناً، وفي حالات إعرابية قليلة مثل الأسماء الخمسة، مثل: أبو، أخو،... إلخ. ولم تحتفظ اللغات السامية الأخرى بحالات الإعراب الثلاثة، ففي الحبشيّة بقيت حالة الرفع في الأعداد لا غير، وفي العبرية لم تبق كذلك إلاّ حالة النصب (a)، وفي الآرامية لم تبق إلاّ حالة النصب، وبذلك نرى أنّ العربية إلى جانب الأكديّة فقط من احتفظتا بالعلامات الإعرابية التي كانت موجودة في اللغة السامية الأمّ (٣).

إلى جانب ذلك كان لبعض العلماء العرب أيضاً رأي مختلف في ظاهرة الإعراب، إذ خالف قطرب النحويين جميعاً في النظر إلى ظاهرة الإعراب، فجميع النحويين متفقون على أنّ الإعراب يدخل الكلم للتمييز بين معاني الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، ورفض ذلك قطرب، حيث قال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، فضرب قطرب مثلاً للأسماء المتّفقة في الإعراب المختلفة في المعاني (إنّ زيّداً أخوك)، (ولعلّ زيّداً أخوك) (وكأنّ زيّداً أخوك) فهذا كلّه اتفق إعرابه واختلف معناه، وضرب مثلاً لما اتفق معناه واختلف إعرابه: (ما زيد قائماً) (وما زيد قائم) ، ثم ذكر الزجّاجي رأي قطرب في تفسير ظاهرة الإعراب فقال: " قال قطرب: فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلاّ بزواله، قال قطرب: وإنّما أعربت العرب كلامها؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه الإسكان في الوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل،

(١) السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص: 18

(٢) بروكلمان، فقه اللغات السامية ص: 100. السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص: 18

(٣) هلال، عبد الغفار حامد (1986) علم اللغة بين القديم والحديث، القاهرة، ط2. ص: 249

وكانوا يبطئون عند الأدرج، فلما وصلوا وأمكنهم التحرك، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان؛ ليعتدل الكلام"<sup>(1)</sup>.

ولم يعط قطرب تفسيرًا لظاهرة الإعراب، عندما سئل إذا لم يكن للعلامات الإعرابية أي معنى، والغرض منها هو تعاقب الحركة والسكون، فلماذا لم يلتزم العرب حركة واحدة فكان ردّه: إنهم لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم<sup>(2)</sup>.

وهناك أيضًا من العلماء العرب المحدثين من رأى رأيًا مختلفًا عن ما هو معروف عند عامّة العلماء، إذ يرى إبراهيم أنيس أنّ حركات الإعراب لا تعدو في نشأتها أن تكون بمنزلة الروابط بين الكلمات، فهي ضرورة صوتية، أما الذي يعين حركة معينة فأحد عاملين: أولهما: إثارة بعض الحروف لحركات معينة، كحروف الحلق حين تؤثر الفتح، ثانيها: انسجام هذه الحركة الرابطة مع ما يكتنفها من حركات أخرى<sup>(3)</sup>.

وبذلك، فإن إبراهيم أنيس وقطرب يجدان الحركات الإعرابية ظاهرة صوتية، ليس لها أي دلالة، بينما علماء المنهج المقارن، يعدّون الحركات الإعرابية من المورفيمات، وإنها لواحق صرفية تتخصّص بدلالة الكلمة من إسناد وظرفية أو فعلية، وهذا التفسير يتوافق والنظرية اللغوية العربية، التي تعدّ الإعراب جزءًا من الفصاحة العربية، إذ من خلال حركات الإعراب تثبت المعاني؛ لأنّها ذات قيمة دلالية وليست ظاهرة صوتية.

وبذلك، إنّ وجود الظاهرة الإعرابية في اللغة السامية الأمّ، وربطها بين المعنى الدلالي والعلامة الإعرابية، لدليل قويّ إلى ما ذهب إليه الأغلبية من علماء العربية، سواء كانوا من القدماء أم المحدثين، وهنا تأتي أهميّة الدراسات المقارنة، بالمساعدة على تفسير الظواهر اللغوية، التي أشكلت على علماء اللغة.

(1) الزجاجي، أبو القاسم (1979) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت. ص:

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 71

(3) أنيس، إبراهيم (1978). من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6 ص: 170

### دراسة التغيرات الصوتية دراسة مقارنة:

يتمّ البحث في التغيرات الصوتية بدراسة المستوى الصوتي والمستوى الصرفي، إذ تنبّه العلماء القدماء والمحدثون لهذه القضية؛ لذلك تمّت دراسة التغيرات الصوتية التي تحدث في الكلمة، والتغيرات الصوتية التي تطرأ على الحرف منفصل تبحث في المستوى الصوتي، بينما التغيرات التي تحدث في الكلمة تبحث في المستوى الصرفي، وهناك كثير من العلماء من دمج بين المستوى الصرفي والصوتي<sup>(1)</sup>.

درس العلماء القدماء التغيرات الصوتية في الكلمة ( فالإبدال هو الزيادة والحذف، والتغيير بحركة أو سكون، والإدغام هي تغيرات صوتية)، إذ تمّ دراسة التغيرات الصوتية، وتأليف كثير من الكتب فيها. وقد عدّ ابن السراج هذه التغيرات الصوتية من القضايا الصرفية؛ وذلك لكون التصريف تحوّل من صيغة إلى أخرى، وهذا ما يحدث في الإبدال والإعلال،

(1) بشر، كمال (1998). دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة. ص: ١٨٦

(2) الإعلال ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات، بحلول بعضها محل بعض بالقلب أو الحذف أو النقل. الإبدال مصطلح يدل على جميع التغيرات التي تطرأ على الكلمات، إن كانت حروف علة أو حروف صحيحة. الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف بقلبه، أو اسكانه أو حذفه فأنواعه ثلاثة: القلب، الإسكان، والحذف، واما الإبدال فهو جعل مطلق حرف مكان آخر، وبذلك فالإعلال ابدال وليس العكس. الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ص: ٢٠٠.

(3) السراج، الموجز في النحو ص: ١٤٣



والقضايا الصوتية الأخرى<sup>(1)</sup>. والهدف من التغييرات الصوتية يعود للخفة الصوتية وتسهيل اللفظ<sup>(2)</sup>.

ودرس العلماء المحدثون التغييرات الصوتية التي تحدث في اللغات السامية، وكانت بداية هذه الدراسات على يد المستشرقين، إذ قام بروكلمان وبرجستراسر بمقارنة التغييرات الصوتية بين اللغات السامية، ودرستها دراسة تاريخية ومقارنة، والتغيرات عند الدارسن المحدثين نوعان، تغييرات صوتية تاريخية وتغييرات صوتية تركيبية، فالتغيرات التاريخية هي التي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة، بحيث يصبح الصوت اللغوي في جميع سياقاته

صوتا آخر<sup>(3)</sup>، ومثال ذلك تحول السين في اللغة السامية الأم إلى الشين في اللغة الآرامية، وأيضا اختفاء الجيم المصرية التي كانت في اللغة السامية الأم من اللغة العربية الفصحى، والتغيرات التركيبية التي تحدث بتغيير بعض الأصوات بإبدالها أو حذفها أو اعلالها؛ ولذا فهي في التركيب ما قد يقلب إلى صوت مخالف، وفي سياق مغاير تعود إلى أصلها، وقد تحذف في سياق، وتعود للظهور مرة أخرى، نحو الألف في كلمة [رمى] والتي تعود لأصلها في [يرمي] وكذلك الواو المحذوفة في [يعد] تعود للظهور في [وعد] والألف تعود لأصلها في [يقول]<sup>(4)</sup>.

وتعد ظاهرة أصل الألف في الأفعال من أهم القضايا والتغيرات الصوتية التي بحثها اللغويون العرب في بدايات القرن العشرين، إذ رفض أتباع المنهج الوصفي التعليقات الصوتية التي وضعها القدماء. فالصرفيون العرب قالوا: إن الألف في الأفعال الثلاثية المعتلة والناقصة منقلبة إما عن [ياء] أو عن [واو]. مثال ذلك [قال] أصلها [قول] و [رمى] أصلها [رمي]، ومع الدراسات في ضوء المنهج المقارن، وجدت هذه الأفعال مشابهة للصورة التي افترضها

<sup>(3)</sup> برجستراسر، التطور اللغوي، ص ١٧. كمال ، ، الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة. ص: 131

<sup>(4)</sup> كمال ربحي، الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة، ص 131

الصرفيون، حيث وجدت بنفس الصيغة التي افترضها العلماء في اللغة الحبشية<sup>(1)</sup> وبذلك يتضح لنا ضرورة دراسة اللغات في نطاق العائلة اللغوية الواحدة؛ لأن ذلك يؤدي لتفسير كثير من الظواهر اللغوية، إلى جانب حسم بعض القضايا الخلافية، كقضية الألف المنقلبة عن [الياء] و [الواو].

### القلب المكاني:

يعد القلب المكاني ظاهرة صوتية تعني تبادل صوتين لمكانيهما بأن يحل أحدهما محل الآخر مثل [ بنس ، آيس / مسرح ، مرسح . . . . . ] وأحيانا تحتفظ العربية بالكلمتين الأصلية والتي حدث فيها القلب نحو مزراب ومرزاب، ولمعرفة الأصل نرجع للفعل زرب، فنعرف وزن الكلمة الأصلية مزراب. وهناك كلمات في العربية تمت معرفتها عن طريق دراسة اللغات السامية الأخرى نحو، شمال وشمأل، وبالمقارنة مع العبرية وجد أن شمال هي الكلمة الأصلية لوجودها في العبرية، وفي بعض الحالات احتفظت العربية بالكلمات الجديدة ، وفقدت الكلمات الأصلية نحو كلمة (مع) فالكلمة الأصلية منه (عم)، كما هي في العبرية، وهناك أمثلة كثيرة احتفظت العربية بالجديد واهملت الأصل وذلك بالمقارنة مع اللغات السامية الأخرى<sup>(2)</sup>.

(1) استيتية، سمير، معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية جوانب أنثروبولوجيا ونفسية واجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن. ص: 72

(2) بعلبكي، فقه اللغة المقارن، ص: 81

## الفصل الثاني

### المنهج الوصفيّ البنيويّ

المبحث الأول:

#### نشأة المنهج الوصفيّ البنيويّ

المبحث الثاني:

#### اتّجاهات المنهج الوصفيّ البنيويّ

المبحث الثالث:

#### المنهج الوصفيّ والصرفيون العرب

المبحث الرابع:

#### الصرف الوصفيّ التطبيقيّ

## المبحث الأول: المنهج الوصفيّ البنيويّ.

### ظهوره ونشأته

جاء المنهج الوصفيّ البنيويّ ثورة على المناهج اللغويّة التي كانت سائدة في أوروبا، فقد كان المنهج التاريخيّ المقارن هو المسيطر على الدراسات اللغويّة، إلى جانب المنهج المعياريّ، وأوّل دراسات فيما يخصّ المذهب الوصفيّ ظهرت بنشر محاضرات اللغويّ السويسريّ الشهير فرديناد دي سوسير 1916م<sup>(1)</sup>. وكان لهذه المحاضرات أثر كبير في نشر المنهج الوصفيّ الذي يركّز على دراسة لغة مخصوصة من حيث ملامحها الصوتيّة ومفرداتها في حقبة زمنيّة محدّدة. اللغة عند دي سوسير ظاهرة اجتماعيّة، تتمّ دراستها في ذاتها ووصفها، دون الالتفات إلى البعد التاريخيّ أو المعياريّ، فالسياق اللغوي عند دي سوسير لا يقتصر على التطوريّة وتاريخ الكلمة؛ لأنّ تاريخ الكلمة لا يعرض معناها الحالي، وبذلك لا فائدة من دراسة اللغة بمنظورها التاريخيّ<sup>(2)</sup>.

يرى دي سوسير أنّ موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، واللغة عند دي سوسير ثلاثة مستويات من النشاط اللغويّ (اللغة، واللسان، والكلام)، فاللغة عنده "نظام من الرموز المختلفة التي تُشير إلى أفكار مختلفة، وهي مجموعة المصطلحات التي تتّخذها هيئة المجتمع بأكمله؛ لإتاحة الفرصة أمام الأفراد لممارسة ملكاتهم، أمّا اللسان، فإنّه نظام اللغة التي من خلاله تُنتج عمليّة المحادثة، أمّا الكلام، فيُعرّف بأنّه "التحقّق الفرديّ لهذا النسق في الحالات الفعلية من اللغة"<sup>(3)</sup>.

(1) يُعد سوسير مؤسس اللسانيات الحديثة (1857 - 1913)، إذ قام طلابه بإعداد محاضرات في علم اللغة عام 1916م، حيث كان لها أبلغ الأثر على العلوم اللسانية خاصة، والعلوم الإنسانية عامة، وقد حاول تحديد موضوع علم اللغة، بعد النظر إلى شتى فروع العلوم الإنسانية، التي تتداخل وتتشابك وتكون نسيج النشاط اللغوي لدى البشر، وهو أول من وضع الفرق بين اللغة والكلام، وله فضل كبير على النظريات اللغوية الحديثة.

(2) بشر، كمال (2005). التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة. ص: 87. إبراهيم، زكريا، (1976) مشكلة البنية، أو أضواء على البنيوية، المجلد 8 من مشكلات فلسفية، مكتبة مصر لطباعة الأوفست، القاهرة ص: 59. بياجيه (1985) البنيوية، عارف منيمنة و بشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت. ط4، ص: 46

(3) بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص: 95. عبد المقصود، عبد المقصود محمد، (2006) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان. ص: 35

لم يقتصر تأثير المنهج الوصفيّ البنيويّ الذي بدأه دي سوسير على العلوم اللغويّة فقط إنّما تعدّاه؛ ليؤثّر على جميع العلوم الإنسانيّة الأخرى، إذ طغت البنيويّة على علم النفس، وعلم الاجتماع وغيره من العلوم الأخرى. وقد أثّرت محاضرات دي سوسير تأثيراً كبيراً في الدراسات الأوروبيّة اللغويّة، فظهرت مدارس لغوية عدّة أشهرها: مدرسة براغ، إذ اهتمّ رواد هذه المدرسة بمنهج دي سوسير الوصفيّ، وكان تركيزها على الجانب الفونولوجي. واتبع أندريه مارتينييه من المدرسة الفرنسية الاتجاه نفسه، مع التركيز على الفنولوجيا الوصفيّة. وأهمّ المدارس التي أثّرت في اتجاه الدراسات العربيّة، المدرسة الانجليزيّة، والتي كان رائدها ومؤسسها اللغويّ البريطانيّ فيرث الذي كان أستاذ اللسانيّات في جامعة لندن، وقد ركّزت كتاباته على المعنى والأصوات، وكان له تأثير كبير على بعض الباحثين العرب، وأشهرهم كمال بشر، الذي له قائمة كبيرة في علم الأصوات<sup>(1)</sup>.

وأما في أمريكا فظهر نوع مختلف من المنهج الوصفيّ، إذ ألف ليونارد بلومفيلد كتابه الشهير (اللغة) الذي ركّز فيه على الوصفيّة التوزيعيّة، والتوزيع مبدأ تخضع له الجمل كما تخضع له الأصوات، وهو مرتبط أيضاً بالحالات النفسيّة للأشخاص المتكلمين، فيتأثّر بها وبسلوكياتهم، وهو ما جعل مستعمل اللغة يقدّم ويؤخّر، ويحذف ويزيد... فليست اللغة إلا ظاهرة سلوكيّة من الظواهر القابلة للملاحظة والمقياس. ويعدّ بلومفيلد رائد المدرسة الوصفيّة الشكليّة التي تأثّر بها عدد من الدارسين العرب<sup>(2)</sup>.

وقد تأثّر العلماء العرب بالمنهج الوصفيّ تأثراً كبيراً، إذ سيطرت الوصفيّة البنيويّة على الدراسات اللغويّة. وظهر منهج قائم على نقد الإرث اللغويّ العربيّ، وذلك لشعور العلماء المحدثين أنّ القدماء لم يقيموا دراساتهم وبحوثهم اللغوية على أساس وصفيّ، وكانت جميع جهودهم قائمة على المذهب المعياريّ، و الملاحظ أنّ هذا النقد قام على تبعية ومحاولة تطويع الدراسات اللغويّة العربيّة للمذهب الجديد اللغوي الذي سيطر على الدراسات اللغويّة الأوروبيّة، ولم يكن مصدره حاجة لغوية أو تطوّراً أملتته حاجة العصر؛ لخدمة اللغة وأبناء اللغة<sup>(3)</sup>.

(1) عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص: ٢٢٥ . سامسون، جيفري، (1997). مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبة، السعودية. ص: ٢٢٥

(2) ابراهيم، زكريا، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، ص: ٥٦

(3) البهنسلاوي، حسام (1994) أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، مصر. المقدمة ص: ٧

وقد قام عدد من الباحثين العرب -الذين درسوا في الجامعات الأوروبية- بنقد الإرث اللغويّ العربيّ، ومحاولة وضع بدائل ودراسات، تتبع المنهج البنيويّ الوصفيّ، وهو ما كان سائداً في الجامعات الغربيّة.

ظلت هذه الدراسات اللغويّة تدرس الصرف والنحو العربيّ بمنظور وصفيّ يحاكي المنهج الوصفيّ البنيويّ المتّبع في الجامعات الغربيّة، إلى أن ظهرت المدرسة التوليدية التحليلية في أمريكا؛ والمدرسة التوليدية التحليلية قائمة على المنهج المعياريّ والكثير منه يحاكي الدراسات اللغويّة العربيّة؛ وبذلك يتّضح لنا أنّ الدراسات العربيّة القائمة على المنهج الوصفيّ قامت على أساس محاولة تطويع المستويات اللغويّة العربيّة، للمنهج الوصفيّ البنيويّ، وليس حاجة تقتضيها اللغة، فالعلوم اللغويّة العربيّة قامت لحاجة اقتضتها اللغة العربية، ولعلّ أكبر دليل على ذلك أنّ هناك كثيراً من الدراسات التي دعت إلى التسهيل وحذف كثير من أبواب النحو العربيّ، لم تطبّق، ولم يكن لها أثر في الدراسات العربيّة<sup>(1)</sup>.

وبالطبع هناك فوائد كثيرة وكبيرة من المناهج الحديثة، ولا بدّ للدارس أن يستفيد منها في دراساته اللغويّة، لمتابعة الدور والجهد العظيم الذي قام به علماء اللغة العربيّة. وستتبع الدراسة في هذا الفصل أهم الدراسات العربيّة، والجهود التي قام بها الباحثون المحدثون بدراسة المستويات اللغويّة العربيّة في ضوء المنهج الوصفيّ البنيويّ<sup>(2)</sup>.

(1) ابراهيم، زكريا، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، ص: ٥٦

(2) البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص: 8

## المبحث الثاني: اتجاهات المنهج الوصفيّ البنيويّ.

تهتمّ اللسانيات الوصفية بدراسة اللغة على أنّها مستويات، وترى أنّ هناك روابط بين المستويات، لذلك تعدّ دراسات عبد الواحد وافي من أوائل الدراسات التي ربطت بين المستوى الصوتي والمستوى الدلاليّ، فهو يرى أنّ علم الأصوات وعلم الدلالة يؤلّفان معاً أهمّ فروع علم اللغة، أمّا علم البنية أو المورفولوجيّ، هو العلم الذي يبحث في القواعد المتّصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغيير أبنيتها، وهو ثلاثة أنواع أولهما: المورفولوجيا التعليمي، وثانيهما: المورفولوجيا التاريخي، وثالثهما: المورفولوجيا المقارن. ولقد اختصّ وافي بالدراسة التاريخية المقارنة دون علم اللغة البنيويّ<sup>(1)</sup>.

ويعد إبراهيم أنيس من أوائل الذين فرّقوا بين المنهج الوصفيّ والمنهج التاريخي. والمطلّع على ما كتبه د. أنيس في مؤلفاته وعلى نحوٍ خاصّ في كتابيه (الأصوات اللغويّة، ومن أسرار اللغة)، يرى بوضوح فصل الدكتور أنيس بين الوصفية والتاريخية في وقت لم يكن الفكر اللغوي العربي قد استقرّ بعدُ على تصوّر واضح لهذين المنهجين في الدراسات اللغويّة، والصوتية<sup>(2)</sup>.

وقد مهد كل ذلك لظهور دراسات أكثر دقّة وعمقاً، حيث كوّنّت مع نهاية السبعينات من القرن العشرين اتجاهًا واضحًا في الدراسة اللغويّة العربيّة الحديثة سواء في مصر أم في العالم العربيّ، ويرجع فضل تعميق هذه البداية، وبلورتها عملياً إلى جيل أحدث من هذا الجيل، تخصصّ أكثر أفراده في علم اللغة، أو أحد فروعها في الغرب أيضاً، ومنهم من تتلمذ عليه، ومنهم من تتلمذ على كتبه، وهذا الجيل يمكن أن تصفه بحق بجيل الوصفيين العرب، نذكر من أفراد د. عبد الرحمن أيّوب، ود. تمام حسّان، ود. كمال بشر، ود. أحمد مختار عمر، ود. محمود السعران، ود. محمود أبو الفرج، ود. حلمي خليل، بالإضافة إلى عدد آخر من اللغويين العرب في الأقطار العربيّة الأخرى الذين تخصصّوا في اللسانيات، وأدركوا أهميّة الربط بين الفكر اللغويّ العربيّ، ونظريّات البحث اللغويّ الحديثة منهم، د. محمّد المبارك في الشام، ود. إبراهيم السامرائي في العراق، والجدير بالذكر أنّ كلّ العلماء السابقين كانوا ينتمون إلى

(1) وافي، علي عبد الواحد، (2004) علم اللغة، نهضة مصر، الطبعة التاسعة. ص: 6

(2) حلمي، خليل، (1988). العربية و علم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، ص: 10

المدرسة الانجليزية، والذي أسسها العالم اللغوي فيرث، وبذلك سنرى أن نظرة العلماء العرب المحدثين للصرف العربي ستكون تبعاً للمدارس اللغوية والجامعات التي تخرجوا فيها<sup>(1)</sup>.

**المدرسة الوصفية الشكلية:** يعدّ رائدها الأول العالم الأمريكي بلومفيلد، وهو يقوم على تحليل اللغة بمستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية، ويستبعد المستوى الدلالي استبعاداً كلياً، ليس لانقفاء أهميته، ولكن لانقفاء القدرة على دراسته دراسة وصفية، ويعدّ استبعاد دراسة المعنى منهجاً وأسلوباً محدداً وواضحاً في تحليل الجملة، وهو المعروف بالتحليل إلى المكونات المباشرة (Immediate Constituent Analysis)، القائم على دراسة الجملة على أساس مؤداه: إنها مؤلفة من طبقات من مكونات الجملة بعضها أكبر من بعض، إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من المورفيمات، والمورفيم: أصغر وحدة صرفية لها معنى، وهو نوعان: حرّ، مثل: كتب، واقف، ومقيّد: مثل(ال) التعريف، والضمائر المتصلة مثال: القارئة (ال: مقيد، قارئ). كتبت ( كتب، ت، ه)، والمورفيم، أو ما اصطلح على تسميته بالوحدة الصرفية أساس التحليل الصرفي الحديث، وهو مبنى صرفي، له صور متعدّدة، إلى جانب وظائفه المتعدّدة، والشكل الكمي للوحدة الصرفية، أمّا حركة كالضمة والكسرة في نحو: (أكرم) بضمّ الهمزة وكسر الراء، وهما مورفيمان لكلّ منهما وظيفة في الدلالة على صيغة المجهول، أو صوت واحد هو مبنى زائد على أصول الكلمة كالألف في (كابد)، والهمزة في (أكرم)، والتضعيف في (قدّر)، ومنه الفتحة التي تفرّق بين اسم الفاعل، واسم المفعول في نحو (مُكْرَم – مُطْعَم – مُكْرَه – مُعَدَم)، أو صوتان اثنان كالألف والتاء في نحو: (اقتصد)، والتاء والألف في نحو: (تكاثر)، والألف والتاء في جمع المؤنّث، والواو والنون، أو الياء والنون في جمع المذكر، والألف والنون أو الياء والنون في المثني، أو ثلاثة أصوات كالألف والسين والتاء في (استغفر)<sup>(2)</sup>.

وعن طريق المورفيمات حُصرت التراكيب المستعملة في اللغة، فوجدوا أنّ الجمل في اللغة الإنجليزية يمكن حصرها بنماذج تسعة أو عشرة أساسية، تنفرّع عنها إضافات وتعديلات كثيرة تصل إلى تسعمئة نموذج أو تزيد قليلاً<sup>(3)</sup>.

(1) حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص: 204. قدور، أحمد محمد(2008). **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر، دمشق، ص: 193-194

(2) خرما، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة** ص: 226-235

(3) حسان تمام، **مناهج البحث في اللغة**، ص: 204. قدور، **مبادئ اللسانيات**، ص: 193-194



ويعد د. أيوب من أهم أتباع المدرسة الوصفية الشكلية، فقد دعا إلى تطبيق مبادئ التحليل إلى المكونات المباشرة على مستويات اللغة العربية، إذ ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساساً لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها، ويشمل أيضاً مواضعها بين سواها بين الكلمات، وأهم المبادئ والأصول التي أقام عليها د. أيوب نقده للتراث العربي النحوي والصرفي، هي الوصفية مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي، واستبعاد المعنى أو الدلالة في تصنيف الوحدات، والاعتماد على الشكل والوظيفة أساساً للتصنيف، وبناءً عليه يرفض د. أيوب التقسيم الثلاثي للكلمة؛ لأنه عين التقسيم اليوناني لها، وذلك رأي المدرسة الشكلية نفسها التي ينتمي إليها، والتي تتحكم في تقسيم الكلام نفسه، لا باعتبار الدلالة ولكن باعتبار الشكل<sup>(1)</sup>.

أصر د. أيوب وأتباع المدرسة الوصفية الشكلية على إبعاد المعنى من أي تحليل لغوي؛ لذلك فقد اعتمدوا في تعريف أجزاء الكلام وتحديدده على الشكل أو المبنى من حيث قبوله للحركات، أو زوائد تدلّ على حالات إعرابية، أو معانٍ صرفية، أو نحوية مختلفة، وموضع الكلمة بالنسبة إلى الكلمات الأخرى في التركيب اللغوي، أو الجملة التامة، وبذلك عمدوا إلى محاولة إبعاد الدلالة، والاعتماد على القوالب الشكلية؛ رافضين التقسيمات العربية للغة العربية، إلى جانب ذلك، إنهم عدّوا التقسيمات العربية متأثرة بالتقسيمات اليونانية، التي وضعها علماء المدرسة اليونانية في الإسكندرية<sup>(2)</sup>.

إلى جانب د. أيوب، يعد د. محمود فهمي حجازي أيضاً من أتباع بلومفيلد، وعدّ التحليل الصرفي الحديث قائماً على تحليل الكلام إلى مكونات صوتية، تعتمد على الوحدة الصرفية المورفيم، وهو أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى، أو لها وظيفة في بنية الكلمة<sup>(3)</sup>، العنصر الأساسي في المورفولوجيا، يقترب مفهوم المورفولوجيا عند العلماء المحدثين والغربيين من مفهوم الصرف عند العلماء العرب، إذ يقوم علم المورفولوجيا على دراسة ما يطرأ على الكلمة من زيادات، وكذلك التحوّلات التي تغيّرت أنظمتها؛ نتيجة لدخول عناصر لغوية معينة على البنية، والاختلافات بين مفهوم الصرف العربي والمورفولوجيا، يكمن في أنّ النظام الصرفي العربي الكلمة هي البنية، بينما في علم المورفولوجيا، المورفيم هو أصغر وحدة صرفية، وقد

(1) خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: ٢٣٠

(2) قدور، مبادئ اللسانيات، ص: 194

(3) حجازي، محمود فهمي، (1997) مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، مصر، ص: 90

تحتوي الكلمة على أكثر من مورفيم، فضلاً عن أنّ الصرف العربيّ يعدّ التغيّرات الصوتيّة، مثل: (الإعلال، والإبدال، والإدغام، وغيره .. الخ) التي تحدث داخل البنية من القضايا الصرفيّة، بينما هذه التغيّرات تدخل في علم الفنولوجيا في نظر المنهج الوصفيّ<sup>(1)</sup>.

وبذلك قد يكون في الكلمة الواحدة أكثر من مورفيم، وهناك نوعان للمورفيم داخل الكلمة الواحدة، المورفيم الحرّ (free morpheme)، والمورفيم المقيدّ (bound morpheme) ، وقد عبّر بلومفيلد عن المورفيم بأنّه أصغر وحدة صرفيّة تحمل معنى أو وظيفة مستقلة، أي: قد يكون للمورفيم وظيفة أخرى غير الدلالة، إذ قد تكون له وظيفة نحويّة أو صرفيّة ووظائف أخرى، ولذلك صنّف بلومفيلد المورفيم لصنفين: المورفيم الحرّ وهو المورفيم الذي يحمل وظيفة دلاليّة، وكل وحدة صوتيّة لها دلالة مختلفة؛ لذلك سمّيت بالمورفيم الحرّ، بينما المورفيم المقيدّ يحمل وظائف محدّدة لا تتغيّر، فهو يعبّر عن وظيفة نحويّة أو صرفيّة معيّنة داخل الكلمة الواحدة؛ لذلك سمّي بالمورفيم المقيدّ<sup>(2)</sup>.

ومن المعروف أنّ بلومفيلد طبّق التحليل الشكليّ على اللغة الإنجليزيّة، وهي من عائلة اللغات الهندوأوربيّة، من فرع اللغات الجرمانيّة الأوروبيّة<sup>(3)</sup>، والتي تشترك مع اللغات الأخرى، كالألمانيّة والسويديّة بصفات مشتركة، ومن هذه الصفات كونها من اللغات الإلصاقية، التي تدخل على بنية الكلمة الواحدة ما يعرف بالسوابق واللواحق، ومثال ذلك في اللغة السويديّة). (resa, reso, resande) هنا الصيغة الأصليّة (resa) بمعنى الرحلة ودخل عليها الاسميّة. (nde)، وهذا المورفيم المقيدّ يفيد تحويل الاسم لصفة. وبذلك فإنّ المورفيم الحرّ (resa) يتغيّر؛ لأنّه يحمل معنى دلاليّاً مستقلاً، بينما (or) يأتي ليعطي القيمة الجمعيّة لكلّ الأسماء التي تنتهي (a)، وهنا المورفيم لا يحمل معنى دلاليّاً بقدر ما يمثّل علامة صرفيّة، و (nde) يمثّل علامة نحويّة، وهي تحويل الاسم لصفة، وهنا يأتي الاختلاف بين اللغة العربيّة واللغات الأخرى، من حيث كون العربيّة لغة اشتقاقية، إلى جانب اختلاف تقسيم الكلام في العربيّة، واللغات الأخرى خاصّة الهند أوروبيّة<sup>(4)</sup>.

(1) حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص: 90

(2) خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: 226-235

(3) Åke, Viberg Svensk Grammatik på Arabiska: Nuter och culture :43

(4) اللغة العربيّة تقسم إلى ثلاثة أقسام: (الاسم، الفعل، الحرف) بينما اللغة الانجليزية والسويديّة تقسم إلى ثمانية أقسام من ضمنها الصفة، وسوف نتناول هذا الاختلاف في الأبواب القادمة. Åke, Viberg Svensk Grammatik på Arabiska: Nuter och culture 23,

يشير خرما في كتابه (أضواء على الدراسات العربية) بفشل تطبيق المنهج البلومفيلديّ الشكليّ على اللغة العربية؛ لكون العربية لغة اشتقاقية، وهذا التقسيم إلى مكونات شكلية وضع اللغة الإنجليزيّة، وهي من اللغات الإلصاقية، بل إنّ كثيرًا من الدارسين والباحثين الغربيين وأصحاب اللغة الإنجليزيّة، قالوا بعجز المكونات الشكلية في وصف بعض الحالات النحوية والصرفية في اللغة الإنجليزيّة، وفي منتصف القرن العشرين أعلن تشومسكي نهاية النظرية الوصفية الشكلية، وأنها لا فائدة من التحليل الشكليّ للغة؛ وذلك لإغفالها بنحو كبير القيمة الدلالية للتقسيمات التي طرحها بلومفيلد. ومن الحقائق التي أبرزها علم اللغة الحديث، أنّ لكل لغة نمطها الخاصّ بها، وتختلف اللغات في بنية مفرداتها وقابليتها للتغيّر الداخلي والتغيّر الإعرابيّ اختلافًا بيّنًا؛ فإنّ النظرية التي توضع للغة معيّنة يصعب تطبيقها على اللغات الأخرى، ولاسيّما إن كانت هذه اللغات لا تنتمي إلى العائلة نفسها، مثل العربيّة التي تنتمي إلى اللغات السامية الاشتقاقية، واللغة الإنجليزيّة تنتمي إلى اللغات الهند أوروبية الإلصاقية<sup>(1)</sup>.

وبذلك يتطلب من دارسي اللغة أن يضعوا نظريّات لغوية، تحاكي لغاتهم من حيث قواعدها وخصائصها، ولعلّ عدم صلاحية تطبيق التحليل الشكليّ البنيويّ على اللغة العربية، أدى باتباع هذا المنهج إلى توجيه النقد من دون محاولة إعادة ترتيب قواعد اللغة، والاكتفاء بتناول جزئيات أو جوانب محدّدة من مستويات اللغة العربية، ولم يكن هناك منهج محدد؛ لمحاولة بناء نموذج جديد للغة العربيّة، وإنّما كان منهجًا نقديًا، ومن الناحية التطبيقية العلمية لم يستطع زحرة النموذج التقليديّ من مجال تعليم اللغة العربية سواء في المدارس أم الجامعات، وإنّما ظلّت هذه الدراسات حبيسة في الدراسات الجامعية والأكاديمية؛ ويعود ذلك إلى عدم تطبيق منهج يحاكي اللغة العربية؛ أي: كما فعل بلومفيلد؛ إذ وضع فرضياته بناء على معطيات اللغة الإنجليزيّة، فبحنه كان قائمًا على قواعد اللغة الإنجليزيّة؛ لذلك خرجت نظريته من صلب اللغة الإنجليزيّة، وتحاكيها<sup>(2)</sup>، لذا، إنّ من الطبيعيّ أن تتوافق مستويات اللغة الإنجليزيّة مع التحليل الشكليّ الوصفيّ؛ لأنّ النظرية خرجت من معطيات اللغة نفسها التي وضعت الفرضيات لها ألا وهي الإنجليزيّة. وترى الدراسة أنّ الباحثين العرب ابتعدوا عن جوهر المذهب الوصفيّ البنيويّ القائم على دراسة لغة مخصوصة من حيث ملامحها الصوتية ومفرداتها في حقبة زمنية محدّدة،

(1) خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: ١٢٦

(2) تعرضت مفاهيم وتصورات بلومفيلد للنقد الشديد، وخاصة مفهوم المورفيم، وذلك لصعوبة تطبيقه وتحليله على اللغات، وحتى على اللغة الإنكليزية نفسها، الذي اخترع هذا المفهوم لخدمتها. خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: ٢٢٧

فضلاً عن تطبيق نظريّات تكون معطياتها وفرصياتها من اللغة نفسها؛ لأنّ المنهج الوصفيّ يرفض العوامل الخارجيّة، إن كانت في النصوص أو البيئة<sup>(1)</sup>.

### مدرسة فيرث (2) الإنجليزية:

عُرِفَت " مدرسة لندن " بالمنهج السياقيّ، ورائدها فيرث، الذي اهتمّ كثيرًا بالوظيفة الاجتماعية للغة، فنراه ينصّ على أنّ اللغة تدرس في ضوء الظروف الاجتماعية المحيطة بها؛ لأنها مزيج من عوامل العادة والعرف والتقاليد وعناصر الماضي والإبداع، وكلّ ذلك يشكّل لغة المستقبل، وعندما تتكلم فإنّك تصهر كل هذه العوامل في خلق فعليّ ملفوظ، و يكون ذلك نتاج لغتك وشخصيتك وبالنتيجة هو أسلوبك<sup>(3)</sup>.

أمّا اللغويّون المحدثون العرب، فقد تولّد اهتمامهم بدراسة السياق بتأثير واضح من نظريّة " فيرث " السياقيّة؛ لأنّهم تلقوا هذا العلم على يديه - بنحو مباشر أو غير مباشر - ومن أمثلة هؤلاء الدكتور تمام حسّان، والدكتور كمال بشر، والدكتور محمود السعران ... وغيرهم، و يظهر ذلك بجلاء في مؤلّفاتهم العلميّة.

(1) حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص: ٢٣٤

(2) فيرث J R Firith أستاذ علم اللغة في جامعة لندن في الفترة من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٥٦م، وهو صاحب نظرية سياق الحال ومؤسس المدرسة الإنجليزية الاجتماعية في علم اللغة، وقد تتلمذ عليه الدكتور السعران، وكان من أنبغ وأحب تلاميذه إليه، وتحت إشراف "فيرث" حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٥١م ببحث عنوانه "دراسة نقدية للملاحظات الصوتية للنحاة العرب".

(3) عمر، أحمد مختار (1993). علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ص: 68

### المبحث الثالث:

#### الصرفيون العرب والصرفيون العرب:

#### تمام حسان:

يعد الدكتور تمام من أشهر الدارسين العرب الذين تأثروا بالمدرسة الانجليزية، وقد ساهم بإثراء المكتبة العربية بكتب وبحوث كثيرة، درست اللغة بمنظور وصفي سياقي. ومن أهم هذه المؤلفات، التي تناولت القضايا اللغوية العربية بمنظور وصفي (مناهج البحث في اللغة)، و(اللغة بين المعيارية والوصفية).

ويعدّ كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) من أهم الدراسات التي اهتمت بدراسة المستويات اللغوية في ضوء المنهج المعياري والمنهج الوصفي، ويعدّ كتابه أول محاولة في مجال تعميق النظرية الوصفية اللغوية، والتمهيد لتطبيقها على اللغة العربية، وفي كتابه يدعو لوضع أسس منهجية جديدة في دراسة مستويات اللغة العربية؛ لأنّ الفكر الصرفي النحوي العربي غارق في المعيارية وبعيد عن الوصفية؛ لذلك يدعو تمام لإعادة دراسة اللغة الفصحى بفروعها المختلفة، وعلاجها بطريقة تختلف عن طريقة القدماء. ويعدّ كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) إعادة دراسة للفكر اللغوي العربي، إذ امتدّت الدراسة من الأصوات فالصرف فالنحو فالمعجم، ثمّ إلى الدلالة، وكانت تتمّ معالجته أحياناً بإطراء القديم والإشادة به، وأحياناً أخرى باستبعاده والاستبدال به، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم، وقد يجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يُعنَ القدماء بجمعها في نظام واحد<sup>(1)</sup>.

يشير تمام حسان إلى أنّ اللغة عبارة عن منظّمة عرفية ترمز إلى نشاط المجتمع، وهذه المنظّمة تتألف من أنظمة مختلفة، ويقصد بالأنظمة المستويات اللغوية، فهو يرى أنّ كلّ مستوى يحمل معاني ومباني مختلفة عن المستوى الآخر، فالمباني في النظام الصوتي تعتمد على الحروف، لتصبح في النظام الصرفي وحدات صرفية (مورفيم)، ويأتي دور النحو في التعبير عن المعاني والعلاقات السياقية، من خلال المستوى الصوتي والمستوى الصرفي. وبذلك يرى تمام حسان أنّ اللغة نظام متكامل يتكوّن من مستويات مختلفة، لكلّ مستوى وظيفة مختلفة عن المستوى الآخر<sup>(2)</sup>.

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص: 9

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 9

ويعدّ الصرف العربيّ من المستويات التي اعتنى بها تَمّام حسان، إذ قام بوضع تصوّر جديد، يصف من خلاله الصرف العربي، فإنّه يرى أنّ النظام الصرفيّ للغة العربيّة الفصحى يبنى على ثلاث دعائم هي:

- بين المباني مجموعة من المعاني الصرفيّة التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلمة، ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ، مثل: (الاسميّة، والتعريف، والتأنيث، والتثنية... الخ)<sup>(1)</sup>.
- طائفة من المباني، بعضها صيغ مجردة، وبعضها لواصق، وبعضها زوائد، وبعضها مبان وأدوات، مثل: (صيغة الاسم)، و(ال)، و(تاء التأنيث)، و(الألف أو الياء والنون).
- طائفة من الخلافات، وهي وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلافية، وهي وجوه الاختلاف، ومثال ذلك (كتاب) فالمعنى الصرفيّ للكتاب هو الاسميّة، والمبني اسم مجرد، والعلامة كتاب بدون زيادة<sup>(2)</sup>.

استعمل تَمّام حسان مصطلحات صرفيّة جديدة، مثل: مصطلح (المورفيم)، وأعاد تقسيم الكلام العربيّ إلى سبعة أقسام: (الاسم، والصفة، والفعل، الضمير، والخالفة، والظرف، والأداة). ودرس نظام المقاطع خلال بحثه للنظام الصوتي للعربيّة، ودرس أيضًا نظام النبر، وأشار إلى أنّ النبر على مستوى الصيغة، والكلمة ذو وظيفة صرفيّة، وبذلك يلاحظ المرء أنّ تَمّام حسان درس الصرف العربيّ في ضوء المنهج الوصفيّ الذي فُعد على أسس اللغات الأوربيّة؛ لذا نجد مصطلحات مثل السوابق واللواحق، وهي مصطلحات موجودة في النظام الصرفيّ للغات الأوربيّة، وأمّا تقسيمة الكلام، فهي التقسيمة نفسها الموجودة في هذه اللغات<sup>(3)</sup>.

## كمال بشر

يعدّ كتاب (دراسات في علم اللغة) للباحث العربي كمال بشر، من الكتب اللغويّة التي تعرض لنقد التراث العربيّ، ويتميز هذا الكتاب بأنّه لم يتعرّض لنقد التراث اللغويّ العربيّ

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 82

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 83

(3) حسان، تمام (1990)، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ص: 162

القديم بنحو مباشر، ولكنه حاول الكشف عن هذا التفكير، وما ينسجم وعلم اللغة الحديث. فبدأ بإبراز جهود علماء العرب. فمن مؤاخذات بشر على علماء اللغة القدماء، أنهم لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع الدراسات اللغوية، ثم تراهم ينظرون إلى هذه الفروع كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض، ويعود فيلتمس لهم العذر لقلّة الإمكانات المتاحة، فيقرّر أنّ عقد أي مقارنة بين منهج البحث اللغوي عند علماء اللغة العربية القدماء، ومنهج البحث عند المحدثين أمر يصعب تحديد وجه الحق فيه؛ لعدم تكافؤ الطرفين، وما أتيح لكلّ منهما من علم وثقافة، ويرى أنّ ضخامة ما قام به علماء اللغة العربية يستحق الثناء، ولكن هذا الإعجاب لم يمنعه من وصف أسلوبهم في البحث اللغوي، بأنّه خليط من ألوان التفكير، ومزيج من طرائق البحث، فضلاً عمّا يبدو في هذا الأسلوب من قصور، وما يظهر فيه من ضعف يبعده عن الوصول إلى هدفه الحقيقي، وأشار أنهم وقعوا في أخطاء منهجية لا يقرّها البحث اللغوي وأهمّ هذه الأخطاء: فقدان المنهجية، وإهمال عامل الزمن<sup>(1)</sup>.

### محمود السعران

هذا الإتجاه واكبه وصاحبه إتجاه آخر قام به بعض هؤلاء الباحثين، وهو بيان وشرح طرق التحليل البنوي للغة، وهو ما يمثله التيار الثاني من تيارات البنوية الوصفية، والفريق الثاني التحليليون البنويون، وهؤلاء يمثلون تيار صاحب الدعوة إلى المنهج الوصفي الذين ارتبطوا به، ومع أنهم لم يستعملوا مصطلح البنوية، إلا أنهم اتبعوا المنهجية البنوية في دراساتهم وأبحاثهم، وقد مثّل هذا الإتجاه كثيرٌ من الكتب والدراسات، التي تناولت مستويات التحليل اللغوية والفونولوجية والمورفولوجيا، والنحوية والدلالية، أو تلك التي اقتصرت على دراسة مستوى واحد من المستويات، وبيّنت مناهج التحليل اللغوي وطرقه، ومفاهيمه، ومصطلحاته، ومن بين تلك الكتب (علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي 1962م) للدكتور محمود السعران، إذ أشار فيه إلى أنّه يسعى إلى دراسة اللغة دراسة موضوعية؛ بهدف الكشف عن حقيقتها دون التطرّق إلى أغراض تعليمية، أو تربوية ودون أن يكون هدفه ترفيتها، أو تصحيح جوانب منها، فإنّ علم اللغة عنده مقصور على وصف اللغة، وتحليلها بطريقة موضوعية، وقد

(1) خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: ٢٢٩. بشر، كمال (1998) دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة. ص: 260

أشار د. السعران إلى أنّ علماء اللغة في الغرب، يدرسون نحو معظم اللغات تحت موضوعين أساسيين، هما المورفولوجيا والنظم، وإنّ التداول يتمّ بنحوٍ شكليٍّ أو صوريٍّ<sup>(1)</sup>.

#### المبحث الرابع: الصرف الوصفيّ التطبيقيّ.

---

(1) السعران، محمود(1997). علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت. ص: 15-16



## أقسام الكلام:

رفض الوصفيون العرب التقسيمة التي وضعها القدماء للكلام العربي، وعدّ د. أيوب أنّ هذه التقسيمة هي نفسها التقسيمة اليونانية، التي قسّمت الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف<sup>(1)</sup>. ويصف تمام حسّان تقسيمة سيبويه بأنّها غير جامعة، أو مانعة، فهو يرى أنّ التقسيم الذي جاء به النحويّون بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل، بإنشاء تقسيم آخر جديد مبنيّ على استعمال أكثر دقّة لاعتباري المبنى والمعنى، ولقد حاكى أتباع المذهب الوصفيّ في التقسيمات الموجودة في اللغات الهند أوروبية، (parts of speech)<sup>(2)</sup>، وقسّم إبراهيم أنيس الكلام إلى أربعة أقسام: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة. وقسّم د. تمام الكلام إلى سبعة أقسام: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، وهي تطابق التقسيمات الموجودة في اللغة الإنجليزيّة والسويديّة والألمانية، فهو يرى أنّ الصفة، يمكن لها أن تقف جنباً إلى جنب مع الاسم والفعل، من غير أن تكون جزءاً من أولهما، ولا متّحدة مع ثانيهما، وأنّ الصفة تختلف مبنىً ومعنىً عن الأسماء، على رغم ما رآه النحاة من أنّها منها، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال؛ فالصفة هي كلّ كلمة تدلّ على موصوف بالحدث، وتشتمل الصفة في اللغة العربيّة (صفة الفاعل، وصفة المفعول، والصفة المشبّهة، وصيغة المبالغة، وصفة التفضيل)، وهي تختلف عن الأسماء في نظر فاضل مصطفى الساقى، من حيث الشكل والوظيفة، فهي لا تدلّ على مسمى كما تدلّ الأسماء، ولا تدلّ على زمن وحدث كما تدلّ الأفعال، ودلالاتها على الزمن هي وظيفتها في السياق لا بالصيغة<sup>(3)</sup>. وبذلك فإنّ ما عدّه تمام حسّان والساقى صفة، يشترك بمميزات مع الأسماء مثل قبول الجرّ والتنوين، وتدخّل في الجدول التصريفيّ مع الأفعال، الذي لا تدخّله الأسماء؛ لذلك يجب أن تكون الصفة في قسم خاصّ، ولكن د. أنيس جعلها في قسم الاسم - كما صنع البصريّون - ود. مهديّ المخزومي جعلها في قسم الفعل، كما صنع الكوفيّون فأعرب

(1) خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: 231. أنيس، إبراهيم (1978). من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6 ص: 280

(2) يقسم الكلام في اللغات الهند أوروبية إلى ثمانية أقسام وهي (الأسماء، والصفات، والضمائر، والظروف، وحروف الجر، وأدوات الربط، والأفعال، وأدوات التعجب) وهناك من الباحثين من نادى بمحاكاة هذه التقسيمة تماماً، ولعل أكثر المحدثين قسموا الكلام العربي وفق هذه التقسيمة، مع اختلافات بسيطة مثل دمج حروف الجر وأدوات الربط تحت باب واحد.

(3) حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 90. الساقى، فاضل مصطفى (1977) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الخانجي، القاهرة. ص: 224

الكوفيون (كاتب) في جملة: (أكتب زيد رسالة) فعلاً، وسمّوه بـ(الفعل الدائم) تمييزاً له عن الماضي والمستقبل، وتبعهم المخزومي في ذلك<sup>(1)</sup>.

اتفق الوصفيون - سواء كانوا من أصحاب التقسيم الرباعي كالدكتور أنيس أم من أصحاب التقسيم السباعي كالدكتور تمام - على جعل الضمير في قسم جديد، وقد عدّ النحويون الضمائر بين الأسماء أيضاً عند تقسيمهم للكلم، ولكن يرى د. تمام أفراد الضمائر بقسم مستقل له ما يسوّغه، سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى والضمائر أعمّ من أن تكون ضمائر شخصية فقط؛ [كأنا، وأنت، وهو،...إلخ] وهي عند د. تمام قسمان كبيران ضمائر حضور، وضمائر غيبة، ولكلّ من هذين النوعين فروع، فضمائر الحضور تشمل التكلم، وضمائر الخطاب، وضمائر الإشارة، التي عرفت عند النحويين والصرفيين بأسماء الإشارة، وضمائر الغيبة، تشمل الضمائر الشخصية كالهاء المتصلة للواحد، والواحدة والاثنتين والجماعة، وهو وأخواته والضمائر الموصولة<sup>(2)</sup>.

وتعدّ الخالفة من الأبواب الجديدة التي أدرج تحتها د. تمام أنواعاً من الكلام لم يجد لها دليلاً مقنعاً؛ لتدرج تحت الأبواب الثلاث، التي قسمها العلماء المتقدمون، والخالفة كما قال د. حسان: مصطلح أطلقه الفراء على اسم الفعل، وعدّه أحمد بن صابر الأندلسيّ قسماً رابعاً للكلم، ولكنّ د. تمام وسّع من دائرة (الخالفة) فجعلها شاملة لأربعة خوالب: خالفة الإخالفة، وهي عنده اسم الفعل، وخالفة الصوت، أي: أسماء الأصوات، وخالفة التعجب، أي: الصيغتان القياسيتان للتعجب: ما أحسن زيداً، وأحسن بزيد. وخالفة المدح والذمّ: نعم الرجل زيد، وبئست المرأة هند. ومما جعله يوسّع دائرة الخالفة، بحيث شملت صيغ التعجب والمدح والذمّ، أنّ لها جميعاً - كما يقول - طبيعة الإفصاح الذاتيّ عمّا تجيش به النفس، فكأنّها يدخل في الأسلوب الإنشائيّ<sup>(3)</sup>.

وهنا أدخل د. تمام جملة التعجب كاملة في باب الخالفة، فهو لم يدخل كلمة واحدة إنّما أدخل جمل الإفصاح الذاتيّ، والأسلوب الإنشائيّ في التعجب والمدح والذمّ، وذلك أن المدح أو التعجب، ليس وليد الكلمة المفردة (أحسن)، أو نعم أو بئس، وإنّما هو وليد الجملة كاملة، فقياسيّة التعجب مثلاً قياسيةً جمليّة، وليست إفراديّة؛ ولذلك لو غيرنا في هيئة الجملة (ما أحسن زيداً) شيئاً يسيراً، كأن نقول: ما أحسن زيد، لتغيّر أسلوب التعجب، ونقل معناه إلى أسلوب النفي، مع

(1) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة. ص: 23.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٨٨

(3) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 90. خرماً، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: 130

أن صيغة الفعل كما هي لم تتغيّر، فصيغة التعجّب إذا صيغة جملة لا مفرد، وهنا خرج د. تَمَام من باب تقسيم الكلمات إلى تقسيم الجمل، ولعلّ د. تَمَام أشار إلى أنّه قد ينتقل من المستوى الصرفي إلى المستوى الدلالي، فهو يرى أنّ هذه العناصر يرجع بعضها إلى المبني نفسه، ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى، فهي جميعاً تستعصي على الدخول في جدول إسناديّ أو تصنيفيّ ما، وهي جميعاً تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائيّ التآثريّ الانفعاليّ الذي يسمونه (affective language)<sup>(1)</sup>.

أما (خالفة الإخاله)، أي اسم الفعل، فهو عند النحاة ثلاثة أنواع: نوع قياسي، وهو ما جاء على صيغة (فَعَالٍ)، ك(نَزَلَ) بمعنى (انزل)، و(حَدَّارٍ) بمعنى (احذر)، وهذا النوع أطلق عليه البصريون فقط اسم الفعل، و عند الكوفيّين هو فعل أمر حقيقيّ، يصاغ بنحو قياسي من الثلاثيّ المجرّد. والنوع الثاني المنقول، وهو ما نقل عن المصدر، والظرف، والجار والمجرور، مثل: (رويدك، وأمامك، وعليك) فإنّها لا تزال في تصنيفها مع الأسماء والحروف، ولكنّها نابت عن الفعل المحذوف الذي استغني عنه لظهوره، كما ينوب المصدر (ضرباً زيّداً) عن فعل الأمر، ويبقى (مصدرًا)، وكما ينوب الظرف والجار والمجرور عمّا يتعلّقان به من فعل، أو وصف مقدر<sup>(2)</sup>.

أمّا النوع الثالث وهو: اسم الفعل المرتجل، مثل: هيهات، وشتان، وصه ومه، وأمّثالها، ممّا يسمّيه البصريّون (اسم فعل)، ويسمّيه الكوفيّون (أفعالاً شاذة) أي: إنّها لم تسلك سبيل الأفعال في تصرفها، ولا في صياغتها ولا في اتّصالها باللواحق، وكلّ ما للبصريّين من دلالة على اسميّتها أنّ التنوين يدخل بعضها مثل (صه، ومه، وأفّ وآه) والتنوين علامة الاسم، ويردّ الكوفيّون أنّ هذا التنوين ليس دليل اسميّتها؛ لأنّه ليس تنوين تنكير، بل تنوين يراد به تكبير حجم الكلمة المؤلّفة من حرفين لتكثر أصواتها وتلحق بالثلاثيّ، الذي صار الوحدة الكميّة في العربيّة؛ ولذلك لا يقع التنوين في هيهات وشتان ممّا زاد بناؤه على حرفين<sup>(3)</sup>.

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 90 خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: 131

(2) ابن الأنباري، أبو البركات (2015) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، ومعه الانتصاف من الإنصاف (ت: عبد الحميد) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر دمشق. ص: 535/2

(3) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، ص: 535/2 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 114.

أما (خالفة الصوت)، فهي (أصوات) فقط يراد منها زجر الحيوان أو حكاية صوته، ولا تدخل في طبيعة مفردات اللغة بوصفها واسطة نقل الأفكار من ذهن إلى ذهن، ولا تدخل في الجمل العربيّة للقيام بوظيفة الرابط أو المرتبط فيها، إلا على سبيل الحكاية، وإذا كان لا بدّ من اعتبار (كخ) للطفل، و(هج) للغنم، وأمثالها مفردات لغويّة للتعبير عن الزجر أو الحثّ، فهي لا تخرج في معناها عن (صه ومه) وأمثالها ممّا اعتبرناها أفعالاً مختلفة أو أفعالاً شاذة<sup>(1)</sup>.

وسادس المياني التقسيمية الظرف، وهو كلمة تدلّ على معنى صرفيّ عام، هو الظرفيّة الزمانيّة والمكانيّة.

وسابع مياني التقسيم الأداة، ووصفها بأنّها مبنّى صرفيّ يغلب عليه البناء والجمود، وهى حروف الجر، وما يندرج تحت باب الأدوات في العربية، مثل أدوات العطف، وأدوات الاستفهام،... إلخ<sup>(2)</sup>.

### الوصفيّون والميزان الصرفيّ:

لقد وجد الوصفيّون العرب أنّ الميزان الصرفيّ العربيّ يقوم على التكلّف، وأنّ الكلمة لا تقاس على أساس ما هي عليه؛ لذلك يرى علماء اللسانيّات الحديثة أن تقاس الكلمة على أساس ما هي عليه فعلاً بعد التحريك، أو الحذف، أو الزيادة، أو التغيير، أو ما إلى ذلك، فإن قلت: ذهب فوزنها (فعل)، وإن قلت: (صام) فوزنها (فال)، وإن قلت: داح فوزنها (فاع)، وإن قلت: عدة فوزنها (علة)، وإن زدت حرفاً في الكلمة زدت مثله في الوزن وفي المكان نفسه، نحو: اكتحل (افتحل)، فهم يرون أن توزن الكلمة على ما هي عليه لا على ما كان أصلها، على وفق المقاييس الصرفيّة التقليديّة؛ ليسهل ضبط قياسها الصوتيّ ضبطاً دقيقاً، فإن قلت: رمى فوزنها (فعى) لا (فعل) بسبب قلب الياء ذات الطبيعة الانزلاقية فتحة طويلة هي الألف المقصورة، ومثلها نام على (فال)؛ لأنك حوّلت عين الفعل إلى فتحة طويلة فحذفتها<sup>(3)</sup>.

ويرى تمام حسان أنّه يجب التفريق بين الصيغة، وهي "مبنى صرفيّ" وبين الميزان وهو "مبنى صوتيّ" فهو يرى أن يحاكي الميزان الصرفيّ، الذي هو عبارة عن مبنى صوتيّ الصيغة الصرفيّة، كما هي دون الالتفات إلى العلل والتأويلات، وهو يرى أنّ الصرفيّين في

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص: 535/2 حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 114.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص: 114.

(3) الحمو، أحمد (1989) محاولة ألسنية في الإعلال، عالم الفكر، القاهرة. ص: 171

الإعلال والإبدال، لم يهتموا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال؛ بحيث أنهم زعموا في (قال) وهو ينتمي إلى صيغة (فَعَلَ) أنه على وزن (فَعَلَ) أيضًا، وليس على وزن (فَالٍ)، ويقول د. تمام: "وما إصرار علماء الصرف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمجدٍ فتيلًا بالنسبة إلى الأغراض العمليّة للتحليل الصرفي، بل من الأجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي يرجع إليها المثال، ولو اتّحد هذا وذلك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين المهمين، ومن هنا اقترح أنّ التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضًا"<sup>(1)</sup>.

لعل الدكتور تمام محق في صعوبة وزن الصيغة الصرفية، التي يحدث فيها تغيرات صوتية، وخاصة عند تعليم الميزان الصرفي للناشئة، ولكن الدراسات اللغوية أثبتت ضرورة الإلتفات إلى العلل والتأويلات، التي تحدث في الصيغة الصرفية؛ وذلك للمساعدة في الكشف عن مسائل لغوية خلافية، وقد أشرت لبعض من هذه القضايا في الفصول الأخرى، مثال ذلك صرف كلمة (أشياء)، إلى جانب ضرورة معرفة التغيرات التي طرأت على الأبنية الصرفية العربية، وهنا يأتي دور الفصل بين النظرية اللغوية العربية والمناهج التعليمية<sup>(2)</sup>.

### الإشتقاق:

لقد أخذت قضية الإشتقاق حيّزًا كبيرًا في الدراسات اللغوية العربية؛ وذلك يعود إلى كون اللغة العربية لغة اشتقاقية، فهناك صيغ كثيرة في اللغة العربية، تدرج تحت مادة واحدة، وتتفق مع المادة الأصلية بالمعنى وبهيئة التركيب، نحو (دُرْس، دَرَسَ، دَارَسَ، مَدْرُوسٌ، ...). لذلك فكّر العلماء المتقدّمون بوضع نظريات تفسّر أصل الإشتقاق، فاصطلحت المدرسة البصريّة على أنّ المصدر هو أصل الإشتقاق، بينما المدرسة الكوفيّة اصطلحت على أنّ الفعل هو أصل الإشتقاق. ففكرة الإشتقاق موجودة في اللغة العربية، وإن لم تكن كلّ ألفاظ اللغة تدرج تحت باب الإشتقاق، وقد ذكر ذلك العلماء المتقدّمون، حيث ذكر سيبويه والخليل بن أحمد من قبله وآخرون

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص: ١٤٥

(2) ورد الحديث عن أهمية الميزان الصرفي، والفصل بين النظرية اللغوية العربية، والمناهج التعليمية في أكثر من موقع في الرسالة.

أنّ بعض الكلم مشتقّ، وبعضه غير مشتقّ، وأشار إبراهيم أنيس إلى ذلك في كتابه (أسرار اللغة)، ونوّه إلى أنّ الدراسات المقارنة عدّت اللغات الساميّة لغات تعتمد على الجذر<sup>(1)</sup>.

ورفض بعض الوصفيين فكرة الاشتقاق، فهم لا يقبلون أن تكون صيغة ما أصلاً لصيغة أخرى، وقد أشار إلى ذلك د. تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة، فهو يرى أنّه لا تأتي صيغة ما أصلاً لكلمة، أو صيغة أخرى، وأن هذا يتنافى والمنهج اللغويّ الحديث، فلا يطبق هذا المنهج اصطلاحات مثل "نائب الفاعل"؛ لأنّ في ذلك تلميحاً إلى أنّ الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بني للمجهول، وليس ذلك كذلك<sup>(2)</sup>، ورفض الفكرة القائمة على أصل اشتقائيّ، إن كانت بصرية أو كوفيّة، وذكر أن هناك من القدماء من رفض آراء المدرسة الكوفيّة والبصريّة بأصل الاشتقاق، ومن أشهرهم الأشمونيّ، فهو لم ترق له فكرة أصل الاشتقاق عند البصريّين والكوفيّين، فهو يرى أنّ أدلّتهم وقرائنهم ضعيفة ولا تقاوم النظرة الفاحصة؛ ويتفق د. تمام مع الأشمونيّ في أنّ هناك قدرًا مشتركًا واضحًا بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظيّة، وذلك هو الحروف الأصليّة الثلاثة، فأنت إذا نظرت إلى "ضرب" و"ضارب" و"مضروب" و"مضرب" و"مضارب"، و"ضرب" و"ضارب"، وما تفرّع من ذلك، رأيت أنّها جميعًا تشترك في "ض ر ب"، وتفرّع منها، وهي الطريقة التي استخدمها ابن منظور في لسان العرب، فهذه الحروف التي تفرّع منها الكلمات، ويشير إلى أنّها قد تكون جذور اللغات الساميّة جميعًا، وبذلك فإنّ تمام يرفض فكرة الأصل في الكلمات، وأنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، وأنّ الاشتقاق أساسًا يقوم على وجود علاقة بين مجموعة من الكلمات، هذه العلاقة هي اشتراكها في شيء معيّن، هو ما يعرف بالأصول أو المادّة المعجميّة. ويدعو د. تمام أيضًا إلى أن يتبنّى الصرفيّون التقسيم إلى جامد ومشتقّ، وأن لا يكون هناك الاسم الجامد الذي يوضع تحت باب الشذوذ؛ لذلك يرى تمام أنّ كثيرًا من العلماء العرب وضعوا تأويلات غير منطقيّة للأسماء الجامدة، ومثال ذلك: (إنّ رمضان مشتقّ من الرمضاء، وإنّ قضاة مشتقّ من انقضع الرجل عن أهله أي بعد عنهم، أو تقضّع بطنه إذا أوجعه، وإنّ اليمن مشتقّ من اليمن، والشام من الشؤم أو التشؤم، وإنّ الخيل من الخيلاء)<sup>(3)</sup>.

(1) أنيس، من أسرار اللغة ص: ٦٢

(2) حسان، مناهج البحث، ص: ١٧٧-١٨١. حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص: ١٦٧

(3) حسان، مناهج البحث، ص: ١٧٧-١٨١. حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٦٧

ويعد د. تمام من الدراسين المحدثين المعتدلين الذين لا يرفضون التفكير اللغويّ القديم برمته. فهو يرى أنّ طريقة المعجميين العرب كانت أكثر صحّة من الصرفيين، فهو يرفض فكرة أن تكون أيّ كلمة أصل لأيّ كلمة أخرى، فهو يرى أن نتبّع منهج المعجميين وذلك بالربط بين الكلمات بأصول المادّة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق، وبذلك نعدّ الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتقّ منها، والفعل الماضي مشتقّ منها كذلك، وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أيّ معنى معجميّ على نحو ما صنع ابن جني، وإنّما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيّاً، هو ما تؤدّيه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات.

إنّ الفكرة الوظيفيّة للأصول الثلاثة الصحيحة، كانت واضحة تماماً عند العالم اللغويّ المؤسس الخليل بن أحمد، وهو من وضع معجمه العين على هذا الأساس، وهو من وضع أساس الميزان الصرفيّ، وهو من أوائل العلماء العرب الذين استقروا ووصفوا ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربيّة<sup>(1)</sup>، وبذلك لم يكن هناك فصل بين العمل المعجميّ والصرفيّ مذ بداية التقعيد اللغويّ عند العرب، ولقد بنى الخليل معجمه على الحروف الصحيحة، أو الصامته، التي عدّها إبراهيم أنيس موادّ بناء، منها قد يؤسس العمارة والقصر، فهي المادّة الخام التي تقوم عليها أساس اللغة<sup>(2)</sup>.

وتعدّ فكرة الاشتقاق أو الجذر المعجميّ قضية صرفيّة مهمّة في نموّ ألفاظ اللغة العربيّة، ولقد أبدى الدارسون المتقدّمون والمحدثون اهتماماً كبيراً بالاشتقاق، إذ أقرتّ المجامع العربيّة ألفاظاً كثيرة، لم تكن موجودة في اللغة العربيّة مستعملّة القياس في اشتقاق كثير من الألفاظ التي تحاكي التقدّم الحضاريّ والصناعيّ، ومثال ذلك قياسية اشتقاق وزن فعّال؛ للدلالة على الاحتراف (مثل نجار وحداد)، واستعمال وزن فعّالة اسماً للألة، وبذلك دخول ألفاظ جديدة تحاكي الاختراعات الحديثة مثل (غسّالة، جلاّية)<sup>(3)</sup>.

(1) أشارت خديجة الحديثي إلى الجهود التي قام بها الخليل وسيبويه، في موضوع الاشتقاق وخاصة الاشتقاق الأصغر، فكل آراء العلماء في الاشتقاق قامت على الدراسات التي قام بها الخليل وسيبويه. الحديثي، أبنية الصرف العربي، ص: ٢٥٠

(2) أنيس، من أسرار اللغة ص: ٦٣

(3) حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص: ١٠٢. أنيس، من أسرار اللغة، ص: ٦٣

## دراسة التغيرات الصوتية دراسة وصفية :

### الإعلال والإبدال<sup>(1)</sup> :

يعدّ الإبدال والإعلال من أكثر القضايا الصرفية التي دُرست في منظور اللسانيات الحديثة، وقد عولجت تحت أبواب ومستويات مختلفة، وقد اختلف الدارسون في المسميات، وفي طريقة معالجة القضايا الخاصة بالتغيرات التي تطرأ على البنية أو المورفيم. وقد ربط أكثر الدارسين الوصفيين بين المستوى الصوتي والمستوى الصرفي في معالجة الإبدال أو التغيرات الصوتية، ويعدّ الربط بين المستوى الصرفي والمستوى الصوتي من أهم الأسس التي استند عليها الوصفيون في معالجة القضايا الصرفية، إذ أشار إلى ذلك اللغويّ الإنجليزي الشهير فيرث<sup>(2)</sup>، إذ قال: بأنه لا وجود لعلم الصرف من غير علم الأصوات<sup>(3)</sup>، لذلك اهتم كثير من الدارسين الوصفيين العرب بدراسة ظاهرتي الإعلال والإبدال، من خلال الربط بين المستوى الصرفي والمستوى الصوتي، فإلى جانب د. كمال بشر، كانت لتّمّام حسّان وإبراهيم أنيس دراسات كثيرة في التغيرات الصوتية داخل البنية الصرفية، أو المورفيم، إذ رفض المحدثون الوصفيون بعضاً من التعليقات والمصطلحات الصرفية العربية، ولعلّ القضية الأولى التي اهتم بها الدارسون الوصفيون العرب قضية تحديد مفهوم حروف العلة (اصطلاحاً وماهيةً) في اللغة العربية، ومن خلال دراسة حروف العلة أو المدّ، ظهرت كثير من القضايا الخلافية بين المنظور الصرفي التقليدي، والمنظور الوصفي.

وبذلك، فإنّ القضية الأولى في ظاهرتي الإعلال والإبدال هي تحديد ماهية الحروف أو الأصوات التي يحدث فيها التغيير، وستتناول الدراسة أهمّ التعليقات والمصطلحات الصرفية الصوتية التي قام بدراستها الوصفيون العرب، إذ يرفض الوصفيون مصطلح حروف العلة، ويطلقون مصطلح الصوائت؛ وذلك لأن مصطلح الحرف يشير إلى الشكل الكتابي، لذلك

(1) مصطلحان اصطلاح عليهما علماء العربية؛ ليدلا على التغيرات التي تطرأ على الكلمة. الإعلال: ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات، بحلول بعضها محل بعض بالقلب أو الحذف أو النقل. الإبدال: مصطلح يدل على جميع التغيرات التي تطرأ على الكلمات، إن كانت حروف علة أو حروف صحيحة. الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف بقلبه، أو إسكانه أو حذفه فأنواعه ثلاثة: القلب، الإسكان، والحذف، وأما الإبدال، فهو جعل مطلق حرف مكان آخر، وبذلك فالإعلال إبدال وليس العكس. الحديثي، شذا العرف في فن الصرف ص: ٢٠٠

(2) فيرث تأثر به عدد كبير من الدارسين الوصفيين العرب، ومن أشهرهم د. كمال بشر الذي اهتم بعلم الأصوات، وله دراسات كثيرة في علم الأصوات، ومن أشهر كتبه: دراسات في علم اللغة، و علم الأصوات، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، ص: ١٨٦



يستعملون مصطلح الصوت، وبذلك يطلقون مصطلح الصائت على الحركات، ومصطلح الصامت على ما يسمّى الحروف، ويعدّون أصوات المدّ من الصوائت؛ لأنّها في الواقع النطقيّ كالحركات، إلا أنّ زمنها أطول، لذلك يطلقون عليها الصوائت الطويلة<sup>(1)</sup>.

وقد أجريت دراسات كثيرة في صفات الحروف العربية وخصائصها؛ وذلك للتطوّر الكبير الذي طرأ على علم الصوتيّات، وتعدّ (الألف، والواو، والياء، والهمزة) من أهمّ القضايا الصوتيّة، التي بُحثت ودُرست قديماً وحديثاً.

### إشكاليّة (الألف والواو والياء والهمزة):

ظهر خلاف بين القدماء والمحدثين في النظرة إلى الحروف (الألف والواو والياء)، إذ أطلق الصرفيّون العرب مصطلح حروف العلةّ عليها، وهذا ما رفضه الوصفيّون، إذ أشار كمال بشر إلى أنّ العلماء العرب عالجوا هذه الحروف معالجة تعوزها الدقّة والوضوح، إذ يعدّهم أنّهم خلطوا بين الرمز والصوت<sup>(2)</sup>، وهنا يقصد بالرمز طريقة الكتابة العربيّة، وقد تناول كمال بشر وغيره من العلماء الوصفيّين<sup>(3)</sup>، ما يسمّيه العلماء القدماء بحروف المدّ واللين، إذ لم يوافق المحدثون على تسمية (الألف والواو والياء) بالحروف فهي في (قال ويقول ويبيع) عبارة عن حركات طويلة، وهنا يأتي الاختلاف بين القدماء والمحدثين في تعليل كثير من مسائل الإبدال والإعلال<sup>(4)</sup>، فالقدماء يعدّون (الألف والواو والياء) حروفاً من أصل الكلمة، بينما المحدثون يعدّونها حركات طويلة؛ ولذلك فهي لا تقبل السكون؛ لأنّها منافية للسكون بطبيعتها.

وهم يفسرون قول القدماء بسكونها بأنّهم رأوها غير قابلة للحركة، لأنّها متحرّكة بحركة ذاتها، فأشبهت الساكن الذي لا يحرك ساكنه، وكما ينكر المحدثون قول القدماء بأن تكون حروف المدّ مسبوقه بحركات من جنسها، وذلك<sup>(5)</sup> لأنّ حروف المدّ هي نفسها حركات، وليس هناك تركيب في الحركات، فالحركة لا تدخل على الحركة من جنسها أو من غير جنسها، طويلة

(1) قدوري، مبادئ اللسانيات، ص: ٩٠

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، ص: ٦

(3) أمثال تمام حسان و إبراهيم أنيس و كمال بشر .

(4) بشر، دراسات في علم اللغة، ص: 15-26. شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: ١٦

(5) يقصدون بحرف اللين الواو والياء الساكنتين غير المسبوقتين بحركة من جنسها وهذا يشمل الفتحة وغيرها، ينظر: سر صناعة الإعراب، ص: 31/1

كانت أو قصيرة، ولا بدّ من وجود فاصل بين حركة وأخرى، كما تقضي بذلك قوانين التركيب المقطعيّ في العربيّة التي تمنع أن تتوالى حركتان في المقطع الواحد، وتفرض أن يفصل بين الحركة وأختها صامت أو شبهه، ويرجع المحدثون هذا الخطأ الذي حصل عند القدماء لأنّهم خلطوا بين الصوت والرمز الكتابي<sup>(1)</sup>.

وبذلك يفصل المحدثون الواو والياء اللينتين عن سائر حروف المدّ، ويلحقونهما من حيث النوع بالواو والياء المتحرّكتين، مستندين بذلك إلى فروق أساسية بين حروف المدّ من ناحية، والواو والياء اللينتين أو المتحرّكتين من ناحية أخرى. فحروف المدّ لا يصاحب نطقها أي احتكاك أو اعتراض لمجرى الهواء، ولا تفتتح المقاطع ولا تغلقها، ويسمّى المقطع المنتهي بها مفتوحاً، ولا تكون من حروف المادّة الأصليّة. أمّا الواو والياء اللينتان أو المتحرّكتان، فيرافق نطقهما احتكاك ما، أي: نوع ضعيف من الحفيف، وتفتتحان المقاطع وتغلقانها، فالواو المتحركة في (وَقَف) تفتتح مقطّعاً، والواو الساكنة في (مَوْقَف) تغلق مقطّعاً، والواو والياء اللينتان أو المتحرّكتان لا يمكن لهما أن تكونا قمة المقطع العربيّ أو نواته، أي: العنصر الحركيّ فيه؛ إذ لا بدّ لكل مقطّع من عنصر صائت يشكل قمته أو نواته، وهو الجزء الذي يحمل أقصى التوتّر فيه ويقع عليه النبر<sup>(2)</sup>، فلا يقوم بهذه الوظيفة في العربيّة إلا حركة قصيرة أو حركة طويلة (أي حرف مدّ). ولا تقوم الواو أو الياء اللينتان أو المتحرّكتان بهذه الوظيفة على الرغم من شبههما بالحركات لاتساع مخرجهما<sup>(3)</sup>.

وبذلك فحروف المدّ عند المحدثين حركات طويلة خالصة؛ فالألف هي فتحة طويلة، وواو المدّ هي ضمّة طويلة، وياء المدّ هي كسرة طويلة؛ وبذلك يُخرجون من الحروف الصّاح الألف والواو والياء المدتين ويلحقونهما بالحركات أو الصوائت. وهم يُدخّلون في الصّاح أو الصوامت الواو والياء اللينتين أو المتحرّكتين، مع اعترافهم بأنّ الواو والياء اللينتين أو

(1) البكوش، الطيب(1992)التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث،المطبعة العربية، تونس، ط3 ص: 74. شاهين، عبد الصبور(1980)المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، القاهرة.ص: 170 . بشر، دراسات علم اللغة، ص: 16.

(2) عرف إبراهيم أنيس ( النبر) بأنه ذو وظيفة أساسية، وهي إظهار المقطع. والذي تتكون ماهيته من أكبر جهد زفيري ونطقي. هذا الجهد ينعكس على المستوى الأكستيني بتغيرات متميزة في السلسلة النغمية للتردد الأساسي، وسلسلة الضغط، وكذلك في الأحزمة الصوتية، وفي تمديد المدة الزمنية للمقطع المنبور. أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 138 - 143.

(3) البكوش، التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، ص:74. شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: 172-178

المتحرّكتين تشبهان الحركات أو الصوائت من حيث اتّساع مخرجهما، وإن كان -على أية حال- أقلّ من اتّساعه مع الحركات الخالصة، أي حروف المدّ ومقابلاتها القصيرة، وهي الفتحة والضمة والكسرة، ويسمح بنوع ضعيف من الحيف، ولذلك تقع الواو والياء اللينتان أو المتحرّكتان موقعًا فريدًا في النظام الصوتي العربيّ، فيصحّ أن نطلق عليهما -لاّتّساع مخرجهما- أشباه الحركات أو الصوائت أو العلل، وأن نطلق عليهما كذلك أشباه الصّاح أو الصوائت، لتشابههما بالصوائت من حيث طبيعتهما النطقية التي تتطلب نوعًا من الاحتكاك، ومن حيث الوظيفة التي تؤدّيانها في المقطع والجزر والوظائف الصرفيّة عامّة، ولقبولهما الحركة والسكون كالصوائت تمامًا<sup>(1)</sup>.

ويناقش المحدثون قضية مهمّة، وهي الفصل بين الهمزة والألف الطويلة، إذ يشير كمال بشر إلى حدوث خلط بين الهمزة والألف أو الفتحة الطويلة عند القدماء، ولا يعود ذلك إلى عدم معرفة الهمزة بكونها حرفًا صامتًا؛ إنما يعود ذلك إلى عدم وجود بداية رمز للهمزة، والذي ظهر علي يد الخليل بن أحمد في منتصف القرن الثاني الهجريّ، وقد اختار الخليل رمز العين الصغيرة للهمزة، وهو ما لم يكن معروفًا رمزًا، ولكنّه معروف ماهيّة، إذ إنّ القدماء طابقوا بين أسماء الحروف ومخارجها في التسمية الأبجدية<sup>(2)</sup>؛ يقول كمال بشر " إنّ من خواصّ الأصوات العربيّة أنّ قيمتها الصوتيّة يعبرّ دائمًا بصدر أسمائها، فالاسم (الكاف) مثلاً يعبرّ صدره (ك) عن (ك)، وكذلك الاسم (الألف) يعبرّ صدره صوتيًّا عمّا يُسمّى أخير الهمزة"<sup>(3)</sup>.

تعدّ الهمزة من الأصوات الصامتة (consonant)، أو ما تسمّى بالحروف الصحيحة في مقابل حروف العلة في نظر العرب. فهي إذاً في أحكامها الصوتيّة والكتابيّة مثل: الباء، والتاء. فطبيعة الهمزة من الناحية الصوتيّة أنها صوت يخرج من الحنجرة نفسها؛ نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تمامًا، ثم انفتاحهما في صورة انفجار مهموس، وهي بذلك تعدّ من الصوائت التي تعارض طبيعة أصوات المدّ (الحركات الطويلة) الانطلاقيّة المجهورة الأعلى إسماعًا<sup>(4)</sup>.

(1) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: 175

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، ص: 19. شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: 171

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، ص: 20

(4) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: 172

الثابت أنّ اللغة العربية لم تعنَ في مراحلها الأولى برموز الحركات عنايتها برموز الأصوات الصامتة، ومما يتماشى ونظرة علماء العربية إلى أصول الكلمات التي تتألف في رأيهم- من أصوات صامتة فقط، تتشكّل إلى كلمات مختلفة الصيغ والأوزان بإضافة الحركات إلى هذه الأصول. فالحركات إذاً في نظرهم شيء فرعيّ أو ثانويّ. ولعلّ من أسباب هذه النظرة عدم وجود رموز مستقلة للحركات، إذ كان الكلام خالياً مما يدلّ على حركات الأصوات الصامتة. وكان الناس يفهمون ما يقرؤون بالاعتماد على سياق الكلام وما يقتضيه المقام. "ولعلّ الذي دعا إلى هذا الانحراف، أنّ الكتابة السامية منذ القديم عنيت فقط بالأصوات الساكنة "الصامتة" فرمزت للأصوات الصامتة رموزاً بينما لم تهتم بإطلاق رموزٍ على الحركات الطويلة والقصيرة؛ لذلك حصل لبس بين الصوامت والحركات، ثم جاء عهد عليها أحسن الكتاب بأهميّة أصوات اللين الطويلة كالواو والياء الممدودتين، فكتبوهما في بعض النقوش والنصوص القديمة. ويرى المحدثون أنّ الحروف الصحيحة (الصوامت) هي وحدها التي تقبل الحركة والسكون، ويلحق بها الواو والياء اللينتان والمتحركتان. أمّا حروف المدّ، فلا تقبل الحركة ولا السكون، ومن الخطأ وصفها بالسكون، لأنّها حركات منافية بطبيعتها للسكون، ورأوا في قول القدماء بسكون حروف المدّ بذور فكرة منطقيّة مؤدّاه: إنّ حروف المدّ ما دامت لا يمكن أن تصفها بالحركة فلا بدّ أن تكون ساكنة<sup>(1)</sup>.

وبذلك، هذا الإهمال كان مطبّقاً على الحركات كلّها قصيرها وطويلها، ومن ضمنها الفتحة الطويلة التي لم يكن لها علامة مستقلة تدلّ عليها، وظلّت الحال كذلك إلى أن أحسّ الناس ضرورة وضع علامات مستقلة لهذه الحركات. فكان -ضمن ما قاموا به في هذا السبيل- أن استغلوا الألف "الدالة على الهمزة في الأصل" للدلالة على الفتحة الطويلة كذلك، ويرى د. كمال أنّهم فعلوا ذلك لما رأوا من أنّ الهمزة "تقلب" فتحة طويلة في بعض موضع التخفيف، فاستعملوها في هذه المواضع وفي غيرها. وربّما فعلوا ذلك أيضاً تقليداً لما حدث في حالتي الياء والواو، فهما في الأصل كانتا رمزين للواو والياء بصفتها صوتين صامتين فقط<sup>(2)</sup>.

وبذلك لا توجد علاقة بين الهمزة وحروف العلة؛ لأنّ الهمز، حرف صامت والحروف التي يطلق عليها القدماء حروف علة، ويطلق عليها المحدثون الصوائت، وبذلك يرى المحدثون

(1) أنيس، إبراهيم(1944) "بحث في اشتقاق حروف العلة"، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية المجلد الثاني، ص: 104-105

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، ص: ٢٠

أنه لا يتم إبدال بين الهمزة وحروف العلة على مستوى اللغة الفصحى، والإبدال يتم باللغات. وهذه من أهم القضايا التي ناقشها المحدثون، إذ اعترضوا على الإبدال الذي يتم بين الألف وحروف العلة، وذلك لعدم وجود روابط تقارب بينهم، وقد أشارت الدراسات الصوتية الحديثة إلى أنه لا بدّ أن يكون هناك صلة بين الحروف، التي سيتم التبادل بينها، الشرط الأول: يجب أن يكون هناك صلة قرابة بين الحروف المتبادلة، أي: أن تكون هذه الحروف من الصوامت، أي: إنّ التبادل يتم بين الصوامت، ولا يتم بين صوت من الصوامت وصوت من الحركات، أي: ما يطلق عليه القدماء حروف العلة، فالصوامت ذات طبيعة مشتركة ناتجة من أنها جميعاً تنشأ من اعتراض طريق الهواء المندفع من الرئتين إلى خارج الفم، بينما تنشأ الحركات دون اعتراض. والشرط الثاني: لا بدّ أن يكون هناك تقارب في المخرج، وهو مكان اعتراض الهواء بعد خروجه من الرئتين، وهذا لا يتم بين الحركات، والهمزة<sup>(1)</sup>

يرى العلماء القدماء أنّ هناك إبدالاً بين الهمزة وحروف العلة<sup>(2)</sup>، وذلك في الحالات الآتية:

\_ إذا تطرّفت الواو أو الياء بعد ألف ساكنة، قلبت همزة مثل سماء وقضاء والأصل سماؤ من سموت، (و) قضاي من قضيت.

\_ إذا وقعت الواو أو الياء عيئاً لاسم فاعل أعلّنا فيه، نحو: قائل وبائع أصلهما قاول وبائع.

\_ أن تقعا بعد ألف [مفاعل] وشبهه، أي: أن تقعا بعد ألف في صيغ منتهى الجموع، وأن تكونا مدّتين زائدتين في المفرد، كعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو قسور، قساور، فهنا الواو ليست بصائت أي: حرف مدّ، إنّما هي حرف أصلي من حروف الكلمة؛ لذلك لا تقلب للهمزة.

\_ أن تقعا ثانيّتين لينين بينهما ألف [مفاعل] سواء كان اللينان ياءين، كنيائف جمع نيّف، أو واوين كأوائل جمع أوّل<sup>(1)</sup>.

(1) فليش، هنري (1997). العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة. ص: 62. شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: 164.

(2) رفض المحدثون مصطلح حروف العلة، لأنها هي عبارة عن حركات طويلة، وليست حروفاً "على أن التوسع في إطلاق المصطلح "مصوت" ليشمل الحركات طويلة وقصيرها مفهوم من نص شارح المراح السابق = الحركات أبعاض المصوتات" كما يفهم أيضاً من كلام ابن سينا، عندما يقول مثلاً: "الواو المصوتة وأختها الضمة ابن سينا، الحسن (1332هـ) أسباب حدوث الحروف، تحقيق محب الدين الخطيب، مطبعة المؤيد، القاهرة، ص13.

ويرى المحدثون أنّ القدماء لم يوفقوا في علاجهم لمسائل الهمز في علاقتها بأصوات المدّ، وذلك بسبب ربطهم بين الهمزة والألف بالرمز، فهم ربطوا بين الهمزة وحروف العلة وهذا لا يتوافق والحقائق الصوتية لطبيعة الهمزة كما ذكرت الدراسة سابقاً، وكذلك يشير المحدثون إلى وجود خصائص صوتية تتصل بخصائص النطق العربي وترتبط بالخصائص الصوتية بالإضافة للصوامت والمصوتات بالمقاطع الصوتية.

### المقاطع الصوتية :

يشير بعض الدارسين إلى أنّ العربية تتكوّن من خمسة مقاطع، والمقاطع نوعان، المقطع المفتوح وهو الذي ينتهي بمصوت (حرف علة عند القدماء)، والمقطع المغلق وهو الذي ينتهي بصامت، والمقاطع تأتي على النحو الآتي:

المقطع القصير المفتوح: ص+ح

المقطع الطويل المقفل: ص+ح+ص

المقطع الطويل المفتوح: ص+ح+ح

المقطع المديد المقفل بصامت: ص+ح+ح+ص

المقطع المديد المقفل بصامتين: ص+ح+ص+ص<sup>(2)</sup>.

ويضيف إبراهيم أنيس إلى هذه المقاطع نوعاً آخر من المقاطع، وهو الذي يتكوّن من: ص+ح+ح+ص+ص، مثل [خاص<sup>(3)</sup>].

ويضيف استثنائية ثلاثة مقاطع إلى المقاطع العربية، وذلك باعتبار همزة الوصل حركة، وبذلك فهو يرى أنّ العربية ممكن أن تبدأ بحركة، وبذلك يصبح لنا مقاطع جديدة فيها، إذ تبدأ هذه المقاطع بالحركات، مثال ذلك:

ح+ص، وذلك مثل المقطع الأوّل في كلمة [اسم].

ح+ص+ص، وذلك مثل [اسم] عند الوقوف عليها.

(1) الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص: ٢٠٣-٢٠٤

(2) فليش هنري، العربية الفصحى، ص: ٥٨. عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: 40

(3) أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 162

ح+ح، وذلك مثل المقطع الأول من [ايت]، وذلك أنّ الهمزة في فعل الأمر، هي همزة وصل<sup>(1)</sup>.

وبذلك يرى الصرفيون المحدثون أنّ لهذه المقاطع تأثيراً على التغيرات الصوتية التي تحدث داخل البنية الصرفية العربية، ومن أهمّ المسائل الصوتية التي ارتبطت بتأثير المقاطع عند الوصفين إبدال الحركات للهمزة، ولقد أشار عبد الصبور شاهين، ومن قبله هنري في كتابه العربية الفصحى، إلى بعض من الخصائص الصوتية والمقطعية التي تأثر على التغيرات الصوتية والتي تحدث داخل البنية الصرفية، وأهم هذه الخصائص:

أ – إن الأصل، والأغلب الأكثر، في الوقف هو السكون. ومقتضى هذا أنّه لا يوقف على متحرك. وبعبارة أخرى: لا يوقف على مقطع مفتوح، وهذه الحقيقة الموضوعية مقررة عند القدماء، إلّا أنّهم لم يطبقونها بوصفها قاعدة تطبيقاً كاملاً؛ فعدّوا حروف المدّ والعلة صوامت لا حركات. وهذا إن جاز لحروف العلة التي هي أنصاف حركات، فإنّه لا يجوز لحروف المدّ.

ب – إنّ القدماء، وإن كانوا قد نصّوا على أنّه لا يبدأ بصامت، بل بمتحرك قد أغفلوا النصّ على أنّه لا يبدأ بحركة في الكلمة أو المقطع، وهو طبع في اللسان العربيّ لم يتعود خلافه. فمقولة: إنّ العربية لا تبدأ بساكن يقصد بها القدماء أي: إنّها لا تبدأ بصامت ساكن، وهنا الخلاف بين القدماء والمحدثين، إذ يفصل المحدثون بين الصامت والمتحرك بينما يعدها القدماء جزءاً واحداً<sup>(2)</sup>.

ج – و العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية. فلجؤوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة. وهو ما اتخذ أحياناً صورة (التسكين)، وأحياناً صورة (الإدغام) في الكلمة الواحدة، وفي الكلمتين.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تعرف العربية ظاهرة توالي الصوامت في المقطع؛ لأنّه يجعل النطق ثقيلاً من وجهة نظر القدماء، ويضعف النظام المقطعيّ، وإنّما كان توالي الأصوات الانطلاقيّة مضعفاً للنظام المقطعيّ في العربية؛ لأنّ الحركات صوت انطلاقيّ يمكن

(1) إستيتية، سمير شريف(2003) أصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، الأردن. ص: 326

(2) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: ١٧٤. البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: ٧٧

أن ينتهي به المقطع في الكلام المتصل<sup>(1)</sup>.

وبذلك يرى المحدثون أنّ التغيير الذي حصل بين الهمزة والحركات ليس إبدالاً، إنّما تغييرات صوتية اقتضتها عوامل خاضعة لخصائص النطق العربي، وبذلك يرى عبد الصبور أنّ التغيير للهمزة كان وسيلة للهروب من تتابع الحركات، وبالنتيجة، تكوين مقطع عربي سليم، وهو كذلك صورة من صور النبر الذي انمازت فيها قبائل عربية كتميم<sup>(2)</sup>.

### الإعلال والإبدال داخل الأفعال:

الفعل المثال ما اعتلت فاؤه، نحو وعد ويسر، وسمي بذلك؛ لأنّه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه، وحكم الفعل المثال كحكم الأفعال السالمة، من حيث الاتصال بالضمائر، ويكون لفائه معاملة خاصّة، إذا كان من الأبواب الآتية: الباب الثاني (فعل، يفعل)، مثل: وعد، الباب الثالث (فعل، يفعل) مثل: وضع، والباب السادس (فعل يفعل)، مثل: وثق، وفي هذه الحالات تسقط فاء الفعل، مثال ذلك: (وصف) (يصف) وأصله (يوصف) حذفت الواو لاستئصال وقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة. وحمل على المضارع المبدوء بالياء سائر صيغ المضارع: نصف، تصف، أصف، وأصلها على التوالي نوصف، توصف، أوصف فحدث فيها الحذف السابق<sup>(3)</sup>.  
والفعل الأجوف، مثل قال، باع، خاف، والأصل فيها: قَوْل، وبيع، وخوف. والقدماء وضعوا في مثل هذا وأشباهه القاعدة القائلة: تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وصارت الكلمات إلى وضعها المنطوق على زنة فَعَل<sup>(4)</sup>.

ولا تقبل الدراسات الوصفية هذه التعليلات؛ وذلك لكونها غير منطقية من الناحية الصوتية، وهي اجتماع ثلاث فتحات متتالية في الكلمة الواحدة، وهي الفتحة التي بعد الفاء والألف والفتحة التي بعد العين المقلوبة، وقد اعترض على ذلك الوصفيون العرب، ومنهم فليشر وعبد الصبور وتمّام حسّان، فبرأيهم أنّ الخصائص الصوتية للغة العربية لا تحاكي رأي العلماء القدماء؛ لأنّه بنظرهم يخالف الخصائص الصوتية، كما ذكر سابقاً، ويشير فليشر وعبد الصبور إلى أنّ الواو والياء قلبت ألفاً ليست بسبب وجود الفتحة قبلهما؛ إنّما يعود ذلك إلى سبب

(1) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: ٧٤،

(2) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: ١٧٥

(3) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص: ٦٠

(4) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص: ٦٠



صوتيّ، وهو وقوعهما (الواو والياء) في سياق صوتيّ لا يناسبهما، وهو سياق الفتحة؛ إذ إن الواو من أقصى الحنك، والياء من مقدّمة الحنك، وبذلك فهما عكس الفتحة التي تخرج من الحنك الأوسط، وبعد سقوطهما تلتّم الفتحات، الفتحة التي بعد الفاء والأخرى التي بعد الواو والياء؛ وبذلك تدغم إحداهما بالأخرى فتأتي ألف ممدودة في قام وباع<sup>(1)</sup>.

وهذا الرأي يؤيّد علماء المنهج التاريخيّ الذين يقولون بثنائيّة اللغة، فمن خلال تتبّعهم للغات الساميّة، وجدوا أنّ اللغات الساميّة كانت تعتمد الجذر الثنائيّ، وبعد ذلك تطوّرت، وهم يرون أنّ العربيّة أيضاً تعتمد على الجذر الثنائيّ إلى جانب الجذر الثلاثيّ، وهم يرون أنّ ذلك يفسر قضايا لغويّة كثيرة، ومن ضمنها الفعل الأجوف، وهو بذلك يفسر إتّحاد الحركتين لتصبحا حركة طويلة، وقد يوافق ذلك د. تّمّ عندما أشار إلى أنّه يجب أن يوزن الفعل الأجوف على (قال)؛ لكونه فعلاً مستقلاً عن الأفعال صحيحة العين، وقد نقد طريقة علاج القدماء للفعل الأجوف، إذ قال: أمّا مع الإعلال والإبدال، فإنّ علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال... وما إصرار علماء الصرف على وحدة الصيغة والميزان بمجدّ فتياً بالنسبة إلى الأغراض العمليّة للتّحليل الصرفيّ<sup>(2)</sup>.

وخلاصة القول في جهود الوصفيّين العرب: إنهم حاولوا تقديم تصوّرات جديدة للنظريّة اللغويّة العربيّة، وذلك وفقاً للمنهج الوصفيّ، الذي يقوم على منهجيّة دخيلة قائمة على إقصاء النظريّة اللغويّة العربيّة، والقيام بدراسة الظواهر اللغويّة العربيّة بمعزل عن واقعها، ولعلّ دراسة الصرف العربيّ من منطلق مفهوم (المورفيم) أكبر دليل على ابتعاد الوصفيّين عن المنهجية الموضوعيّة، فالمورفيم لا يتماشى وطبيعة الصيغة الصرفيّة العربيّة، وذلك لاعتبارات كثيرة، أهمّها أنّ اللغة العربيّة حال اللغات الساميّة الأخرى لغة اشتقاقية، و(المورفيم) مفهوم أستعمل ليصف اللغات الأوروبيّة مثل الإنجليزيّة، والألمانيّة، وهذه لغات إلصاقية وليست اشتقاقية، وفكرة (المورفيم) تقوم على الفصل في داخل الكلمة الواحدة، مثال ذلك: في اللغات الإلصاقية، يستطيع المرء أن يفصل بين (المورفيم الحرّ) و (المورفيم المقيد) في الجموع؛ لأن علامة الجمع دائماً تأتي في آخر الكلمة، بينما ذلك في العربيّة لا يكون في حالة جمع التّكسير، وبذلك نرى إخفاق مفهوم (المورفيم) في تحليل البنية العربيّة، وذلك لأنّ لكلّ لغة نمطها الخاصّ

(1) فليش، العربية الفصحى ص: ٦٥. شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص: ١٧٥.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٦٧.

## الفصل الثالث:

### المنهج التوليدي والتحويلي

---

(1) خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: ١٢٦

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول:

نشأة المنهج التوليدي والتحويلي

المبحث الثاني:

مكونات النظرية التوليدية والتحويلية

المبحث الثالث:

عناصر التحويل في النظرية التوليدية والتحويلية في العربية

المبحث الرابع

جهود العلماء المحدثين

المبحث الخامس:

الصرف التوليدي والتحويلي التطبيقي

المبحث الأول :

المنهج التوليدي و التحويلي

ظهرت النظرية التوليدية والتحويلية على يد العالم الأمريكي نعوم تشومسكي<sup>(1)</sup>، إذ قام تشومسكي بعرض نظريته مخالفاً لما كان موجوداً في عصره، حيث كان المنهج الوصفي متبعاً في أكثر الدراسات اللغوية، أعاد تشومسكي المنهج المعياري لحقل الدراسات اللغوية، بعدما استبعدته المدرسة الوصفية. وحدد الأصول العامة التي تحدد الطريقة التي تتكون بها القواعد النحوية في اللغات، وقال: بأنّ الأصول التي تحكم تركيب أيّ لغة هي عبارة عن قواعد محدودة، وعلى درجة كبيرة من الاتساق والتنظيم؛ لذلك كان كتابه الأخير الذي نشره بعنوان البرنامج المصغّر (Aminimalist program)<sup>(2)</sup>، يتحدث عن قواعد وسمات عامة تحكم القواعد الموجودة في كلّ لغات العالم، فالأصول العامة التي تتكون منها القواعد في كلّ اللغات واحدة<sup>(3)</sup>.

لم يتوقف تأثير تشومسكي على الدراسات اللغوية، بل امتدّ تأثيره على كثير من العلوم والمناهج المختلفة، مثل دراسة الجوانب النفسية للغة الإنسانية سواء من ناحية الاكتساب أم التعلم، فهناك الكثير من الدراسات في علم النفس تطبّق نظرية تشومسكي، إذ يرفض تشومسكي التعليل السلوكي الذي تقول به المدرسة السلوكية في اكتساب اللغة، الذي يعتمد على المثبر والاستجابة، فالمعنى الموجود حولنا عند السلوكيين، هو المثبر القادم من العالم الخارجي، واللفظ هو الاستجابة، وبهذه الطريقة يتحدّث الطفل<sup>(4)</sup>.

(1) ولد نعوم تشومسكي في مدينة في فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1928م، تخرج في جامعة بينسيلفيا. وحصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة بينسيلفيا، قام بمعظم أبحاثه بعد انتسابه إلى جامعة هارفرد، تعد نظريته التوليدية والتحويلية من أهم النظريات اللغوية، إذ جاءت نظريته ثورة على المدرسة الوصفية الشكلية بقيادة بلومفيلد، فتشومسكي يرى المنهج الوصفي يصف الحالة اللغوية ولكنه لا يقدم تفسيرات منطقية، لذلك نشر نظريته من خلال كتب وأطروحات عدة. وإلى جانب أبحاثه اللغوية، فهو ناشط سياسي، إذ دافع صيته بسبب مواقفه السياسية المعارضة للسياسات الامبريالية، وقف ضد الحرب الأمريكية في فيتنام، ويعرف عنه الكثير من المواقف اليسارية التي تعارض السياسات الأمريكية، وكان آخرها وقفه ضد الحرب الأمريكية في العراق. ليونز، جون (1985) نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة دكتور حلمي خليل، دار المعارف، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ص:35. زكريا، ميشال (1986)، الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1. ص:5

(2) Chomsky, Noam (1995) The Minimalist, The MIT Press, London, P5

(3) الراجحي، عبده (1979) النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 12. الخولي، محمد علي، (1999) قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح، الاردن. ص: 26

(4) ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة دكتور حلمي خليل ص: 33. زكريا، الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ص: 10.

يرفض تشومسكي هذا التفسير ويرى أنّ الإنسان يولد بملكة تسمى الكفاءة، وهي معرفة حدسيّة ضمنيّة للغة، وهي القدرة على توليد الجمل وفهمها، وعلى التمييز بين الصحيح وغير الصحيح من الكلام، وبالنتيجة إنتاج جمل نحوية صحيحة<sup>(1)</sup>.

يعدّ هاريس من أهمّ اللغويين الذين تأثر بهم تشومسكي، إذ كان هاريس يعتمد على المنطق والمذهب الديكارتيّ في تحليل المسائل اللغوية، وهو ما عمل به تشومسكي، فتشومسكي يرى أنّ الألسنيّة تتعامل مع علم المنطق، وهذا عكس ما يقول به المذهب الوصفيّ، لذلك وصفت نظرية تشومسكي بالثورة عمّا كان موجوداً، أي: الثورة على المذهب الوصفيّ الذي كان مسيطراً على العلوم اللغوية وغيرها من العلوم الإنسانية<sup>(2)</sup>.

نشر تشومسكي في عام 1957م كتابه الأول بعنوان (البنى التركيبية)<sup>(3)</sup> احتوى هذا الكتاب على الملامح الأولى لنظريّته، التي رفضت آراء بلومفيلد اللسانية، والتي كانت تقوم على تحليل الكلام من حيث الموقع والتوزيع، من غير أن تعطي المتكلم أي دور إلى جانب إغفال العامل الدلاليّ، وهو خلاف ما نشره تشومسكي، إذ للمتكلّم أهمية كبيرة في إنتاج اللغة، وهو ما سمّاه تشومسكي بالإبداع اللغويّ، الذي يتمثّل بمقدرة المتكلم على إنتاج عدد غير متناهٍ من الجمل، بالإضافة لقدرته على إنتاج جمل لم يسمعها من قبل، كما للعامل الدلاليّ كبير في التحليل اللغويّ، وهذا ما أغفلته الوصفيّة الأمريكية التي كان رائدها بلومفيلد<sup>(4)</sup>.

نشر تشومسكي في كتابه (ملاح النظرية التركيبية) أهمّ آراء النظرية التوليدية والتحويلية، إذ ميز بين الكفاية اللغوية والأداء الكلاميّ، الكفاية اللغوية، تتمثل بمعرفة المتكلم الضمنيّة بقواعد اللغة، وتكمن بمقدرة المتكلم /المستمع المثالي على أن يجمع بين الأصوات اللغوية والمعاني، في تناسق وثيق مع قواعد لغته، وهذه الكفاية ينطبع عليها الإنسان، مند طفولته، وخلال مراحل اكتسابه اللغة، وترتبط بقواعد اللغة<sup>(5)</sup>.

(1) ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية. ترجمة دكتور حلمي خليل ص: 37. تشومسكي، نعم (1987). البنى النحوية، ترجمة يونيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافي، بغداد ص: 5

(2) زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ص: 10.

(3) ترجم (Syntactic Structures) لعناوين عدة منها البنى التركيبية، وترجم الكتاب تحت عنوان البنى النحوية، أثر ولعل هذه إشكالية يواجهها الدارس العربي والتي تتمثل بوجود مسميات عدة للمصطلح الواحد.

(4) زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص: 12. ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة دكتور حلمي خليل، ص: 35

(5) زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص: 32-33.

بينما الأداء الكلامي يتمثل بإخراج هذه المعرفة عن طريق الأداء الكلامي، الذي بدوره يخضع لعوامل نفسية متعددة، تؤدي إلى استعمال الإنسان للغة بوصفها هدفًا للتواصل في المواقف المختلفة، وبالنتيجة الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين، وفي الأداء الكلامي يعود متكلم اللغة بنحو طبيعي إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية، كلما استعمل اللغة في مختلف ظروف التكلم، وهذا يعني أن الكفاية اللغوية هي التي تفقد عملية الأداء الكلامي<sup>(1)</sup>.

وفي كتاب (ملاح النظرية التركيبية) استعمل تشومسكي مصطلحي البنية العميقة deep (structure) والبنية السطحية (surface structure) لأول مرة. البنية العميقة هي المعنى الكامن في الفكر الإنساني، أي هي التصور الذهني أو الفكري لكل الأشياء المحيطة بالفرد، سواء كانت ملموسة أم محسوسة، والبنية العميقة أساس مشترك بين جميع اللغات، وهي من أسس المبادئ المنظمة والقوانين، والضوابط المشتركة بين اللغات، التي تقوم عليها كل لغة إنسانية، وهي ما تعرف بالقواعد الكلية. والبنية السطحية هي الجانب المادي للمعنى، الذي يعبر عنه بالنظام الصوتي الخاص لكل لغة<sup>(2)</sup>.

وبذلك يرى تشومسكي اللغة الإنسانية عبر مظهر استعمالها الإبداعي، في القدرة الخاصة على التعبير عن أفكار متجددة، وعلى تفهم تعابير فكرية أيضًا متجددة، وذلك في إطار لغة مؤسسة، هي نتاج ثقافي خاضع لقوانين ومبادئ تختص بها جزئيًا وتعكس جزئيًا خصائص عامة للفكر<sup>(3)</sup>. ويؤكد تشومسكي على أن النظرية النحوية لا بد أن تعكس قدرة جميع المتكلمين بلغة ما على التحكم في إنتاج جمل وفهمها من غير أن يسمعون بها من قبل، كما أن الجمل التي تولدها القواعد النحوية لا بد من أن تكون مقبولة من أبناء اللغة. وقد عدّ تشومسكي ذلك من مميزات الحدس لدى أبناء اللغة من حيث قدرتهم على الحكم على جمل معينة بأنها واضحة ومقبولة أو غامضة ومرفوضة، وقدّم تشومسكي هنا حدس أبناء اللغة على أنه دليل مستقل وأصلي في الحكم على الجمل<sup>(4)</sup>، وهذا ما سمّاه تشومسكي بثنائية التركيب، إذ تجد لكل لغة مستويين من التركيب النحوي، هما المستوى النحوي والمستوى الفنولوجي، ففي المستوى

(1) تشومسكي، نعوم (1993) المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتحيح، دار الفكر العربي، ط1، ص: 294.

(2) زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص: 18.

(3) زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص: 31.

(4) قدور، مبادئ اللسانيات، ص: 315.

النحوي نجد الجمل تتمثل وتتألف من وحدات كاملة المعنى، وهنا الجانب الدلالي، بينما المستوى الفنولوجي نجد الجمل تتألف وتتمثل في وحدات، وهي في ذاتها بلا معنى، ولكن تستعمل في التعرف على الوحدات الأولية، وهنا يهتم تشومسكي بالمستوى النحوي أكثر من المستوى الفنولوجي، وذلك خلاف لما كانت عليه المدرسة الوصفية، التي كانت تعطي اهتماماً كبيراً للمستوى الفنولوجي<sup>(1)</sup>.

وبذلك فإنّ النظرية التوليدية التحويلية تعيد توجيه الدرس اللساني نحو الاهتمام بالنحو التقليدي القائم على المنهج المعياري، وهو الذي رفضه كثير من الوصفيين العرب، بينما أعادت التوليدية التحويلية الاهتمام به<sup>(2)</sup>.

يرى تشومسكي أنّ مهمّة النظرية اللغوية تقوم على تحليل قدرة ابن اللغة على إنتاج جمل لا حصر لها من عناصر لغوية محدودة، وذلك عن طريق تمييز ما هو مقبول نحويّاً ممّا ليس مقبولاً، فالنحو ينبغي أن يكون صالحاً لتوليد كلّ الجمل النحوية في اللغة، وبذلك عرف هذا النحو بأنّه توليديّ (generative)<sup>(3)</sup> يرتبط مفهوم التوليد بالعلوم الرياضية، ويعتمد على مفهوم المعادلات الرياضية من توليد قيم لا نهاية لها، وهو في اللغة يمثّل قدرة الإنسان الإبداعية، فهو يسمع جملاً محدودة، ولكنّه يقوم بإبداع جمل غير محدودة وغير مسموعة من ذي قبل. وهذا يعني أنّ اللغة تتكوّن من مجموعة محدودة من الأصوات ومجموعة محدودة من الرموز الكتابية ومع ذلك تنتج جملاً لا نهاية لها<sup>(4)</sup>.

وتقوم القواعد التحويلية على تحويل البنية العميقة للغة أي الجانب العقلي، إلى البنية السطحية، وهي التي تتكوّن من الأصوات والكلمات، والبنية العميقة صفة مشتركة بين جميع اللغات، لأنّها جانب داخليّ مرتبطة بالقدرات الأساسية للعقل الإنساني، وهي قدرات عامّة بين الناس، وهذا ما يسمّيه تشومسكي بالمنهج التحويليّ العالمي<sup>(5)</sup>، أي: المشترك بين جميع اللغات،

(1) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة دكتور حلمي خليل، ص: 51.

(2) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص: 115.

(3) زوين، علي(1986) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 43.

(4) زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديثة، ص: ٤٣.

(5) المشترك العالمي، هي أن تركز القواعد على نظرية عامة، وأن لا تكون هذه النظرية غير مرتبطة بلغة معينة ذلك الارتباط الذي يجعلها غير صالحة للتطبيق على لغات أخرى، أي وضع نظام تحليل لغوي عام، بالإمكان تطبيقه على جميع اللغات، وذلك جائز ضمن نطاق النظرية التوليدية والتحويلية؛ لأن هذه النظرية تهتم

بينما البنية السطحية تختلف بين لغة وأخرى، فالاختلاف يكون بالبنية السطحية بوصفها الجانب المادي المحسوس للبنية العميقة<sup>(1)</sup>. ومفهوم التحويل يعدّ مفتاحاً في نظرية تشومسكي، حيث تقوم فكرته على تطبيق مجموعة محدّدة من قواعد التحويل كالحذف والإضافة والاستبدال، وتغيير الموقعية على عدد محدود من الجمل الصحيحة الأساسية، (الجمل النواة أو الإخبارية) للحصول على عدد غير متناهٍ من الجمل الصحيحة، مثل الجمل المنقبة، أو الاستفهامية، أو المبنية للمجهول، أو المفيدة للحصر والقصر<sup>(2)</sup>.

يشير تشومسكي إلى ارتباط النظرية التوليدية والتحويلية بالمختبرات الإلكترونية، لذلك اعتمدت على أسس رياضية؛ لتحاكي اللغة الحاسوبية، مع وجود فروقات كبيرة بين اللغة الإنسانية التي يدخل قسم من اكتسابها تحت نطاق الجانب الفطريّ عند الإنسان، فالاستعداد لاكتساب اللغة، عبارة عن ملكة تولد مع الإنسان، لذلك هناك جانب يصعب محاكاته في اللغة الإنسانية<sup>(3)</sup>. ولعلّ ذلك يعود إلى تأثر تشومسكي بالمنهج الديكارتيّ، فقد تناول في كتابه (الأسنوية الديكارتيّة) النظريات المتعلقة بالمخططات الذهنية الأساسية التي يفرضها العقل على عملية تحليل المعاني، وعلى عملية اكتساب اللغة بواسطة المعطيات المتوافرة للتحليل، لذلك نرى التأثير الفلسفيّ والعقلانيّ واضحاً على التحليل اللغويّ لدى تشومسكي، والمتمثّل في وصف فلسفيّ للمصطلحات والمفاهيم التي تصف عملية اكتساب اللغة، مثل البنية العميقة والبنية السطحية، وغيرها من المصطلحات والآراء الفلسفية العقلانية<sup>(4)</sup>.

## المبحث الثاني

### مكونات النظرية التوليدية والتحويلية:

---

بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغويّ الفعليّ، والحقيقة الذهنية خاصة مشتركة بين جميع أبناء اللغة قاطبة. الخولي، محمد علي (1999) قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر، عمان. ص: 29.

(1) زكريا، ميشال، (1993) قضايا أسنوية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1. ص: 69. الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص: 120.

(2) تشومسكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ص: 149.

(3) زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص: 17.

(4) زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص: 20.



تقوم النظرية التوليدية التحويلية على مكونات عدة، ولم يقدّم تشومسكي وحده بدراسة جميع هذه المكونات، إذ شاركه علماء آخرون<sup>(1)</sup> بوضع قواعد النظرية التوليدية التحويلية وتطويرها، إذ قال: بأنّ نظريته ليست كاملة، وهي في طور التطور والتغيير؛ لذلك ظهرت اتجاهات عدة في دراسة هذه النظرية، وبالنتيجة ظهرت مكونات عدة مختلفة لدى تشومسكي، ومن جاء بعده من العلماء، لم يعط تشومسكي المكون الدلالي أي أهمية في البداية، إذ ركز في البداية على المكون النحوي، ومع تطور نظرية النحو الوظيفي وانتشارها في أمريكا، قام تشومسكي بوضع تعديل يملأ الفجوة الدلالية في منهجه التوليدي<sup>(2)</sup>

1. المكون التوليدي المركب: وهو الذي يتكوّن من نوعين من القواعد التوليدية :

- القواعد التفريعية التي تفرّع المستويات اللغوية العليا إلى مستويات لغوية دنيا.

- القواعد المعجمية التي تعطي القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات.

2- المكون التحويلي: الذي يتألف من نوعين اثنين من القواعد التحويلية .

1. القواعد الجائزة أو القوانين الاختيارية، وهي القواعد التي يمكن للمرء أن يستعملها أو أن لا يستعملها، ومثال على ذلك، إن كان هناك قانون يحول المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، فلا شك أنّ مثل هذا القانون هو قانون اختياري، لأنّه لا شيء يجبرنا أن نحول المعلوم إلى مجهول، وبذلك هناك قواعد غير مجبرين على استعمالها في اللغة.

2. القواعد الإجبارية وهي القوانين التي يجب تطبيقها في النصّ، لكي يصبح النصّ

صحيحاً نحويّاً، ومثال ذلك وضع الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات في اللغة العربية<sup>(3)</sup>.

ومثال ذلك على الجملة البسيطة المكوّنة من المسند والمسند إليه، التي تسمى الجملة النواة، فهي تتركب من قواعد أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مثال : [السماء صافية] هنا الجملة هي جملة نواة وغير متحوّلة عن أي عناصر، وتتكوّن من قواعد لا بدّ من وجودها في الجملة،

(1) مثل اللساني الانجليزي Aronoff، الذي اهتم بالمستوى الصرفي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية وكتب كتاباً عدة في هذا الموضوع، ومن كتبه (Formation in Generative grammar) الذي درس فيه المستوى الصرفي، واهتم بظاهرة الاشتقاق في اللغة الانجليزية.

(2) الوعر، مازن (1987) نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، ص: 52

(3) الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص: 25

وعندما تدخل عناصر مثل الاستفهام والتعجب والنفي ، تصبح الجملة جملة متحوّلة تتكوّن من عناصر غير إلزاميّة<sup>(1)</sup>.

وهناك قواعد مهمّة تقوم عليها النظرية التوليدية في دراسة المستوى الصرفي والمستوى النحويّ ومن أهمّ هذه القواعد (قواعد بنية العبارة) (Phrase Structure Grammar) ، ويعني ذلك أنّ البنية العميقة بنية دلاليّة، وأنّ البنية السطحيّة بنية صوتيّة يحكمها نوعان من النظم، الأوّل: النظام الصرفي، والثاني: النظام النحويّ، وبذلك يدمج تشومسكي بين المستويين الصرفيّ والنحويّ في تحليل مكونات الجملة، فهو يقوم بتحليل كلمات الجملة على أساس المورفيم، الذي يختلف بين العربيّة والانجليزيّة، ففي العربيّة الكلمة هي البنية، بينما في اللغة الانجليزيّة البنية هي المورفيم، وقد تحتوي الكلمة على أكثر من مورفيم<sup>(2)</sup>.

### المستوى الصرفيّ في ضوء المنهج التوليدي والتحويلي:

(1) تشومسكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ص: 146-149

(2) الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص: 55-56.

ترتبط جميع المستويات اللغوية ارتباطاً وثيقاً بالمستوى الصرفي في النظرية التوليدية التحويلية، ولكن أكثرها صلة في المستوى الصرفي هو المستوى الصوتي لما بين الصوت والصرف من وشائج وعلاقات مهمة<sup>(1)</sup>، وأهم هذه العلاقات هو المورفيم، إذ يُدرّس المورفيم من خلال الوحدات الصوتية التي تسمى الألفونات، ثم يدرس المورفيم من خلال موقعه في أقسام الكلام<sup>(2)</sup>، وتقدم النظرية التحويلية المكونات الصرفية بمصطلحات ورموز رياضية، وهناك ثلاثة جوانب للبنية التوليدية:

الجانب الأول: التركيب الصوتي للمورفيم .

الجانب الثاني: البنية الداخلية للكلمات، أي الطريقة التي تجمع بها عناصر المورفيم، العلاقات الصرفية التي تكوّن المورفيم.

الجانب الثالث: العلاقة بين بنية الكلمة والعمليات النحوية، الهيكل الداخلي للكلمات<sup>(3)</sup>.

## ومن أبرز النظريات التي يستند عليها التفسير في النظرية التوليدية التحويلية:

(1) تدرس النظريات اللغوية الحديثة المستوى الصرفي والمستوى الصوتي دراسة مكملة، أي: تدخل دراسة الأصوات ضمن نطاق المستوى الصرفي، فالمورفيم الذي يعد أصغر وحدة صرفية يقسم على أساس صوتي ، لذلك ترتبط دراسة المستوى الصرفي بالمستوى الصوتي

(2) وأقسام الكلام في الإنجليزية واللغات الهند أوروبية مختلفة عن أقسام الكلام في العربية، اللغات الهندوأوروبية هي عائلة لغوية مثل السامية وتشمل مجموعات من اللغات الأوروبية واللغة الهندية واللغة الفارسية.

(3) Aronoff, Mark (1981) **Word Formation in Generative grammar**, London second Printing.

يشير الكاتب إلى أن الصرف لم يلق اهتماماً واسعاً في اللغة الانجليزية مثل النحو، إلا إن النظرية التوليدية التحويلية اهتمت بالمستوى الصرفي، وركزت على الجانب الاشتقائي الذي يهتم بأصغر بنية في الكلمة الواحدة، وهنا يكمن الاختلاف بين اللغة العربية واللغات الأخرى، ففي اللغة السويدية على سبيل المثال تدمج كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة لتصبح الكلمة تتكون من حروف كثيرة، قد تصل لثلاثين حرفاً، لذلك فهي تتكون من مورفيمات عدة في التحليل الصرفي.

**نظرية الحالة (Case theory):** وهي تعنى بتفسير المصادر الصريحة والمؤولة.

**نظرية الرابط العاملي (GB) (government binding theory):** وهي

توضح التأثير النحوي والدلالي للعنصر (أ) في العنصر (ب)، باعتماد الأثر الدلالي لا البناء المجرد للقاعدة النحوية؛ لأنها مبنية على اللغات الترتيبية كالإنجليزية. وهنا تشبه هذه النظرية نظرية العامل في اللغة العربية، ولكن باختلاف أن الكلمات في العربية تتبع النظام الإعرابي، بينما في اللغات الجرمانية كالإنجليزية والسويدية، تعتمد على الترتيب المحدد في الجملة، مثال ذلك في السويدية دائماً: يجب أن يأتي الفعل ثانياً في جميع الأحوال، في الجملة الإخبارية أو في السؤال، حتى إذا بدأ المتكلم جملة بظرف يأتي الفعل ثانياً<sup>(1)</sup>.

**نظرية الثيتا (Theta theory):** وهي تبين علاقة الضمير بما يعود عليه في الجملة.

**نظرية الفصل (Bounding theory):** وهي تعنى بتفسير ظاهرة التقديم والتأخير

في الجملة<sup>(2)</sup>.

يقيم تشومسكي نظرياته على التفسير والتعليل، وهو يشبه إلى حد كبير التحليل اللغوي العربي القائم على العلة، حيث قسم العلماء العرب القدماء العلل اللغوية إلى علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية ونظرية، ويعدّ الخليل بن أحمد من أوائل العلماء الذين اهتموا بالعلة النحوية، إذ كان يعلل كل حكم نحوي، وعندما سُئل عن ظاهرة التعليل في درسه للنحو العربي قال: "إنّ العرب نطقت على سجيته وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عله، وإن لم ينقل ذكر عنها. واعتلت أنا بما عندي أنّه علة لما علّته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسْتُ، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجبية النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلماً وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا كذا ساحت له بباله محتملة لذلك، فجانز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة لتي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجانز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أنّ ذلك ممّا

(1) الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص: 25 Ake, Viberg (1990) Svensk Grammatik på Arabiska: Natur och culture 23,

(2) تشومسكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها. ص: 294، الملح، حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: 233.

ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علةً لذلك، فإن سنح لغيري علةً لما علته هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها<sup>(1)</sup>.

وبذلك نرى أنّ التعليل والتفسير رافق النحو العربيّ من بداياته، فالخليل يرى أنّ تحليلاته فرضيات بنيت على ما يعقله ويدركه، ومن كان له وجهة نظر أخرى فليعرضها، وبذلك نرى أنّ التعليل بدأ في مرحلة متقدمة من تاريخ التقعيد النحويّ. وبعد كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاج، من أهم الكتب التي اهتمت بالعلل اللغوية، حيث توسّع الزجاج في شرح القضايا المتعلقة بالعلل اللغوية، وقام بتقسيم العلل على ثلاثة أضرب، علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية<sup>(2)</sup>.

العلة التعليمية: "هي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً ففسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيدٌ فهو قائمٌ... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيداً قائم، إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: ب "إن"؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأننا كذلك علمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب".

العلة القياسية: هي أن يقال لمن قال: نصبت زيداً ب "إن" في قوله: "إن زيداً قائم": ولمّ وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدّمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.

العلة الجدلية النظرية: فكُل ما يعتل به في باب "إن" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أ بالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة<sup>(3)</sup>.

وبذلك نرى وجه الشبه بأهمية التعليل في النظرية العربية إلى جانب النظرية التوليدية التحويلية، ولعلّ الفرق يكمن في المسميات والمصطلحات التي وضعت في كلنا

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 66.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 64.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 65.

النظريّتين، إلى جانب نقطة مهمّة، ألا وهي اختلاف طبيعة اللغة العربية عن اللغات الأخرى، كالإنجليزيّة، وإن حاول تشومسكي أن يضع قواعد شاملة تحكم لغات العالم، ولكن تطبيقاته كانت على اللغة الإنجليزيّة، وهناك فروق عدّة بين العربيّة والإنجليزيّة، إلى جانب أنّ تشومسكي حاول أن يضع نظريّات تصف اللغة عامّة، وليست خاصّة بباب واحد من أبواب النحو أو الصرف. ولكن هذا لا ينفي أنّ كلتا النظريّتين قامتتا على أسس مشتركة من بينها قضيّة التعليل، وهذا ما دفع تَمّام حسان بعد اطلاعه على النظريّة التوليديّة التحويليّة أن يقول "إنّ النحو العربيّ لا يخلو من الطاقة التفسيرية، ولكنّه يسمّى مظاهرها بأسماء مختلفة، يمرّ بها المرء دون أن يرى شبيهاً بينها وبين مثيلاتها في نتائج البحث، ولكنه حين يدقّق النظر لا بدّ أن يرى الشبه بين الشيخ العربيّ بالعمامة، وبين من على رأسه قبعة"<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثالث

#### عناصر التحويل في النظريّة التوليديّة التحويليّة وفي العربيّة:

هناك نوعان من الجمل في النظريّة التوليديّة والتحويليّة، جملة توليديّة وجملة تحويليّة، ويعرف عمائرة الجملة التوليديّة بالجملة النواة في اللغة العربيّة، إذ تتكوّن الجملة النواة من الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، إذ ترتبط هذه الجملة بالصورة الذهنيّة

(1) حسان، تمام (1984) اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، العدد الثاني، ص: 13. الملخ، حسن خميس سعيد، نظريّة التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: 238.

الأولى للمعنى الذي يرمي إليه المتكلم، وإذا دخل عليها أحد عناصر التحويل الآتية تصيح الجملة تحويلية<sup>(1)</sup>.

### عناصر التحويل<sup>(2)</sup>:

#### الترتيب

يعدّ الترتيب من أبرز عناصر التحويل، التي ترتبط بمكان الصيغة الصرفية في الجملة، وتنبّه الجرجاني لهذه النقطة، إذ قال: "إنّ الكلمات تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"<sup>(3)</sup>. وبذلك فإن نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع آخر يغيّر ذلك في نمط الجملة، إلى جانب ذلك يغيّر في معنى الجملة.

مثال ذلك:

(أكرم محمد خالدًا) تعدّ هذه الجملة جملة توليدية، وهي جملة خبرية مكوّنة من أقلّ عدد ممكن من الكلمات؛ لتعبّر عن خبر، ولكن إذا تمّ تغيير ترتيب المورفيم في الجملة، ومثال ذلك أن تقدّم الصيغة الاسمية على الصيغة الفعلية، وذلك لمغزى عند المتكلم، مثل التركيز على من قام بالفعل، مثال (محمد أكرم خالدًا)، تصبح الجملة هنا تحويلية، وذلك لإضافة معنى جديد على الجملة، وهو التركيز على من قام بالفعل، وبذلك يضاف معنى جديد للجملة من غير أي زيادات، إنّما فقط عن طريق إعادة ترتيب الصيغ الصرفية في الجملة<sup>(4)</sup>.

#### الحذف

يعدّ الحذف من أسس النظرية التوليدية التحويلية، الحذف يعني نقص في الجملة التوليدية الاسمية أو الفعلية؛ لغرض في المعنى، إذ يميل ابن اللغة إلى حذف عناصر مكرّرة، وقواعد الحذف موجودة في المستوى الصرفي والبلاغي والنحوي في اللغة العربية، وقد قال ابن جنّي عن عناصر الحذف والزيادة والتقديم والتأخير في "باب شجاعة العربية: اعلم أنّ معظم

(1) عمارة، في التحليل اللغوي، مصدر سابق، ص: 44

(2) عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، مصدر سابق، ص: 88

(3) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الخانجي، مصر، ص: 40

(4) عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، مصدر سابق، ص: 88

ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف. الحذف قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته. فأما الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض نحو قولك: زيداً إذا أردت: اضرب زيداً أو نحوه. ومنه إيّاك إذا حذرته، أي: احفظ نفسك ولا تضعها، والطريق الطريق وهلاً خيراً من ذلك. وقد حذف الجملة من الخبر نحو قولك: القرطاس والله أي أصاب القرطاس. وخير مقدم أي: قدمت خير مقدم. وكذلك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرراً، أي: إن فعل المرء خيراً جُزي خيراً، وإن فعل شراً جُزي شراً.<sup>(1)</sup> فالعناصر التي أشار إليها ابن جنّي من حدوث حذف في المستويات اللغوية المختلفة، هي مشترك لغويّ عامّ بين جميع اللغات، كما أشارت إليه النظرية التوليدية التحويلية<sup>(2)</sup> ومن القضايا اللغوية التي حصل فيها حذف الآتي:

### الترخيم:

يدخل الترخيم في المستوى النحويّ، وهو يحدث في المنادى، حيث يحذف آخر المنادى في الأسماء المشهورة، والترخيم لا يحصل في حالة الاستغائة والمندوب، ويجب أن يكون الاسم المرخّم معرفة أو نكرة غير مقصودة، أي: الترخيم لا يحدث في حالة الإضافة، وذلك كما هو معروف يختلف إعراب المنادى في حالة الإضافة، يقول سيبويه " واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلاّ في النداء، إلاّ أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنّما كان ذلك في النداء لكثرتة في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء. واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف لأتّهما غيرُ مناديين ولا يرخّم مضاف ولا اسمٌ منونٌ في النداء من قبل أنّه جرى على الأصل وسلّم من الحذف، حيث أُجري مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب. يقول: إنّ المحذوف في الترخيم، إنّما يقع على النداء لا على الإعراب، وحين قلت: يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة، كنت إنّما حذفته هذا الإعراب، ومع ذلك، إنّما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم ولا يُحذف قبل أن تنتهي إلى آخره؛ لأنّ المضاف إليه من الاسم الأوّل بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت: الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم. ولا ترخّم مستغائاً

(1) ابن جنّي، الخصائص، ص: 2/ 360

(2) عمايرة، في نحو تراكيب اللغة، ص: 134



به إذا كان مجروراً؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه. ولا ترخّم المندوب؛ لأنّ علامته وإذا تثبت لم ترخّم لأنها كالتنوين. واعلم أنّ الحرف الذي يلي ما حذف ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً؛ لأنّك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنك حذف حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حذف على حاله؛ لأنّه ليس عندهم حرف الإعراب. وذلك قولك: يا حارث: يا حار، وفي سلمة: يا سلم وفي برثن: يا برث وفي هرقل: يا هرقل<sup>(1)</sup>.

ومع أنّ الترخيم يحدث في المستوى النحويّ، إلّا أنّه يدخل في المستوى الصرفيّ؛ وذلك لما يطرأ على البنية من تغيير، وذلك عن طريق الحذف، وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على تداخل المستويات اللغويّة مع بعضها بعضاً، وبالنتيجة، يجب أن لا يفصل بين المستويات اللغوية عند التحليل اللغويّ.

### التعويض:

يعدّ التعويض من القواعد التحويليّة العربيّة، وفي الخصائص أفرد ابن جنّي باباً خاصّاً بما سمّاه باب الاستغناء بالشيء عن الشيء، إذ تحدّث عن ظاهرة التعويض عند سيبويه، إذ قال: واعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتّى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتّة. فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (ودع)، و (وذر). فأما قراءة بعضهم (ما ودّعك ربك وما قلى) وقول أبي الأسود: (حتى ودّعته)، فلغة شاذّة، وقد تقدّم القول عليها. ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة، وعليها كسرت ملامح، وبشبهه عن مشبهه، وعليه جاء مشابهه وبليلة عن ليلاة، وعليها جاءت ليالٍ، وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد: في كلّ يوم ما وكلّ ليلاه، حتى يقول: كلّ راءٍ إذ رآه يا ويحه من جمل ما أشقاه! وهذا شاذ لم يسمع إلّا من هذه الجهة. وكذلك استغنوا بـ(ذكر) عن (مذكّر) أو (مذكير)، وعليه جاء مذاكير. وكذلك استغنوا بـ(أينق) عن أن يأتوا به والعين في موضعها، فألزموه القلب أو الإبدال فلم يقولوا: (أنوق) إلّا في شيء شاذّ حكاه الفراء<sup>(2)</sup>.

وسيبويه في هذا الباب يشمل البديل والإعلال والقلب، في باب التعويض، وهذا شائع بين علماء العربيّة في بدء الأمر، فلم يفرقوا بين التغيّرات الصرفيّة التي تحدث في بنية الكلمة والتعويض، ولربّما صحّ ذلك بأن يكون التعويض هو الباب الأعمّ، الذي يشمل التغيّرات التي

(1) سيبويه، الكتاب، ص: 2/ 23-241.

(1) ابن جنّي، الخصائص، ص: 1/ 265-266.

تحدث في البنية العربيّة مثل الإعلال والبدل والقلب المكانيّ إلى جانب التعويض بالكلمة والجملة.

وبذلك يكون التعويض من الأسس التي قامت عليه النظرية اللغويّة العربيّة؛ وذلك لأنّ علماء العربيّة قصدوا التعويض رعاية للأصل، إذ استعملوا التقدير والتعويض تمامًا كما في النظرية التحويليّة القائمة على قيم التعويض الرياضيّة، ولكن التطبيق عند العلماء العرب قائم على التطبيق اللغويّ<sup>(1)</sup>.

### التطبيق على أنواع التعويض في اللغة العربية :

التحويل (التعويض)	البنية الفرعيّة	البنية الأصليّة
----------------------	-----------------	-----------------

(1) الحموز ، عبد الفتاح (1987) ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى. ص: 5، 10.

وَعَدُّ (نقلت كسرة الواو إلى العين بعدها، ثم حذفت الواو الساكنة، وعوض منها التاء.)	عَدَّة	حذفت الواو وجاءت التاء المربوطة عوضًا عن فاء الكلمة.
إِقْوَام (نقلت فتحة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت العين ألفًا، فحذفت الألف الأصليّة)	إِقَامَةٌ	حذفت الواو وجاءت التاء المربوطة عوضًا عن عين الكلمة.
إِنّ المخففة تأتي معها اللام الفارقة تعويضًا عن إنّ الثقيلة	إِنَّ	تأتي اللام الفارقة لتفرق بين إنّ النافية وإنّ المخففة
جَوَارٍ	جارية جوارِي	التنوين العوض عن الياء
(قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ) <sup>(1)</sup>	(إِنَّا كُلٌّ فِيهَا) فالنون هنا اسم لأنها ضمير ، فحذف اختصارًا وعوض عنه بالتنوين	التنوين عوض عن كلمة واحدة

(1) سورة غافر آية 48

<p>(وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ) <sup>(1)</sup></p>	<p>فالتنوين هنا: ( وَيَوْمَئِذٍ ) أغنت عن جملة كاملة (ويوم ينتصر الروم على الفرس يفرح المؤمنون بنصر الله للروم على الفرس</p>	<p>النون تعويض عن الجملة</p>
<p>اللهم</p>	<p>يا ، أَمَّا بخير</p>	<p>هنا جاءت الميم عوضاً من حرف النداء المحذوف/أوجملة محذوفة</p>
<p>اسم</p>	<p>سمو</p>	<p>الاسم على المذهب البصريّ فيه تعويض الألف من لامه التي حذفت للتخفيف</p>

### الزيادة

يقصد بالزيادة إضافة صيغة صرفية إلى الجملة النواة، وتكون هذه الصيغة من الصيغ التي ينعتهما النحويون بالفضلات أو التتّمات، وكلّ زيادة في المبنى تعني زيادة في المعنى، مثال نقول: حضر أحمد، ثمّ نضيف (متجهماً)، فنرى هنا أنّ متجهماً تحمل معنى الحال نحوياً، ولكنّها في المستوى الصرفيّ تصنّف تحت باب الصفة، وهي من الأبواب التي تدخل تحت باب الصيغ التحويلية، بإضافتها إلى الجملة النواة تتحوّل الجملة من جملة توليدية إلى جملة تحويلية، ولعلّ ذلك يوضّح لنا مدى ارتباط الصيغة الصرفية بالحالة الإعرابية، وهناك أمثلة كثيرة في النحو

(1) سورة الروم آية 4

العربيّ، مثل اشتراط المصدرية في المفعول المطلق، ولعلّ التصنيف الصرفيّ مع التصنيف النحويّ يحدّد طبيعة المورفيم، إذ يصلح أن يكون في الجملة التوليدية (النواة)، أو بإضافته تصبح الجملة تحويلية، ومثال ذلك الأفعال غير الناقصة دائماً تأتي في الجملة التحويلية<sup>(1)</sup>.

### الحركات الإعرابية:

للحركات الإعرابية أهمية في تحويل وتحديد الصيغ، إذ تعدّ فونيمات أصلية يستعملها العربيّ ليعبّر عن معنى محدّد، ويتغيّر هذا الفونيم يصبح للصيغة معنى جديد، ويمثّل خليل عمارة على أثر الحركات الإعرابية في التحويل من معنى إلى آخر في باب التحذير كمثال: (الأسد) هنا يعرف المتلقّي أنّ هناك عناصر تمّ حذفها من الجملة، وأنّ الفونيم (الفتحة) له أثر كبير في تحديد المعنى لدى المتلقّي إلى جانب تحديد العناصر التي تمّ حذفها، إذ بوجود الفتحة،

يدرك السامع أنّ هناك أكثر من عنصر تمّ حذفه من الجملة، في الجملة الفعلية (الفعل والفاعل)، وفي الجملة الاسمية لا بد أنّ تكون الجملة تحويلية، وتمّ حذف أكثر من عنصر في الجملة، وبذلك تبرز الحركة الإعرابية في تحديد المعنى الدلاليّ بوساطة تحديد الرتبة النحوية، ولعلّ ربط بعض من العلماء الضمة بالإسناد، والفتحة بالنتيمات التي تدخل، له ما يسوّغه في بعض المواقع، إذ لا تأتي الفتحة مع المسند إليه في الجملة الفعلية، وبذلك تتبيّن فاعلية الحركات في تحويل الجملة من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى جديد<sup>(2)</sup>.

### النبر:

يعدّ النبر من المكونات الرئيسة التي تدخل في التحويل الصرفيّ للغة الإنجليزية واللغات الهندوأوروبية، والنبر هو أحد الفونيمات التي لها أثر في مبنى الكلمة، ولها أثر في معناها، ويكون ذلك بتقوية الصوت في كلمة معينة، والاختلاف في شدة الصوت يحدّد التصنيف الصرفيّ للكلمة، إن كانت الكلمة على سبيل المثال فعلاً أو اسماً، ولعلّ هذا واضح في اللغة الإنجليزية، على خلاف العربية، إذ لا تعتمد العربية في تصنيفها الصرفيّ على النبر، ولكن قد يجد المرء ما يسمّى بالتنغيم في الجملة العربية، إذ تتغيّر الجملة من جملة خبرية إلى جملة

(1) عمارة، في نحو تراكيب اللغة، ص: 97

(2) عمارة، في نحو تراكيب اللغة، ص: 161

استفهامية تبعًا لنوع النغمة، فإن كانت النغمة مستوية تكون الجملة خبرية، وإن كانت النغمة صاعدة تكون الجملة استفهامية<sup>(1)</sup>.

---

(1) بشر، علم الأصوات، ص: 189\_ 195

## المبحث الرابع

### جهود العلماء المحدثين:

أدى ظهور النظرية التوليدية التحويلية إلى إعادة النظر في تقييم النظرية اللغوية العربية، فبعدها بعدت الفجوة بين النظرية العربية، والمنهج الوصفي، جاءت أسس النظرية التوليدية التحويلية متقاربة مع أسس النظرية اللغوية العربية؛ ولذلك ظهرت دراسات عربية تشرح وجه الشبه بين النظرية اللغوية العربية التي صاغها العلماء العرب القدماء والتوليدية التحويلية، فظهرت دراسات عربية كثيرة حاولت وصف الظواهر اللغوية العربية على وفق معطيات النظرية التوليدية التحويلية، ومن أشهر مؤلفي هذه الدراسات محمد الخولي، وميشال زكريا، وعبد القادر الفهري، ومازن الوعر، وخليل العمایرة ونهاد الموسى<sup>(1)</sup>.

### الخولي:

يعد الخولي من أبرز الدارسين الذين وصفوا اللغة العربية بنحوها وصرفها، على وفق النظرية التوليدية والتحويلية، وذلك بالاستعانة بفرضية تشالز فلمور، التي قام فلمور بتطويرها عن نظريات تشومسكي، ومع أنّ هناك بعض الفروق بين نظرية فلمور والتوليدية التحويلية، استعمل الخولي نظرية فلمور، وعدّل فيها بما يتناسب وطبيعة اللغة العربية، فإنّ النظرية التوليدية التحويلية تبدأ بالتحليل اللغوي من البنية العميقة التي تحمّل المكوّن الدلالي الذي يعبر عنه بالبنية السطحية، وهنا قد تكون جملة أو مورفيماً، فالتوليدية التحويلية تركّز على تحليل الجمل. ولعلّ أهم ما يميّز دراسات الخولي، هو محاولته تعديل نظرية فلمور لتتواءم وطبيعة اللغة العربية، إلى جانب ذلك أنّه أشار إلى أنّ القواعد التحويلية ليست في أساسها قواعد تعليمية، بل هي قواعد لغوية<sup>(2)</sup>. والجدير ذكره أنّ إشارة الخولي إلى الفصل بين النحو التعليمي والنظرية جديرة بالاهتمام؛ إذ أغفل هذه النقطة كثير من الدارسين المحدثين، مما أدى إلى إعاقة تقدّم الدرس اللغوي العربي، فلو توجّهت الدراسات اللغوية في اتجاهين متوازيين في تحليل اللغة، الأوّل: يعتمد على دراسة اللغة بوصفها نظرية لغوية، والآخر: دراسة اللغة بوصفها مادة تعليمية، لما حدثت الفجوة بين النظرية اللغوية العربية، والمناهج اللغوية الحديثة.

(1) موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص: ٢٤٢

(2) الخولي، قواعد تحويلية، ص: 33

تناول الخوليّ دراسة الصرف مع المكون الصوتي، الذي يقع ضمن نطاق البنية السطحيّة، إذ عالج الخوليّ قضايا صرفيّة عربيّة تحت أبواب مختلفة، فهو يعالج على سبيل المثال الاسم من حيث كونه معرباً أو مبنياً تحت باب القوانين المعجمية (Lexical Rules)، وكثير من القضايا الصرفيّة عالجها تحت أبواب أخرى، وسنعرض بعضاً من هذه القضايا في المبحث التطبيقي<sup>(1)</sup>.

### ميشال زكريا:

ومن اللغويين العرب المحدثين الذين وصفوا النحو والصرف العربيّ في ضوء النظرية التوليديّة التحويليّة ميشال زكريا، إذ أصدر عدداً من المؤلفات تناول فيها المنهج التوليديّ والتحويليّ على المستويين النظريّ والتطبيقيّ. فقد ألف كتابين يشرحان النظرية التوليديّة التحويليّة، الكتاب الأول: شرح فيه النظرية، والآخر: حاول فيه تطبيق هذه النظرية على قواعد اللغة العربيّة (الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة، النظرية الألسنيّة) الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة، الجملة البسيطة)، وقام أيضاً بتأليف كتب عدّة تخصّص تطبيق القضايا الألسنيّة المختلفة، منها: (بحوث ألسنيّة عربيّة)، و(قضايا ألسنيّة تطبيقية)، و(مباحث في النظرية الألسنيّة وتعليم اللغة)، و(الملكة اللسانيّة في مقدّمة ابن خلدون)، وفي كتبه التطبيقية حاول معالجة كثير من القضايا اللغويّة العربيّة على وفق المنهج الألسنيّ الحديث، ويشير إلى أنّ المفاهيم الألسنيّة المتطورة ليست دخيلة على التراث اللغويّ العربيّ، ويدعو إلى إعادة النظر مجدداً في طرائق التحليل اللغويّ العربيّ<sup>(2)</sup>. فضلاً عن أنّه فصل بين النظرية اللغويّة، وطرق تعليم اللغة، فهو يرى أنّه يجب التمييز بين القواعد العلميّة والقواعد التربويّة؛ وذلك لأنّ القواعد التربويّة تهدف إلى تطوير معرفة المتكلم بقواعد اللغة، بينما القواعد العلميّة،

(1) الخولي، قواعد تحويلية، ص ١٢١

(2) من النقاط المهمة التي تناولها في تعليم اللغة الثانية أن لا تبدأ قبل الصف الثالث، وفي البداية يجب التركيز على المحادثة والكلام، وأيضاً يجب أن تدرس العلوم باللغة العربيّة؛ لذلك يجب الاهتمام بالترجمة، وتفعيل مجامع اللغة العربيّة في العالم العربيّ. زكريا، قضايا ألسنيّة تطبيقية، ص: 50. موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص: ٢٤٩.



مثل: قواعد التوليدية والتحويلية تصف قضايا اللغة العربية وتفسرها، وتفيدنا بما يجب أن ندركه عن اللغة من حيث هي تنظيم قواعد قائم بذاته، بالنتيجة، هي ليست قواعد تربوية<sup>(1)</sup>.

وصفوة القول فيما تناوله ميشال زكريا: إنه فصل بين دراسة اللغة على أنها نظرية علمية، وبين أساليب تدريس اللغة العربية، وهذه نقطة مهمة، فهو لا يطالب بإلغاء أبواب النحو والصرف أو تعديلها، وهو أيضاً لا يطالب أن تكون تحليلاته اللغوية مادة دراسية لغير المختصين، إنما يحاول تحليل قواعد اللغة العربية بطريقة تعتمد على النظرية التوليدية والتحويلية، ولعله يجوز للمرء في البحث العلمي أن يضع نظريته، ثم يسوق عليها الدلائل والعلل، فإن كان فيها فائدة بقيت واستمرت، وإلا كما قال الخليل " وإن سنح لغيري علة لما علته هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"<sup>(2)</sup>.

### عبد القادر الفاسي الفهري:

للباحث المغربي عبد القادر الفاسي الفهري أثر كبير في تطبيق القواعد التوليدية والتحويلية على قواعد اللغة العربية من نحو وصرف، فهو يرى أن العربية، كسائر اللغات، تطورت وتغيرت عبر القرون، وأن هناك ما يدل على أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي الموجودة حالياً بالنظر إلى كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية، ولكنه يهدف لوصف اللغة العربية الحالية واللغة العربية القديمة في إطار لسانيات مقارنة؛ لأن هناك ترابطاً بين هذه الأطراف الثلاثة<sup>(3)</sup>. وهو يرى أن خصائص اللغة العربية اللغوية ليست حكراً على العربية من دون سائر اللغات، كما قال بعض من العلماء العرب القدماء<sup>(4)</sup>، إنما تشترك بهذه الخصائص مع اللغات الأخرى؛ لذلك يمكن تطبيق المناهج الغربية، كالمنهج التوليدي التحويلي على اللغة العربية، وأن العلوم اللسانية العربية بحاجة للتطوير، وإعادة النظر في بعض القضايا اللغوية التي حللها القدماء، وذلك لوجود بعض القضايا اللغوية التي كانت موجودة قديماً، فاللغة العربية كسائر اللغات الأخرى، في حالة تطور مستمر كما ذكر سالفاً، فهناك أوصاف

(1) زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص: 9.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 66

(3) الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص: 34، 53

(4) الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص: 56. قول بعض من العلماء العرب: إن اللغة العربية توقيفية لأنها لغة القرآن الكريم، وإنما تختص بخصائص غير موجودة في اللغات الأخرى، وهذا النقاش لم يكن لدى العلماء العرب قط، بل وجد أيضاً في القرن الثامن عشر عند العلماء الغربيين.

لخصائص العربية التركيبية والصرفية والصوتية قد تغيّرت، فعلى سبيل المثال، اللغة العربية دعيت بلغة الضاد؛ لأنّ الضاد كانت تنطق فيها منحرفة بين الضاد واللام؛ واليوم تنطق بنحوٍ مختلف، لذلك يرى الفهري أنّ هناك معطيات لغوية ناقصة لدى القدماء، لأنّ النحو مهما كان حجمه، لا يكون من الشمولية بحيث يزودنا بجميع المعطيات، لأنّ اللغة تتطوّر، ونحتاج دائماً لنظريات ومناهج جديدة تواكب هذا التطوّر اللغوي<sup>(1)</sup>.

لذلك يرى الفهري أنّه يجب مزج النماذج الغربية بنموذج ينطلق من العربية بغية الوصول إلى نموذج يصف العربية وغيرها من اللغات، وقد أخذ على الوصفيين العرب نقدهم للنحويين القدماء، بلا محاولة منهم بتقديم البديل، بل، إنهم لم يقوموا بتحليل النصوص اللغوية الحديثة طبقاً للمناهج التي ارتأوها كما فعل القدماء، إذ رفض الوصفيون العلة، ونظرية العامل، والإعراب التقديري، وذلك لأنهم يرفضون الخروج من الشيء الملموس إلى الشيء المجرد، وهذا الخلاف الجوهرى بين المنهج الوصفي والمنهج التوليدي التحويلي، وهذا ما لاحظته الفهري<sup>(2)</sup>.

### مازن الوعر

لمازن الوعر أثر بارز في دراسة الصرف والنحو العربي على أساس المنهج التحويلي، إذ يأخذ على النحاة العرب عدم اهتمامهم بالوجه الدلالي لوصف التراكيب العربية، فهو يرى إمكانية إيجاد وصف شامل للتراكيب العربية بدمج النموذج التصنيفي الذي وضعه ولتر مع القواعد التوليدية التحويلية وتطبيقه على التراكيب اللغوية العربية<sup>(3)</sup>.

ولعلّ من اللافت للانتباه محاولة الوعر وصف النظرية العربية وتحليلها، على وفق قواعد النظرية التوليدية والتحويلية، من دون توجيه نقد أو الانتقاص من المجهود والنتائج التي توصل إليها العلماء المتقدّمون، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يعيد الوعر تحليل مفهوم المسند إليه والمسند في العربية، وذلك بتصنيف المركّبات في اللغة العربية لأربعة أنواع، وهي على النحو الآتي:

(1) الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص: ٥٤

(2) الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص: ٥٨

(3) ولتر كوك طور النظرية التوليدية التحويلية بالتركيز على المكون الدلالي التصنيفي عام 1979. إذ يركز هذا التصنيف على التمييز بين الصفات الخاصة بالاسم، والصفات الخاصة بالفعل، مثال ذلك: صافح خالد زيداً، فالفعل صافح يدل على الحركة كما أنه فعل متعدّد، بينما خالد اسم يدل على الفاعلية، وهو حي، بينما زيداً، يدل على موضوع حي. الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة، ص: 77.

التركيب الاسميّ: وهو الذي يبدأ بالمسند إليه (م أ) ويعدّ الركن الأوّل في الجملة، ثمّ يلحقه الركن الآخر، وهو المسند (م)، وهنا لا يقصد بالتركيب الاسميّ أن يبدأ التركيب بالاسم، إنّما المقصود البداية بالمسند إليه (م أ)، ومثال ذلك:

تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه.

لقد عدّ العرب هذا التركيب اسمياً، وذلك لوجود (م أ) في بدايته، وبغض النظر إن بدأ التركيب بالاسم أو الفعل، فلقد قسّم هذا التركيب على النحو الآتي:

(تسمع بالمعيدي) \_\_\_\_\_ (خير من أن تراه)

(م أ) (م)

أ. التركيب الفعليّ، وهو الذي يبدأ (م)، ثمّ يلحقه (م أ).

ب. التركيب الظرفيّ، وهو الذي يبدأ (م أ، م) و (م) يكون هنا ظرفاً

مثال: زيد في الدار.

ت. التركيب الشرطيّ، وهو الذي يتكون من تركيبين يعملان كتركيب

واحد، ولقد صاغ الوعر هذا التركيب على شكل معادلة:

(إذا ج 1 ..... إذن ج 2) ومثال ذلك:

(إذا أكرمت الكريم) (ملكته)

ج 1 ج 2

ومجمل القول في تجربة الوعر: إنّه حاول استعمال الرموز والمعادلات في شرح التحليل اللغويّ العربيّ، ولكنّه في أكثر آرائه لا يخالف المفهوم اللغويّ الذي وضعه العلماء المتقدّمون، ومثال ذلك المثال السابق، فعلى الرغم من أنّه قسّم التركيبات اللغويّة على أربعة أنواع، إلّا أنّه في النهاية أدراجها تحت التقسيمة اللغويّة، التي استعملها المتقدّمون، وهي المكوّن الاسميّ والمكوّن الفعليّ لـ (م أ، م) و (م، م أ)<sup>(1)</sup>.

### خليل عميرة

(1) الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص: 31-32

إلى جانب هؤلاء الباحثين قدّم خليل عميرة أبحاثاً تقوم على تقديم نظرية تشومسكي، بطريقة يمكن للمرء أن يقول: إنها أقرب للعربية، وذلك من خلال استعماله لبعض المصطلحات التوليديّة بمفاهيم جديدة، إلى جانب عرضه لبعض القضايا في ضوء الفكرة التوليديّة والتحويليّة بطريقة مختلفة عما يراه تشومسكي<sup>(1)</sup>.

ومن أهمّ الأمثلة التي يختلف فيها عميرة عن تشومسكي، تعريف الجملة التوليديّة فتشومسكي يعدّ الجملة التوليديّة هي الصورة الذهنيّة للجملة، والتي تكون بأقلّ العناصر، بينما عميرة تعريف الجملة التوليديّة بأنها " الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه" و عنده الجملة، إمّا توليديّة اسميّة أو توليديّة فعليّة<sup>(2)</sup>.

ومن القضايا التوليديّة التي يعيد تفسيرها عميرة في ضوء النظرية اللغويّة العربيّة، قضية التركيب الصرفيّ النحويّ، التي يطلق عليها تشومسكي ( Phrase Structure Grammar ) والتي تشرح في النظرية التوليديّة التحويليّة بالمثال الآتي:

The boy told me a story.

إذ يمثّل كلّ مورفيم مبنى صرفياً يضمّه ويضمّ غيره، فالمورفيم (The) هو أداة تعريف (T)، و (boy) اسم (N) ، و (told) فعل (v) و (me) ضمير (pron)، تتحدّ الأجزاء الرئيسة المكوّنات الرئيسة (I.C) لتكوّن (phrase Structures) (PS) فتتحدّ الأداة (The) مع الاسم (boy)، لتكوّن (NP)(Noun Phrase)، ويتحدّ العنصران اللذان يليان ليكوّن (verb Phrase) (VP).

يعيد عميرة شرح هذه القاعدة من قواعد التوليديّة التحويليّة بمثال عربيّ، ولا يبتعد فيه عن المفهوم الموجود في النظرية النحوية العربية، مثال ذلك:

(الطالب نقل الخبر.)

الطالب: ال + طالب = مبتدأ مرفوع.

نقل: نقل + هو = فعل ماضٍ/ والفاعل مستتر تقديره هو .

(1) أبو بكر، زكموط، الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، دراسة في فكر خليل أحمد عميرة، من خلال كتاب في نحو اللغة وتراكيبها، دراسة لنيل شهادة الماجستير، ص: 55

(2) عميرة، خليل (1987). في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، مكتبة المنار، الزرقاء. ص: 43، 53. موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص: ٢٨٨

الخبر: ال + خبر = خبر المبتدأ، الطالب.

نقل+ (هو) + ال + خبر = خبر المبتدأ، الطالب<sup>(1)</sup>.

هنا يحلّ عمارة الجملة العربية على وفق القواعد التوليدية، ولكنّها تبقى في إطار النظرية اللغوية العربية، ولعلّ ذلك من أهمّ سمات التحليل اللغويّ الذي اتبعه عمارة، وفي ذلك تقريب مقنع بين نظرية تشومسكي والنظرية اللغوية العربية، ولكن تبقى النظريات اللغوية الحديثة بعيدة عن الاستمرارية والتطبيق إلى حدّ ما؛ لأنّ النظرية اللغوية تحتاج إلى أمثلة لغوية، وبطبيعة الحال تفرض اللغة المطبقة عليها النظرية قواعدها، فيحدث أن تكون هذه النظرية صالحة فقط للغة التي طبقت عليها، وإن حاول تشومسكي في نظريته التوليدية والتحويلية صياغة قواعد كلية مشتركة بين جميع اللغات، وهو هنا يتحدّث عن القواعد الذهنية، وليس الأداء؛ لذا نجد عمارة عندما وصف الجملة بأنّها " الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه" يخالف مفهوم تشومسكي للجملة التوليدية، إلى جانب أنّ عنده الجملة إمّا توليدية اسمية أو توليدية فعلية، وهو بذلك يخالف الجملة النواة الموجودة في اللغات الجرمانية، كالإنجليزية والسويدية، فهذه اللغات لا يمكن أن يحسن السكوت على جملة لا تحتوي فعلاً، بينما في العربية، فهناك جملة اسمية تتكوّن فقط من اسمين؛ لذلك أخذ بعض الدارسين على عمارة تعريفه للجملة التحويلية، التي ابتعد فيها عن الصورة الذهنية، ليقترّب من الأداء الذي هو غير مشترك بين جميع اللغات، كما عرّف تشومسكي الجملة التحويلية<sup>(2)</sup>.

وخلاصة القول في تجربة عمارة: إنّ التزم النظرية اللغوية العربية، ولم يحاول تطبيق قواعد لغة أخرى على العربية، بل على العكس من ذلك، قام بتغيير بعض من قواعد النظرية التوليدية والتحويلية، لتحاكي أسس التعيد اللغويّ العربيّ، وهذا ما يجب اتباعه في التحليل اللغوي، فاللغة هي التي تفرض قواعدها، ولكن يبقى الربط مطلوباً بين العربية والدراسات اللغوية الحديثة، وهذا ما فعله العمارة.

ومجمل القول: إنّ الجهود المبذولة في دراسة النظرية التوليدية التحويلية برؤية عربية، لم تكن مقتصرة على هؤلاء العلماء، فهناك على سبيل المثال لا الحصر تَمّام حسان، ونهاد الموسى، وغيرهم من الدارسين، ولكن أغلب جهود هؤلاء العلماء كانت منصّبة على المقابلة بين

(1) عمارة، خليل (1984). في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ص: 63

(2) تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص: 149

النظرية التوليدية التحليلية والنظرية العربية، فلم تكن تجاربهم شاملة وعميقة، مثل عمارة والفهرري على سبيل المثال لا الحصر<sup>(1)</sup>.

### تمام حسان

ولعل اللافت للانتباه والتساؤل، تجربة الدكتور تمام حسان، وذلك من خلال تحوله من النظرية الوصفية إلى النظرية التوليدية التحليلية، فهذا هو يقول في إحدى مقالاته عن النحو التحليلي: " من الواضح أنّ النحو العربي لم يكن بعيداً عن الأفكار الأساسية الموجودة في النحو التحليلي، بدليل أنّ كلّ تطبيق على مذهب النحو التحليلي، إنّما تمّ في هذا العرض بالاستناد إلى قواعد النحوية العربية، بل، إنّ علماً شامخاً من أعلام تراثنا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حين فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم للمعاني في النفس وهو نفسه البنية العميقة عند تشومسكي، ويذكرنا كلامه في الترتيب والبناء والتعليق بقواعد التحويل، أمّا البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أنّ التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق<sup>(2)</sup>".

ولعلّ التساؤل الذي يطرح نفسه، لماذا لم تطرح هذه القضايا اللغوية الموجدة لدى العلماء المتقدمين من ذي قبل؟ بل، إنّهُ عندما خالفت النظرية الوصفية النظرية اللغوية العربية، بدأنا بنقد إرثنا اللغوي، وعندما ظهرت نظرية جديدة خالفت الوصفية، وأثبتت ضعفها في كثير من القضايا، رجعنا إلى تراثنا اللغوي، وقلنا: إنّ هذا كان موجوداً عندنا، لماذا لم نكن نحن السابقين في إبراز هذه النظرية؟ طالما أسسها موجودة لدينا.

### **المبحث الخامس: الصرف التوليدي والتحليلي التطبيقي:**

(1) موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص: 296

(2) حسان، تمام (1976) تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، المغرب، ص: 114. كانت هناك وجهة نظر أخرى لتمام حسان في النظرية اللغوية العربية المبنية على الأساس المعياري، ولعل كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية، من أهم كتبه التي تعبر عن وجهة نظره بالأسس المعيارية التي كانت ترفضها المدرسة الوصفية، وفي مبحث الوصفية ناقشت الدراسة بعضاً من هذه المسائل.

## الأصلية والفرعية في الصرف العربي:

تعد مسألة الأصلية والفرعية ركيزة مهمة في التقعيد اللغوي للغة العربية، وقد ظهرت هذه المسألة في مرحلة متقدمة من تاريخ التقعيد النحوي والتقعيد الصرفي للغة العربية، ونكاد نرى هذه المسألة واضحة في أقدم كتاب نحوي وصل إلينا<sup>(1)</sup>، وبذلك تعدّ قضية الأصلية والفرعية من الأسس المشتركة بين النظرية العربية والنظرية التحويلية، حيث أشار التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها الآتي<sup>(2)</sup>:

### أصل التجرد من العلامة (marked):

تعدّ العلامة من أهم قضايا الأصل والفرع في اللغة العربية، إذ يجتمع علماء العربية القدماء على أن الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى العلامات؛ لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة؛ ولأنّ العلامة تخصيص والعام أصل للخاص، ولأنّ العلامة تجعل اللفظ مركباً والبسيط أصل للمركب، ولأنّ العلامة طارئة والطارئ فرع الأصل الأول<sup>(3)</sup>.

يعدّ جمهور اللغة التذكير أصلاً والتأنيث فرعاً؛ وذلك لأنّ لفظ التأنيث في أغلبه تدخل عليه علامة تفرّقه عن الألفاظ التي تختصّ بالتذكير، يقول سيبويه: "اعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأنّ المذكر أول، وهو أشدّ تمكناً، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى"<sup>(4)</sup>.

ولقد ذكر السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في النحو، نقلاً عن النحاس الذي ذكر ما نقله عن ابن جنّي في خطه، ما مفاده: إنّ العلامات من خصائص الدلالة التي تأتي لأغراض يريدونها المتكلم، وهي فرع عن الأصل الذي أخذت منه، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: "وجدت ذلك بخطّ علي بن عثمان بن جنّي عن أبيه قال: بدليل أنك تقول في المذكر: قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة، فجنّت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: رأيت رجلاً، فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: رأيت

(1) الملخ، حسن خميس (2001). نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر، عمان. ص: 71

(2) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: ١٤٤

(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1990) الأشباه والنظائر في النحو، المحقق: غريد الشيخ، الناشر: دار الكتب العلمية. ص: ٢٧٨

(4) سيبويه، الكتاب. ص: 22

الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال، أدخلت عليه السين؛ لتدلّ بها على استقباله، وذلك يدلّ على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة<sup>(1)</sup>. وكما هو معروف، فإنّ علامتي التانيث في العربية الألف والتاء، وبذلك فإنّ الألفاظ التي تكون فرعية تكون ألفاظاً ذات علامة (marked)، والألفاظ غير المعلمة هي الأصل، ومثال ذلك في العربية ظاهرة التنكير والتانيث.

العلامة	الفرع	الأصل
التاء المربوطة	معلّمة	معلّم
التاء المربوطة	قائمة	قائم

وتعدّ النكرة أصل للمعرفة، يقول السيوطي: " رأيت رجلاً، فلا يحتاج إلى علامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت رأيت الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير<sup>(2)</sup>."

العلامة	الفرع	الأصل
ال التعريف	المعلّم	معلّم
ال التعريف	القائم	قائم

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص: 179/4

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص: 282/2



وبذلك تنبّه العلماء العرب لقضية الأصل والفرع في تحليل ووضع أسس النظرية اللغوية العربية، وتختلف نظرية الأصل والفرع بين اللغات، ففي الإنجليزية على سبيل المثال يعدّ الفعل المضارع هو الأصل؛ لأنه مجرد من أيّ علامة (jump) يقفز، وتضاف علامة مميزة للأفعال القياسية (ed) (jumped) لتصبح فعلاً ماضياً، ولكن العربية تختلف فالعلامة الإضافية تزداد للفعل المضارع، ويعدّ الفعل الماضي هو الأصل؛ لذلك عدّته المدرسة الكوفية هو أصل الاشتقاق، وبذلك تختلف القواعد بين اللغات، وهي التي أشار إليها تشومسكي بالبنية السطحية، ولكن تتشابه في أصل التعييد أي البنية العميقة. ومن القضايا التي تتشابه في البنية السطحية والبنية العميقة في اللغة العربية والأمثلة التي طبقها تشومسكي على اللغة الإنجليزية، قضية المفرد والمثنى والجمع، إذ يعدّ المفرد أصل للمثنى والجمع، لأنّ المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد، في حين يحتاج المثنى والجمع إلى علامات تفرّق بين المفرد والمثنى والجمع، ولعلّ هذه الظاهرة اللغوية موجودة في أغلب اللغات، وإن اختلفت العربية عن سائر اللغات بتفرّدتها بالمثنى، نرى اللغات الهندوأوروبية ولا سيما الجرمانية تضيف علامات لتدلّ على الجمع، ففي الإنجليزية تضاف (S) في الجمع القياسي، وفي اللغة السويدية هناك قواعد خاصة بالعلامات التي تضاف للمفرد<sup>(1)</sup>.

### القوانين المفرداتية والعلامة

إلى جانب التشابه في أسس التعييد بالنسبة إلى العلامات التي تحدّد طبيعة بنية الكلمة يقابلها ما يعرف بالقوانين المفرداتية - بحسب مصطلح الخولي - في النظرية التوليدية والتحويلية، إذ تعمل على تحديد الأسماء من حيث التذكير والتأنيث، وتكون الكلمة مصحوبة بإشارة (+) وهذه الإشارة تعني ميزة موجبة. فإذا وصفنا كلمة (كتاب) بأنّها (+ مذكر)، فهذا

(1) هنا الأمثلة من لغات مختلفة وذلك لتحاكي النظرية الأخيرة التي طرحها تشومسكي في وجود أسس مشتركة بين جميع اللغات التي تشترك في البنية العميقة وتختلف في البنية السطحية، وذلك استناداً للتصور الأولي في اللغة، فتشومسكي يرى أن اللغة هي ملكة تولد مع الإنسان، فهي كالآلة أو الحاسب المجهز لاستقبال المدخلات التي يدخلها الإنسان عليه من بيئته وأصواته؛ لذلك الأسس اللغوية في كل اللغات متشابهة، لذلك يسعى العلماء لنقصي هذه الأسس، ولذلك جاء كتاب تشومسكي الأخير حول القواعد المشتركة.

يعني أنّ (كتاب) تتّصف بالتذكير. وقد تكون مصحوبة بإشارة (-)، وهذه تعني ميزة سالبة. فإذا وصفنا كلمة (بنت) بأنها (- مذكر)، فهذا يعني أنّها ليست مذكراً<sup>(1)</sup>.

ويرى الخولي أنّ هناك كلمات كثيرة تدخل تحت الاسميّة الموجبة مثل:

اسم : جميع الكلمات في هذا الجزء أسماء.

ضمير: كلمة (كتاب) هي - ضمير أي: إنّها ليست ضميراً، ولكن كلمة (هو) + ضمير، على الرغم من أنّ كليهما + اسم. وبالطبع هذه الميزة لازمة في المرحلة التالية من القوانين، ألا وهي القوانين التحويليّة.

وبذلك نرى أنّ التوليديّة التحويليّة تنزع لوصف اللواحق واللواحق التي تدخل في مجال البنية السطحيّة.

مفرد: كلمة (رجل) + مفرد، لكن (رجال) هي \_ مفرد. وبالتطبيق نفسه مع المثني، والجمع، والمعرفة، والمذكر، والمؤنث، وبذلك فإنّ العلامة هنا تحدّد بالرموز الرياضيّة، وذلك من أساليب النظرية التوليديّة والتحويليّة، التي قعدت على أسس رياضية؛ لكي تحاكي البرمجيات الحاسوبية<sup>(2)</sup>.

### القلب المكاني (metathesis) :

يعدّ القلب المكانيّ من الظواهر اللغويّة المشتركة بين اللغات المختلفة، وتأتي هذه الظاهرة ضمن قضيّة الأصليّة والفرعيّة، ولقد عرّف النحويّون القدماء القلب المكانيّ، بأنّه تغيّر ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقديم بعض أحرفها على البعض الآخر، لضرورة لفظيّة،

(1) الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص: 65

(2) الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص: 65

أو للتوسّع، أو التخفيف، ويظهر القلب المكانيّ -عند النحويّين القدماء- هو أن يظهر مصطلح القلب المكانيّ في النظرية التوليدية التحويلية باسم (metathesis)<sup>(1)</sup>.

وتكاد هذه الظاهرة موجودة في كلّ لغات العالم، ولكنّ الفرق يكمن في وجود قواعد تضبط هذه الظاهرة، أو عدم وجودها، وفي اللغة العربيّة توجد تعليقات وقواعد واضحة، توضح لنا ظاهرة القلب المكانيّ في الكلمة، بينما في اللغات الأخرى كالإنجليزية والسويدية، لا يوجد قواعد تحكم هذه الظاهرة، والتعليل الذي تقدّمه النظرية التوليدية التحويلية في شرح القلب المكانيّ في اللغة الإنجليزيّة، يندرج تحت باب الأصل والفرع، وهو مُكوّن أساسي في النظرية التوليدية التحويلية<sup>(2)</sup>.

وتعد قضية القلب المكانيّ من القضايا التي بحثها القدماء من حيث الأصل والفرع، إذ شرح القدماء هذه القضية بالتفصيل، وبحثوا في أسبابها وفي طرق معرفة الأصل، ويعدّ سيوييه من أوائل العلماء الذين بحثوا قضية القلب المكانيّ، إذ يقول سيوييه في تصغير المقلوب: "اعلم أنّ كلّ ما كان فيه قلبٌ لا يردّ إلى الأصل؛ وذلك لأنّه اسم بني على ذلك كما بُني ما ذكرناه على التاء، وكما بُني قائلٌ على أن يبذل من الواو الهمزة، وليس شيئاً تبع ما قبله كواو (موقن) وباء

(1) الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيوييه، ص: ١٢١. الراجحي، عبده (1979) النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط1. ص: 143

(2) أصل هذا المصطلح في الإنجليزية، مأخوذ من اللاتينية، حال كثير من المصطلحات العلمية واللغوية في اللغة الإنجليزية، ومعناه إعادة ترتيب الأصوات أو المقاطع في الكلمة، ويفسر العلماء وجود هذه الظاهرة في اللغة الإنجليزية للتطور التاريخي للغة، والذي يحدث نتيجة لفظ الكلمة الأصلية بطريقة خاطئة، ومن ثم يتداول الناس اللفظ الخطأ، ليحل بعد ذلك مكان الكلمة الصحيحة، ومثال ذلك في الإنجليزية:

(ask \ bird) (aks \ bryd)

ومثال ذلك في السويدية:

(. Andreas \ Anders) (Kerstin \ Kristin)

Druce Hayes and Donca steiadePhonetically Based

Phonology, Cambridge university, press 2009 ص117

قيل ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير كما تثبت الهمزة في (أدور) إذا حقرت وفي (قائل). وإنما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء. ومثل ذلك أينق، إنما هو أنوق في الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقرت قلت: لويث وشويك وأيينق. وكذلك لو كسرت للجمع لقلت: لواتٍ وشواكٍ وكذلك مطمئنٌ إنما هي من طأمنت فقلبوا الهمزة. ومثل ذلك القسيُّ إنما هي في الأصل القوس فقلبوا كما قلبوا أينق<sup>(1)</sup>.

وبذلك نرى حرص سيبويه على ذكر أصل الكلمات التي حصل فيها قلب، ولقد تنبه العلماء القدماء لظاهرة الأصل في القلب المكاني، فمن الصرفيين العرب يرى بأن كل لفظين من أحرف واحدة جاء لمعنى واحد وفيهما تقديم أو تأخير؛ يكونان كلاهما أصلاً قائماً بنفسه، ولكن أكثر اللغويين يقولون: بأنه من المستبعد ارتجال لفظين متقاربين لمادة واحدة، فهؤلاء يذهبون إلى أن المقلوب هو فرع من الأصل الموضوع في اللغة، ولا ارتجال في اللفظ الآخر، وثمة أمثلة كثيرة في اللغة تبين ما هو أصل وفرع في اللغة، وذلك اعتماداً على أسس وقواعد لغوية منها:

- 1 \_ (معرفة الكلمة الأصل بلحاظ المصدر، فمثال ذلك (ناء/ يناء) و (نأى/ يئأى)، فالمصدر هنا (النأي)، ولم يأت من لفظ (ناء) مصدر آخر؛ وبذلك تكون نأى هي الأصل.
- 2 \_ قلّة استعمال الفرع، وغلبة الأصل، ومثال ذلك (أدر) مقلوب عن (أدور) في جمع (دار)، و (أدر) أقل استعمالاً من (أدور).
- 3 \_ معرفة القلب بوجود علة لغوية، إذا بقيت على الأصل، ومثال ذلك (جاء) اسم الفاعل من (جاء) أصلها "جياً" على وزن "دراً"، واسم فاعلها أصله "جايئ" على وزن "دارئ"، لكن الفعل "جياً" تعرض للإبدال فصار "جاء"، ومن جانب آخر، فقد تعرض اسم الفاعل "جايئ" إلى القلب المكاني فصار "جائي" على وزن "قاضي" ويرى الخليل أن ثمة قلباً حصل هنا؛ وذلك لامتناع جواز اجتماع الهمزتين في آخر الكلمة<sup>(2)</sup>.

- 4 \_ وجود ظاهرة لغوية في الكلمة ليست من صفتها، ومثال ذلك: كلمة (أشياء) فهي ممنوعة من الصرف مع أنه لا يوجد مسوغ لمنعها من الصرف على هيئتها الفرعية، فلذلك لها صيغة أصلية منعها من الصرف، فأصلها (شياء) على وزن (فعلاء) كحمراء، فحصل هنا

(1) سيبويه الكتاب، ص: 271/

(2) الحديثي، أبنية الصرف ص: 125

تقديم، إذ تقدّمت فيها الهمزة التي هي لام الكلمة في موضع (الفاء)، فصارت (أشياء) على وزن (لفعاء) فمنعها من الصرف نظرًا إلى الأصل فعلاء.

### الاشتقاق:

تعدّ ظاهرة الاشتقاق من أهمّ خصائص اللغة العربيّة، وقد درس العلماء القدماء هذه الظاهرة دراسة وافية، واختلفت المدرسة الكوفيّة والمدرسة البصريّة في أصل الاشتقاق، إذ عدّت المدرسة البصريّة المصدر أصل الاشتقاق، بينما عدّت المدرسة الكوفيّة الفعل الماضي أصل الاشتقاق، وذهب السيرافيّ إلى أنّ المصدر أصل للفعل وحده، وأنّ الفعل أصل لسائر المشتقات<sup>(1)</sup>.

وذهب الكوفيّون إلى أن المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه.

أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا: إنّ المصدر مشتقّ من الفعل؛ لأنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتدلّ لاعتلاله، ألا ترى أنّك تقول: "قَآوَمَ قِوَامًا" فيصحّ المصدر؛ لصحّة الفعل، وتقول: "قَامَ قِيَامًا" فيعتدلّ؛ لاعتلاله؛ فلمّا صحّ لصحّته واعتدلّ لاعتلاله دلّ على أنّه فرع عليه.

وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ المصدر أصل للفعل أنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معيّن، فكما أنّ المطلق أصل للمقيّد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أنّهم لمّا أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلّها، لا اختصاص له بزمان من دون زمان، فلمّا لم يتعيّن لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقّوا له من لفظه أمثلة تدلّ على تعيّن الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضية، وحاضرة، ومستقبلية؛ لأنّ الأزمنة ثلاثة؛ ليختصّ كلّ فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة؛ فدلّ على أنّ المصدر أصل للفعل<sup>(2)</sup>.

(1) الأنباري، ابو البركات (٢٠٠٢)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، ص: 5، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص: 254

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص: 5-6

ومع الاختلاف بين المدرسة البصريّة والمدرسة الكوفيّة، إلّا أنّ المدرستين أجمعتا على وجود أصل للمادّة اللغويّة، وهذا ما قالت به النظريّة التوليديّة التحويليّة، فالخلاف هنا على تحديد الأصل والفرع قضية مهمّة في النظريّة اللغويّة العربيّة، وهو يوافق رأي المنهج التحويليّ، الذي يرى أنّ قضية الأصليّة والفرعيّة قضية أساسيّة في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى البنية السطحيّة<sup>(1)</sup>.

ومن الأمثلة الصرفيّة التي تدخل في مجال البنية العميقة قضية المشتقات التي تعمل عمل الفعل، ويطلق عليها مصطلح (النعته)، إذ يأخذ النعت في نظر ميشال زكريا موقعه في البنية العميقة؛ لأنّه يعمل عمل الفعل، لذلك قام بوضع قاعدة تجمع بين الفعل والنعت اللذين يقومان بالعمل نفسه في الجملة، ومثال ذلك في الجمل الآتية:

- |    |                 |
|----|-----------------|
| أ. | ضارب زيد الولد. |
| ب. | جالس الرجل.     |
| ت. | قتل الرجل.      |
| ث. | كريم الرجل.     |

وبذلك يصنّف ميشال زكريا اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، والصفة المشبّهة، أي: المشتقات العاملة عمل الفعل، تحت باب (النعته). ولعلّ ذلك يخدم قضية طبيعة شكل الأفعال في اللغة العربيّة، حيث أشار بعض من الباحثين، إلى أنّ اللغة العربيّة لا تحتوي على صيغ أفعال كثيرة مقارنة مع اللغات الأوروبيّة، ولكن باستطاعة المرء أن يقول: إنّ هناك صيغاً عدّة في العربيّة تعمل عمل الفعل، مثل المشتقات، واسم الفعل، إلى جانب التنوّع الزمني الذي يحمله الفعل المضارع. وبذلك تعدّ المشتقات العاملة عمل الفعل، وأسماء الأفعال من البنى العميقة في التحليل التحويليّ؛ وذلك لأنّها تعمل عمل الفعل<sup>(2)</sup>.

ومن الأمثلة الصرفيّة التي تدخل في باب البنية السطحيّة عملية إصاق الضمير بعنصر كلاميّ، ويدخل هذا في باب التصريف وليس الاشتقاق في اللغة العربيّة، حيث تقع زوائد

(1) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة دكتور حلمي خليل ص: ٣٣. زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربيّة، ص: ١٥، الراجحي، النحو والدرس الحديث، ص: 144

(2) زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربيّة، الجملة البسيطة، ص: 27-28

التصريف عادة على حدود الكلمات، في حين يؤثر الاشتقاق في متن الكلمة، وتعدّ مسألة التفريق بين التصريف والاشتقاق من المواضيع الشائكة في اللغات الأخرى غير العربيّة؛ وذلك لأنّ عمليات التصريف والاشتقاق تستعمل - في هذه اللغات - آليات تكوين الكلمات نفسها من إصاق وحذف، بينما في العربيّة يختلف ذلك كما أشرنا سابقاً<sup>(1)</sup>.

يعدّ إصاق الضمير في موقع المفعول به بالفعل، من الخصائص اللغويّة العربيّة التي تدخل في باب اتصال البنية العميقة بالبنية السطحيّة، ويكون شكل الضمير المتّصل في البنية السطحيّة مع البنية العميقة (درَس، درس)، بوساطة التمثيل الآتي:

الضمير	الجنس	العدد	في موقع الفاعل	في موقع المفعول به
المتكّم	مذكّر	مفرد	تُ/درستُ	ي/درّسني
	مؤنّث	جمع	نا(درسنا)	نا(درّسنا)
المخاطب	مذكّر	مفرد	تَ/ درستَ	كُ(درّسك)
		مثنّى	تا/درستما	كما/درّسكما ا
		جمع	تم/درستم	كم/درّسكم
	مؤنّث	مفرد	تِ/ درستِ	كِ/درّسكِ
		مثنّى	تما/درستما	كما/درّسكما ا
		جمع	تُنّ/درستنّ	كنّ/درّسكنّ

(1) نبيل، اللغة والحاسوب، مصدر سابق، ص: 263

الغائب	مذكر	مفرد		هـ/درسة
		مثنى	ا/درسا	هما/درستهم ا
		جمع	وا/درسوا	هم/درستهم
	مؤنث	مفرد	-	ها/درسها
		مثنى	تا/درستا	هم/درستهما
		جمع	نّ/درسنّ	هن/درسنّ ن

### القياس الصرفي :

القياس في اللغة هو التقدير، إذ يقال: قاس الشيء يقيسه قَيْسًا وَقِيَّاسًا إذا قَدَّره على مثاله<sup>(1)</sup>، واستعمال اللغة العربية في عمومها هو قياس استعماليّ، والقياس عند الوصفيين هو محاكاة لغة لصيغة لغويّة في لغة أخرى تخرج بالصيغة الأولى عن مسارها العادي، وتسقطها من دائرة نفوذ القانون الصوتي الذي كان يمكن في العادة أن تخضع له، أي: القياس عندهم مهتم أكثر بالجانب الصوتي<sup>(2)</sup>.

ومن أهمّ أسس النظرية التوليدية، مفهوم التوليد (generativ) أي التوليد المرتبط بالتوليد الرياضي، والقائم على التعويض والتقدير<sup>(3)</sup>، وهو مرتبط مع فكرة الأصل والفرع، وهي القاعدة نفسها القائمة عليها فكرة القياس الصرفي عند اللغويين العرب، فالقياس في منظور اللغويين العرب عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة،

(1) ابن منظور، لسان العرب: 178/ الجزء السادس

(2) ماريوباي، أسس علم اللغة ص: 264

(3) زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص: 44



وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إحقاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. والقياس عند العلماء العرب نظرية قائمة على أربعة مبادئ، وهي الأصل، والفرع، والعلة، والحكم<sup>(1)</sup>.

وقد بدأ القياس في الصرف والنحو العربي منذ زمن متقدم في نشأة النحو العربي، إذ عرف عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (171هـ) أنه أول من مدّ القياس، وكان أشدّ تجريداً للقياس<sup>(2)</sup>، وقد اكتمل القياس على يد الخليل بن أحمد وسيبويه في كتابه الكتاب، والقياس ركيزة مهمة في تعويد النظرية العربية، إذ استعملت المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية القياس، ولكن بطريقة منهجية مختلفة، فالكوفيون يأخذون بكلّ مسموع، فيقيسون على الشاذّ، والمثال الواحد ويجعلون منه أصلاً. وأمّا البصريون، فلا يلتفتون إلى كلّ ما سمع، ولا يقيسون على المثال الواحد، ولا يتخذونه أصلاً، ويمتنعون من القياس على الشاذّ<sup>(3)</sup>.

وينقسم القياس على ثلاثة أقسام :

1\_ قياس العلة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل.

2\_ قياس شبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل .

3\_ قياس الطرد: وهو وجود الحكم مع فقدان الإحالة (المناسبة) في العلة.

ومن أمثلة القياس اللغوي في النظرية التوليديّة والتحويليّة، قواعد التحويل، وقد درست هذه القواعد في المبحث الثالث.

(1) الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (1957)، الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، الطبعة الأولى، ص: 93

(2) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص: 14

(3) الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص: 150

الفصل الرابع:

المنهج التطبيقي

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول:

تمهيد للمنهج التطبيقي

المبحث الثاني:

الصرف التعليمي

المبحث الثالث:

جهود المحدثين في وضع المناهج التعليمية

المبحث الرابع:

اللسانيات الحاسوبية

المبحث الخامس:

جهود المحدثين في اللسانيات الحاسوبية في المستوى الصرفي

المبحث السادس:

الخصائص الصرفية وتقنيات الحاسوب

### منهج اللغة التطبيقي: تمهيد

ظهر مصطلح علم اللغة التطبيقي في الأربعينات من القرن العشرين، وجاء ظهوره نتيجة حاجة الجامعات الغربية لمنهج عملي تطبيقي يعلم اللغة الإنجليزية على أنه لغة ثانية، لذلك كان أول ظهور له في معهد تعليم اللغة الإنجليزية بجامعة (ميتشجان)، وكان هذا المعهد يصدر مجلة بعنوان (تعلّم اللغة \_ مجلة علم اللغة التطبيقي)، ثم بعد ذلك انتشر هذا المذهب، وتأسس الاتحاد الدولي لعلم اللغة التطبيقي سنة (1964م)، وقد اختلف العلماء في المجال الذي يختصّ به هذا العلم، فهناك من عدّ [علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة التقابلي، وعلم

اللسانيات الحاسوبية، وتعليم اللغة الأجنبية،...] كلّ هذه العلوم وأكثر تندرج تحت علم اللغة التطبيقي<sup>(1)</sup>.

ولعلّ الكثير من العلوم السابقة أصبحت علومًا مستقلة، لها مجالها وعلماؤها، مثل علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، فعلم اللغة الاجتماعي على سبيل المثال يدرس اللغة من حيث علاقتها بالمجتمع، أو العلم الذي يقف على القوانين التي تخضع لها الظاهرة اللغوية في حياتها وتطورها وما يصيبها من شؤون الحياة، وما تحمله هذه اللغة من طوابع الحياة التي يحيها المتكلمون وطرائق الاستعمال اللغوي التي يكتسبها الإنسان من المجتمع<sup>(2)</sup>.

وبذلك يعدّ تعليم اللغة سواء لأبنائها أم لغير الناطقين، من أهمّ مجالات علم اللغة التطبيقي، حيث يرى شارل أنّ اللسانيات التطبيقية، المتمثلة في تعليم اللغة، سواء كانت لأبنائها، أم لغير الناطقين بها، في علاقة تبعية مع اللسانيات البحتة شأنها شأن تقنيات المهندس والطبيب في علاقتها مع معطيات العلوم الأساسية التي يقوم عملها عليها، وأنّ تطبيق معطيات اللسانية النظرية على المشكلات العملية التعليمية، التي يتصدّى لحلّها، خليق بأن يرفد الأسس المعرفية لللسانيات النظرية ويحددها، وهو يرى أنّ هذا العلم يحتاج لجهود كبيرة، لكي يتم تحقيق حالة من التوازن بين العلم النظري وتطبيقاته العملية<sup>(3)</sup>.

وبذلك فإنّ علم اللغة التطبيقي لا يعتمد فقط على الأسس العلمية النظرية المعتمدة على النظريات اللغوية، إن كانت البنيوية أو التوليدية والتحويلية النظرية، وإنّما يعتمد أيضًا على الجانب التطبيقي، الذي يتمثّل بتعليم اللغة، وهنا جاء الخلط بين العلم التطبيقي للغة والعلوم الأخرى؛ لأنّ العلم التطبيقي مرتبط بالدرجة الأولى بتعليم اللغة، والتعليم بحدّ ذاته يخضع لعوامل نفسية، واجتماعية، وتربوية، لذلك أدرجت هذه العلوم في البداية تحت مصطلح علم اللغة التطبيقي، ووظيفة هذا العلم توصيل اللغة وتعليمها بطرق علمية، مع الاستعانة بالعلوم اللغوية الاختصاصية الأخرى، على سبيل المثال، يتناول علم اللغة النفسي السلوك الفردي للكلام، وطريقة اكتساب اللغة، والطريقة التي يتمّ بها أداء اللغة، ثمّ يقدم علم التربية النظريات التي تصف الطريقة التعليمية، وبذلك فإنّ علم اللغة التطبيقي يستثمر النظريات والعلوم اللغوية

(1) الراجحي، عبده (1995). علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ص: 8

(2) نهر، هادي، (1988 م). علم اللغة الاجتماعي عند العرب، الجامعة المستنصرية. ص: 25

(3) بوتون، شارل (1998)، اللسانيات التطبيقية، ترجمة قاسم المقداد، الوسيم للنشر، دمشق. ص: 8

الأخرى في تعليم اللغة، وفي حلّ المشكلات التي تتعلّق باللغة، التي تعجز النظريّات اللغويّة على حلّها<sup>(1)</sup>.

وبذلك يمثّل علم اللغة التطبيقيّ جسراً قوياً بين عدد من العلوم، التي ترتبط بالعملية التعليميّة؛ وذلك لأنّ تعليم اللغة شبكة معقّدة تتداخل فيها مقوّمات ومعلومات تنتمي إلى حقول علميّة مختلفة، فالمناهج اللغويّة التي كانت سائدة قبل ظهور المنهج التطبيقيّ، هي مناهج نظريّة، تقوم إمّا على الوصفيّة أو المعياريّة، وهذان المنهجان يقومان على نظريّات وفرضيّات، بينما المنهج التطبيقيّ ليس لديه نظريّة معيّنة تصف اللغة أو تحلّلها، فالمنهج التطبيقيّ لا يسعى لدراسة اللغة في ذاتها أو وصفها، إنّما هدف العلم التطبيقيّ اللغويّ هو تعليم اللغة واستعمالها بالطريقة الصحيحة، أي: إنّ علم اللغة التطبيقيّ علم عمليّ يبتعد عن الوصف والتحليل، ليقترّب من تطبيق النظريّات اللغويّة ونظريّات أخرى مستمدّة من علوم أخرى؛ ولذلك تصبح هذه العلوم جزءاً من علم اللغة التطبيقيّ، لذلك يرى بعض الباحثين أنّ علم اللغة التطبيقيّ علم وسيط أو جسر يربط العلوم التي تعالج النشاط اللغويّ الإنسانيّ.

ولمّا كان علم اللغة التطبيقيّ يُعنى بالدرجة الأولى بتعليم اللغة لأبنائها أو لغير الناطقين بها، ارتأيت أن أضع الجهود التي قام بها العلماء المحدثون بتأليف الكتب التعليميّة، والجهود التي بذلوها في تسهيل قواعد اللغة العربية وتبسيطها في فصل المنهج التطبيقيّ؛ وذلك لأنّ غايتهم كانت تعليم قواعد اللغة العربية لأبنائها، والمنهج التطبيقيّ أكثر المناهج المناسبة لتأليف الكتب التعليميّة<sup>(2)</sup>.

وذلك لأنّ المنهج التطبيقيّ يقوم على كفيّة توصيل المعلومات والقواعد النظرية بطريقة عمليّة، ولعلّ هذا الجانب لم يدركه كثير من مؤلّفي الكتب التعليميّة في الوطن العربيّ، إذ لم يقوموا بالفصل بين الجانب النظريّ والجانب التطبيقيّ في تقديم الكتب النحويّة والصرفيّة للطلبة، فالجانب التطبيقيّ للنحو التربويّ التعليميّ يجب أن يركّز على تقديم ما يحتاجه المتعلّم من مادّة علميّة مناسبة تتوافق والفئة العمريّة، فضلاً عن أنّها لم تغفل الظروف المحيطة بالمتعلّم سواء من الناحية الاجتماعيّة أم الناحية النفسية، وهنا تأتي قيمة العلوم الأخرى التي تخدم الجانب

(1) أبو الخير، أحمد مصطفى، (2006). علم اللغة التطبيقيّ بحوث ودراسات، دار الأصدقاء للطباعة، المنصورة ص: 5

(2) الراجحي، عبده، علم اللغة التطبيقيّ وتعليم العربية، مصدر سابق، ص: 17.

التعليمي، فعملية تسهيل القواعد العربية لا تقوم على تلخيص النحو والصرف فحسب، أو المطالبة بإلغاء الكثير من فروعهما، أو نقد التحليلات اللغوية والنظريات التي قدمها العلماء العرب.

ولعلّ الفصل بين المادة التعليمية والمادة النظرية للنحو العربي، كانت كفيلاً بحلّ كثير من المشاكل والمصاعب التعليمية التي تواجه الطلبة.

وإلى جانب الكتب التعليمية، أدى اختراع الحاسوب إلى ظهور أسلوب جديد في تعليم قواعد اللغات العالمية وتحليلها، وظهر تحت مسمى اللسانيات المحوسبة، ولعلّ اللسانيات المحوسبة تعدّ من أكثر المواضيع ارتباطاً بالمنهج التطبيقي؛ وذلك لارتباطها بالحاسوب، الذي يحتاج لتحليل اللغة عملياً ونظرياً، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: " إنّ الدراسات والبحوث العلمية في اللسانيات (الحاسوبية) ازدهرت في الوطن العربي في هذه الآونة وتكاثرت إلى حدّ ما، وهو ميدان علمي وتطبيقي واسع جداً كما هو معروف، إذ يشمل التطبيقات الكثيرة كالترجمة الآلية، والإصلاح الآلي للأخطاء المطبعية، وتعليم اللغات بالحاسوب<sup>(1)</sup>.

لذلك تحدّثت في الجزء الثاني من هذا الفصل عن اللسانيات الحاسوبية، التي يعدّها أكثر الدارسين فرعاً أساسياً من فروع المنهج التطبيقي.

### المبحث الثاني: الصرف التعليمي

بدأت المحاولات الأولى في تأليف الكتب اللغوية في العصر الحديث على يد رفاعة الطهطاوي، وذلك بتوجيه من الخديوي إسماعيل، حيث أنشئت المدارس الحديثة على غرار المدارس الموجودة في أوروبا، لذلك احتاج الدارسون كتباً تعليمية، تتناسب والمراحل الابتدائية والإعدادية، التي حلّت محلّ الكتابيب والأزهر في تعليم الناشئة؛ لذلك ألف رفاعة الطهطاوي كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) (1868)، الذي يعدّ من أوائل الكتب التي وضعت لهدف تعليمي في العصر الحديث، وقد حاول الطهطاوي تسهيل المادة النحوية والصرفية،

(1) صالح، عبد الرحمن الحاج (2012) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم النشر، الجزائر، ص

وإعادة صياغة الأبواب النحويّة والصرفيّة، على وفق المؤلّفات الفرنسيّة في النحو، التي تعرّف عليها أثناء بعثته في فرنسا<sup>(1)</sup>.

وبعد ذلك ألف الشيخ حسن المرصفيّ كتابه (1880) (الوسيلة الأدبيّة إلى العلوم العربيّة) الذي يعدّه عبد الوارث مبروك من أفضل الكتب التعليميّة التي ألّفت في القرن التاسع عشر، إذ قسم كتابه على قسمين، تناول في القسم الأوّل الصرف، وفي القسم الآخر تناول النحو. عرّف المرصفيّ الصرف بأنّه علم يبيّن صيغ الألفاظ، وكونها أصولاً وزوائد، ومبادلة الحروف، وكيفيّة النطق بها؛ لذلك بدأ بدراسة الفعل من وجوه عدّة: المدلول والصحة والاعتلال والمادّة، وأبواب الثلاثيّ، والرباعيّ، والخماسيّ، والسداسيّ...، بعد الفعل تناول الاسم فدرس الجوامد، والمشتقّات، والتذكير، والتأنيث، إلى آخر الأبحاث المعروفة، ثمّ ختم الصرف بالحديث عن الوقف، والإبدال، والنقل، والحذف، والإدغام، ومخارج الحروف، وصفاتها، ولعلّ اللافت للانتباه بداية كتابه بالمستوى الصرفيّ، واهتمامه بمخارج الحروف، وفي ذلك محاكاة لترتيب المستويات اللغويّة في المناهج اللغويّة الحديثة<sup>(2)</sup>.

وتستمر الجهود في تأليف كتب مدرسيّة تهتمّ بتعليم اللغة العربيّة للناشئة في المدارس الحديثة، التي أسّست على منوال المدارس الغربيّة، وزادت الحاجة لكتب تعليميّة تحتوي الجانبين: الجانب التطبيقيّ، والجانب العمليّ، فظهرت كتب تعليميّة عدّة في بداية القرن العشرين، مثل كتاب (قواعد اللغة العربيّة لتلاميذ المدارس الثانويّة) لحنفي ناصف، (1905)، وكتاب (جامع الدروس العربيّة) لمصطفى الغلايينيّ (1912)<sup>(3)</sup>.

وتعدّ مصر من أوائل الدول العربيّة التي أولت اهتماماً بالكتب التعليميّة للغة العربيّة، وكما ذكرنا سابقاً بدأ هذا الاهتمام في أواخر القرن التاسع عشر، وباحتلال بريطانيا لمصر تراجع الاهتمام بالكتب التعليميّة للغة العربيّة، ولكنه عاد في الثلاثينات من القرن العشرين بعد استقلال مصر<sup>(4)</sup>، إذ قامت وزارة المعارف المصريّة بمحاولات لوضع كتب تعليميّة للغة العربيّة يكون الصرف والنحو فيها بسيطاً خالياً من التعقيدات اللغويّة؛ ليستطيع طلاب المدارس

(1) مبروك، عبد الوارث (1985)، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1. ص: 64

(2) المرصفي، حسن (1938)، الوسيلة الأدبيّة إلى العلوم، مطبعة المدارس الملكية، ط1. ص: 54

(3) مبروك (1985) في إصلاح النحو العربي، مصدر سابق، ص: 71.

(4) استقلت مصر في عام 1922

بمراحلها المختلفة دراسة اللغة العربيّة، فكان الكتاب الأوّل (تكوين الجمل) لتلاميذ المرحلة الابتدائية لإبراهيم مصطفى، وأحمد برانق وآخرون، وبعد ذلك ألفت سلسلة كتب للقواعد اللغة العربيّة، للمرحلتين الابتدائية والثانوية<sup>(1)</sup>.

ويؤخذ على الكتب السابقة أنّها كانت مفتقرة للتمارين والتطبيقات النحويّة والصرفيّة؛ لذلك كان لسلسلة النحو الواضح أثر كبير في تسهيل النحو للناشئة في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ استعمل المؤلفان علي الجارم ومصطفى إبراهيم الأساليب الحديثة في فن التربيّة والتعليم إلى جانب خبرتهم الكبيرة في مجال التعليم، وتعدّ سلسلتهم من أنجح المحاولات التجديديّة، ويعود ذلك إلى أسباب عدّة، أهمّها اعتمادها على طريقة الاستنباط، التي تعدّ من أكثر طرق التعليم قرباً إلى عقول الأطفال، فضلاً عن اعتناء المؤلفين بالتمارين والتطبيقات، وبالرغم من كلّ هذه الجهود، لم تمسّ سلسلة النحو الواضح مادّتي النحو والصرف بأيّ تغيير أو تعديل، فهو بهذا الخصوص لا يختلف عن المحاولات التي سبقته في مجال التأليف النحويّ والصرفيّ في المناهج المدرسيّة<sup>(2)</sup>.

لم تخرج المحاولات السابقة عن كونها إعادة تبويب للنحو والصرف العربيّ، ولكن مع بداية القرن العشرين خرجت بعض الدعوات التي طالبت بحذف أو تعديل لبعض من أبواب النحو ومسائله، إذ خرجت دعوات عدّة تحثّ على التخلّص من النحو العربيّ، والدعوة إلى استعمال اللغة المحكية، من دون التقيد بالقواعد النحويّة، ومن أبرز الباحثين الذين دعوا إلى التحرّر من القواعد النحوية الدكتور أمين الخوليّ، إذ يرى أنّ هناك فجوة بين الإنسان العربيّ واللغة العربيّة الفصحى؛ وذلك لتداول العاميّة في الحياة اليوميّة، لذلك يرى أنّه يصعب على المتعلّمين أن يصوغوا جملاً نحويّة صحيحة مع أنّهم درسوا القواعد النحويّة لسنين طويلة، وذلك لصعوبة الفصحى التي تتعلّمها، واضطراب قواعدها<sup>(3)</sup>.

لذلك يرى أمين الخوليّ أنّ الحلّ يكمن في أن ندع النحويين وآراءهم وقواعدهم، وأن نختار من اللغة العاميّة ما هو أقرب إلى أصول الإعراب، ونعدّها لهجة من اللهجات العربيّة، ومثال ذلك إعمال [ما] في لغة الحجاز وتركها في لغة تميم، وكلّ منهما يقبله القياس في التقعيد اللغوي العربيّ؛ لذلك بالإمكان أن نأخذ باللهجات العاميّة، ونتخلّص من الحركات الإعرابيّة، ولا

(1) مبروك (1985)، إصلاح النحو العربي، مصدر سابق، ص 74.

(2) المهيري، عبد القادر (1965). النحو الوافي، حوليات الجامعة التونسية، العدد الثاني، تونس. ص: 253

(3) الخولي، أمين (1961). مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ط1، دار المعرفة. ص: 17



سيما في الأبواب النحوية التي يكثر فيها الاضطراب برأيه، ومثال ذلك الأسماء الستة، إذ يقول عنها: " ننظر بعد هذا في لغة الحياة اليومية، فنجدها في هذه الثلاثة المشهورة من تلك الأسماء [أب، أخ، حم] نطق [أبو، أخو] بالواو دائما، ونجعل [الحم] مقصورا بالألف دائما. فلا نجد هذا الصنيع كله غريبا عن العربية، إذ ينقل لنا من قراءات القرآن: {تَبَّتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ} "(1).

وذكر أبواب نحوية أخرى يمكن للمرء فيها التحرر من القواعد التي ذكرها النحويين، ومعاملتها على غرار الأسماء الستة مثل المثني، وجمع المذكر السالم، والجمع بألف وتاء، والأسماء المنقوصة، وغيرها من الأبواب النحوية التي يجب معالجتها لاضطراب قواعدها في رأي المؤلف(2).

وأهم دعوات الكاتب هي التحرر من العلامات الإعرابية، والتوجه نحو ما هو متداول في حياتنا، على غرار ما حصل في اللغات الأوروبية وانفصالها عن النحو اللاتيني الذي كان يعتمد على العلامات الإعرابية، إذ اختفت العلامات الإعرابية، ولم يعد لها وجود في أغلب اللغات الأوروبية، ولكن الكاتب لم يضع قواعد بديلة تحكم اللغة اليومية، فكل اللغات لها قواعد نحوية وصرفية، إلى جانب ذلك، إنه في كل اللغات يوجد فرق بين اللغة المحكية، واللغة المكتوبة، ويتحتم على أبناء اللغة أن يتعلموا القواعد الصرفية والقواعد النحوية، لذلك كان الأجدى بالكاتب أن يبحث عن أساليب تعليم حديثة تقرب القواعد الصرفية والنحوية من المتعلمين، وليس اللجوء لحذف هذه القواعد، مع انتفاء البديل، فالعامية ليست لها قواعد، وبالنتيجة لا يمكن الكتابة بها، وكل الذين دعوا لاستعمال العامية، أمثال أمين الخولي، وأنيس فريحة، وقاسم أمين لم يضعوا قواعد أو أسسا يمكن استعمالها في اللغة المكتوبة أو المحكية، وهذا يتنافى والتطور العلمي الذي يريدون أن تترك الفصحى لأجله؛ وذلك لصعوبة تعلم القواعد الإعرابية، والتي ليست موجودة في اللغات الأوروبية، ولكن هذا لا يعني أن هذه اللغات لا تحتوي على قواعد يجب على أبنائها أن يتعلموها ويتقيدوا بها(3).

وخلاصة القول في هذه الدعوات: إنها لم تكن مبنية على أسس علمية ومنهجية، ولم تقدم البديل؛ لذلك لم يكن لها أي أثر في المناهج التعليمية العربية.

(1) الخولي، *مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب*، مصدر سابق، ص: 48

(2) الخولي، *مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب*. مصدر سابق، ص: 17

(3) موسى، *مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين*، ص: 29.

ولكن هذا لا ينفي وجود بعض من المحاولات المتخصصة التي ناقشت القواعد الصرفية والنحوية، ومن أهم هذه المحاولات التي سنعرض لها ببعض من التفصيل، كتاب [إحياء النحو] للأستاذ إبراهيم مصطفى (1937)، وزارة المعارف (1938)، شوقي ضيف (1947)، محمد كامل حسين (1972).

ويعدّ كتاب تمام حسّان (اللغة العربيّة: معناها ومبناها) (1973) من أهمّ المحاولات؛ وذلك لتقديمه منهجاً متكاملًا للعربيّة بمختلف جوانبها، على الرغم من تأثره الواضح بالمدرسة الوصفية، ورفضه للنحو المعياري، إلا أنّ دراساته لمستويات اللغة العربيّة، تعدّ من أهمّ الدراسات التجديديّة في الوطن العربيّ<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثالث: جهود المحدثين في وضع المناهج التعليميّة:

#### إبراهيم مصطفى

أثار كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ضجة كبيرة في أوساط المهتمّين بالنحو العربيّ في بداية القرن العشرين؛ وذلك لما احتواه الكتاب من أفكار ومقترحات جديدة تخصّ النحو العربيّ، وكما يقول في مقدمة كتابه: إنّه يطمع في تغيير منهج البحث النحويّ للغة العربيّة، وإنّه

(1) نوقشت هذه المحاولة في فصل الوصفية.

سيرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وسيبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها<sup>(1)</sup>.

وتعدّ فكرة علامات الإعراب دوال على المعاني في تأليف الجملة وربط الكلام، الفكرة الرئيسة في كتاب إحياء النحو من وجهة نظر المؤلّف؛ لأنّها ستحدث ثورة وتغيّراً في منهج البحث النحويّ للغة، فالمؤلّف يرى أنّ الحركات الإعرابيّة ليست حكماً لفظياً خالصاً، - ليست الحركات الإعرابيّة حكماً لفظياً خالصاً بل هي دوالّ على معاني؛ فالضمة علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها، وأمّا الكسرة فإنّها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، كما في كتاب محمد، وكتاب لمحمد، بينما الفتحة في نظر المؤلّف ليست علامة إعراب، ولا تدلّ على أي معنى من معاني الإعراب، وهي بمنزلة السكون في لغة العامّة<sup>(2)</sup>.

ويجدر بنا القول: إنّ فكرة الربط بين علامات الإعراب والمعاني ليس جديدة، فقد قال بها كثير من اللغويين العرب القدماء، ولعلّ أشهرهم ابن جنّي قوله: "إنّه هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت [أكرّم سعيداً أباه]، [وشكّر سعيداً أبوه]، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً - أي نوعاً - واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"<sup>(3)</sup>.

وكذلك يقول الزجاجيّ أيضاً "وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأنّ الإعراب إنّما يدخل في الكلام، ليفرّق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك ممّا يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف"<sup>(4)</sup>.

وبذلك، إنّ فكرة الربط بين النحو والمعاني لا تحمل بين طيّاتها أيّ نوع من التجديد؛ لأنّ العلماء العرب قالوا بها، وربطه بين الفتحة والوقف يجافيه المنطق، وذلك لأسباب عدّة، ولعلّ أهمّها، إنّ العرب جاءت بالسكون لتكون علامة الوقف، ومن الأسباب التي دفعت المؤلّف للقول

(1) إبراهيم، مصطفى (2012). إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر. المقدمة (أ)

(2) إبراهيم، إحياء النحو، مصدر سابق ص: 42

(3) ابن جنّي، الخصائص، مصدر سابق، الجزء الأول ص: 35

(4) الزجاجي، الجمل، مصدر سابق، ص: 260

بأنّ الفتحة علامة وقف كثرة ترددها في اللسان العربيّ، وبذلك هو يعلّل ميل العرب لاستعمالها، خفّتها ومنح المتكلم استراحة صوتيّة باستخدامها، وبالطبع نطق الصوائت جميعًا، سواء كانت طويلة أم قصيرة تمنح المتكلم راحة في النطق؛ وذلك لأنّ الصوائت تعمل على توسيع مجرى الهواء، فيأخذ حيّزًا كبيرًا عند الخروج، إلى جانب ذلك، إنّ عدّ الفتحة علامة صوتيّة لا معنى لها في الإعراب، يلغي كلّ التعليقات النحويّة السابقة في المنصوبات، وتبقى بلا شرح وتعليل، والهدف الأوّل الذي عمد إليه الكاتب لتأليف كتابه يتمحور لتسهيل تعليم النحو للناشئة، والتعليم قائم على الشرح والتحديد، فإن ألغى الشرح والتحديد ازدادت صعوبة فهم الناشئة للأبواب النحويّة وخاصة باب المنصوبات<sup>(1)</sup>.

ومن المسائل التي يمكن وضعها تحت باب الصرف، مسألة التنوين، إذ وصف المؤلّف التنوين بأنّه مختصّ بعلم التنكير، فإذا كان الاسم منكرًا نُون، وإذا كان معرفة مُنع التنوين، ولك في كلّ علمٍ ألاّ تنوّنه، وإنّما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنى من التنكير، أمّا الصفات فالأصل فيها التنوين، وما ترك فهو معرفة<sup>(2)</sup>.

لم ترق أفكار إبراهيم مصطفى اللغويّة لكثير من النحويّين، فانبرى بعض منهم للردّ على الأفكار النقديّة، ألبعض المقترحات التي نوّه صاحب كتاب الإحياء بأنّها أفكار جديدة ومبتكرة، ومن أشهر هؤلاء المؤلّفين أحمد محمد عرفة صاحب كتاب [النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة]، ومن أهمّ القضايا التي ناقشها أحمد محمد عرفة قضية ربط التنوين بعلم التنكير في اللغة العربيّة.

يرى صاحب كتاب [النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة] أنّ العرب تفرّق في اللفظ بين المعرفة والمنكر، فالنكرة توصف بالنكرة، ولا توصف بالمعرفة، وتقع وصفًا لنكرة، ولا تقع وصفًا للمعرفة، والمعرفة توصف بالمعرفة، ولا توصف بالنكرة، وتقع وصفًا للمعرفة، ولا تقع وصفًا للنكرة<sup>(3)</sup>.

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص: 65

(2) مصطفى، إحياء النحو، مصدر سابق، ص: 104

(3) عرفة، محمد أحمد (1937). النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر. ص: 10

مثال ذلك: إنّ الأعلام المنوَّنة، التي قال المؤلّف عنها: إنّها تحمل معنى التذكير، لا يجوز أن توصف بنكرة، إذ لا يقال: حضر نوحٌ نبِيٌّ. بل يقال حضر نوح النبيّ، وكذلك الحال مع وصف الأعلام الأخرى<sup>(1)</sup>.

والفرق الآخر: إن معاني الأعلام المصروفة مثل معاني الأعلام غير المصروفة، فالأعلام المنوَّنة في القرآن كنوح ولوط مثلاً، ليس المراد منها نوحاً من نوحين، ولوطاً من لوطين، وإنّما المراد منها الذات المعيّنة كسائر أعلام الأنبياء التي لم تتنوّن.

قال الله تعالى: (وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ<sup>(83)</sup> وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۗ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ ۗ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ<sup>(84)</sup> وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلَىٰ ۗ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ<sup>(85)</sup> وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۗ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَىٰ الْعَالَمِينَ<sup>(2)</sup>).

وبذلك، إنّ التنوين لا يمكن أن يكون علم تذكير، ولا سيّما في الأعلام المنوَّنة؛ لأنّ ذلك لا يستقيم، ففي الآية الكريم نجد أن لا فرق في المعنى بين أسماء الأنبياء التي منعت من الصرف، و [لوطاً]، فكلاً تحمل معنى التعريف، ولو لم تكن ممنوعة من الصرف ل جاءت منوَّنة.

وخلاصة القول: كان لكتاب إحياء النحو أثر كبير على التعليم اللغويّ في مصر، وذلك لتبني وزارة المعارف (1938) كثيراً من القضايا اللغويّة التي قدّمها إبراهيم، فإلى جانب القضايا اللغويّة السابقة التي نوقشت، طالبت اللجنة بحذف باب الإعلال والإبدال، والاكتفاء من الصرف بتصريف الفعل، وصوغ مشتقاته، وبالتثنية، والجمع، وفي قضيّة العلامات الأصليّة والفرعيّة، طالبت اللجنة بالاستغناء عن القول بنبياة الحروف الفرعيّة عن الحركات (العلامات الأصليّة في الإعراب)، وعدّ كلّ منها في موضعه أصلاً، فليس فيها علامات نائبة عن أخرى، وعليه قسمت اللجنة الأسماء المعربة إلى أقسام سبعة، طبقاً لعدد علامات الإعراب ونوعها والتي تظهر على آخر كلّ منها

اسم تظهر فيه الحركات الثلاث، وهو أكثر الأسماء.

اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدّها، وهو من الأسماء الخمسة.

(1) عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مصدر سابق، ص: 12

(2) سورة الأنعام:

اسم تظهر فيه حركتان ضمّ وفتح، وهو الممنوع من الصرف.

اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر، وهو الجمع بالألف والتاء.

اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح، وهو الاسم المنقوص.

اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون وهو المثني.

اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون، وهو المجموع بهما.

لكن هذا الاقتراح يظل ناقصاً، وبدل من أن يحقق تيسيراً، يثير في النحو صعوبات جديدة علمية وعملية، فمن الناحية العلمية النحوية الصرفية، نجد جعل كلّ من علامات الإعراب أصلاً في موضعه، يحدث خللاً في الدلالة الوظيفية للعلامة الإعرابية، فالفتحة حدّدها العلماء القدماء بالنصب، والكسرة بالجرّ، فإذا ألغينا التأويل والأصل، تصعب عملية التحديد، وبالنتيجة تصبح الأمور أكثر تعقيداً ممّا قعد له القدماء، والغاية من الإلغاء هو التسهيل.

ويمكننا القول: إنّ القدماء قد تفادوا هذه الصعوبة بربط الحالة الإعرابية المعيّنة بعلامة واحدة أصلية، وما عداها يصبح فرعاً أو نائباً يقوم بوظيفتها في بعض المواطن، وقد سوّغ هذه التفرقة في نظرهم أنّ العلامات الأصلية تفوق سواها كثيراً من حيث الشيوخ<sup>(1)</sup>.

### تجربة شوقي ضيف

كان لتحقيق كتاب الردّ على النحاة أثر كبير في دعوات شوقي ضيف لتجديد النحو العربيّ وتسهيّله؛ لذلك وافق شوقي ضيف ابن مضاء ثورته على نظرية العامل<sup>(1)</sup>، فهو مع ما ذهب إليه

(1) مبروك، في إصلاح النحو العربي، مصدر سابق، ص: 118/113

ابن مضاء في مهاجمة نظرية العامل في النحو، وكلّ ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة، وكثرة العلل والأقيسة<sup>(2)</sup>.

بعد تحقيق كتاب ابن مضاء، ألف شوقي ضيف كتابه التعليمي (تجديد النحو)، الذي كان يهدف بوساطته تقديم مادّة تعليمية بطريقة سهلة للناشئة، فقام بتخصيص القسم الأول منه للصرف، إذ ربط المستوى الصرفي بالمستوى الصوتي في مقدّمة شرحه للصرف، وتناول نطق الحروف وصفاتها وحركاتها، وما يداخلها من التشديد والتنوين والمدّ والإدغام، مع عرض مواضع القطع وألف الوصل. وهو بذلك يحاكي مناهج البحث اللغوية الحديثة التي تبدأ بالمستوى الصوتي، ويشير شوقي ضيف بأنّه استعان بعلم التجويد في شرح مخارج الحروف، وذلك للجهود الكبيرة التي بذلها علماء القراءات بدراسة مخارج الحروف وصفاتها، وما ينشأ لها من أحكام عند تركيبها في الكلام المنطوق<sup>(3)</sup>.

ثمّ انتقل إلى المستوى الصرفي، ويشير شوقي ضيف بأنّه أضاف جداول تصريف أقسام الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة، ومع نون التوكيد، حتّى يتمثّل دارس الصرف هذين النوعين من التصريف تمثلاً حسناً، وفي القسم الآخر اهتمّ بتقسيمات الاسم وتصاريفه، إذ أضاف الاستعمالات المتنوّعة لئاء التانيث اللفظي، والفرق بين نون المثني وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة، كما بحث اسم الجمع واسم الجنس الجمعي والمصدر الصناعي<sup>(4)</sup>.

(1) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي، أصله من قرطبة، عمل قاضياً في دولة الموحدين، وتبنى فكرهم الظاهري، وهو مذهب يأخذ بالقرآن والسنة، ويرفض الاجتهاد والقياس؛ لذلك قام الموحدون بحرق كتب المذاهب الأربعة، وشن حرباً على فقهاء المشرق، والغريب في الأمر أن ابن مضاء لم يؤلف كتباً لمهاجمة فقهاء المشرق، إنما اتخذ سبيلاً آخر في مواجهة الفكر الشرقي كما يصفون، إذ اختار أن يؤلف كتباً عن النحو، وبها يقوم بمهاجمة الطرق والفكر الذي نهجه العلماء في تفسير وشرح الظواهر اللغوية، التي كان على رأسها نظرية العامل، والعلل النحوية، وبذلك يتضح لنا أن الدافع الأول وراء تأليف كتابه الرد على النحاة كان دافعاً سياسياً، يقوم على خدمة مذهب أصحاب السلطة في ذلك الزمان. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1336هـ) بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، الطبعة الأولى، مكتبة الساعدة، ص: 139. القرطبي، ابن مضاء (1947). الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1. ص: 9.

(2) يقصد بالنحو هنا النحو والصرف، تحقيق كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي 1947، كان من أوائل الكتب التي أصدرها شوقي ضيف في تيسير النحو العربي، وفي 1982 م ألف كتابه (تجديد النحو)، ثم كتابه تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده 1986م.

(3) ضيف، شوقي. (1980). تجديد النحو، ط6، دار المعارف، القاهرة. ص: 11

(4) شوقي، تجديد النحو، مصدر سابق، ص: 11

يرى شوقي ضيف حذف مسائل الصرف العويصة، كمسائل الإعلال والإبدال الإدغام والإبقاء على الضروريّ منها، كما ينبغي حذف الميزان الصرفيّ؛ لأنّه يؤول إلى صور من التعقيد لا تدعو إليه حاجة، كما يدعو إلى التخفيف من التصغير، والاستغناء عن كثير من قواعده في كتب الناشئة، ويرى ضرورة الاكتفاء بتلك الأسماء المتداولة مثل التصغير وتعرض على الناشئة بلا قاعدة، ويدعو أيضاً إلى تجنّب كثير من التعقيدات التي تحدثها قواعد النسب<sup>(1)</sup>.

وفي خلاصة الأمر نستطيع أن نقول: إنّ تجربة شوقي ضيف في محاولاته لتسهيل الصرف والنحو، قامت على حذف أبواب كثيرة من المستوى الصرفيّ، مثل: مسائل الميزان الصرفيّ والإعلال والإبدال، وغيرها ممّا يجد فيه الناشئ صعوبة، والاتجاه الآخر كان في إعادة ترتيب أبواب الصرف والنحو. ولكن من الملاحظ على مسألة تسهيل الصرف، وقوع الكاتب بالخطأ نفسه الذي وقع فيه من قاموا بمحاولة تسهيل النحو العربيّ، وهو عدم التفريق بين النحو النظريّ والنحو التعليميّ.

### محمد كامل حسين

ألّف محمد كامل حسين كتاباً يسمّى النحو المعقول، حاول في هذا الكتاب تقديم تصوّره فيما يخصّ تبسيط النحو واختصار قواعده، بحيث يصبح سهلاً ولا يحتاج إلى جهد كبير من قبل الناشئة.

ولعلّ أهميّة الكتاب للدراسة تكمن باهتمام الكاتب بالصرف، إذ خصّص جزءاً كبيراً من الكتاب لمناقشة الموضوعات الصرفيّة، إذ قسّم الكتاب على قسمين أساسيين، القسم الأوّل يحتوي على القواعد العامّة للنحو والصرف في ثلاثة أبواب: الإعراب والصرف والمشتقات، أمّا الفصل الثاني فيحتوي تعليقات على الأبواب السابقة.

يأخذ الكاتب على الصرفيّين المتقدّمين عنايتهم بتعليل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعاني التي يدلّ عليها البناء، وهو لا يعترف بتقسيمّة الميزان الصرفيّ، إذ يقول: "إنّ من أخطائهم ( يقصد الصرفيّين) أن جعلوا أصل كلّ كلمة عربيّة الفاء والعين واللام، وهو فرض عقيم خلق صعوبات لا حاجة بنا إليها"<sup>(2)</sup>.

(1) شوقي، تجديد النحو، مصدر سابق، ص: 11

(2) حسين، كامل محمد (1971) مجلة اللغة العربية، القاهرة، الجزء 27. ص: 35



لذلك يقترح صاحب كتاب النحو المعقول، أن تكون هناك أبواب مستقلة خاصة للفعل المعتل؛ لذلك وضع خمسة جداول للأفعال المعتلة، وطالب أن يحفظها الطالب في أول عهده كما يحفظ جداول الضرب، لأن ذلك يساعد الطالب كما يقول:

"على أن يستقيم لسانه بأكثر مما يستطيع المتفهمون في الصرف البارعون في تحليل جمع فلاة على أفلاء، وتصغير سفرجل، وعلى ذلك تكون (ساد) من باب (قال) لا من باب (نصر)"<sup>(1)</sup>.

وأثار المؤلف قضية أقسام الكلام، حاله حال كثير من العلماء المحدثين، فهو يرى أنّ التقسيمة العربية القديمة متأثرة بالفكر السرياني واليوناني، والمطلع على اللغات الأوروبية يجد تقسيمة صاحب كتاب النحو الجديد<sup>(2)</sup>، والتقسيم التي قدمها الكاتب تشبه التقسيمات التي قدمها أغلب العلماء المحدثين، الذين نادوا بتسهيل النحو، وتشبه إلى حدّ كبير التقسيمات الموجودة في اللغات الأوروبية. ولكن هذا لا يفي أن هناك صعوبة في التقسيمة العربية، خاصة عند تعليمها للناشئة، أو عند تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ولعلّ إعادة النظر في التقسيمة التقليدية من القضايا المهمة التي يجب الاعتناء بها، ولكن مع عدم الانتقاص من الجهد الكبير الذي قام به العلماء المتقدمون، إنّما البناء على ما قدّموه، والإفادة من النظريات اللغوية الموجودة، وهذا ما يفعله أصحاب اللغات الأخرى.

ولعلّ المنتبّع للمحاولات التي قام بها الباحثون العرب في مجال وضع مناهج تعليمية تقوم على تسهيل القواعد النحوية والصرفية، يجدها فردية - ماعدا تجربة وزارة المعارف في مصر، التي اعتمدت على كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى - ومتشابهة من حيث المضمون والطرح، وأهم ما يميّز هذه التجارب الآتي:

الخلط بين النظرية اللغوية العربية (النظرية النحوية والنظرية الصرفية) وطريقة تدريس هذه النظريات، ولعلّ هذا ما وقع بها القدماء؛ وذلك لعدم وجود المناهج الحديثة، فقد كان الأجدى بالعلماء المحدثين أن يفصلوا بين أسس التقعيد اللغوي، والنظريات القائمة عليه، وبين القواعد النحوية والصرفية، التي تساعد الناشئة على تعلّم اللغة، وهنا يأتي التركيز على أساليب التدريس، وطرق إيصال المعلومات للطلبة، وذلك بالاستعانة بالمناهج والعلوم المختلفة، ولعلّ

(1) حسين، النحو المعقول، مصدر سابق، ص: 36.

(2) ولقد أثار هذه القضية أغلب الباحثين العرب، إذ حثوا على إعادة تقسيم الكلام العربي، وتكاد جميع تقسيماتهم تتشابه مع التقسيم الموجود في اللغات الأوروبية، مثل الإنجليزية والسويدية.

علم الرياضيات يحتوي على كثير من المسائل والنظريات الصعبة، وهو أصعب على الطلبة من علمي النحو والصرف، ولم يطالب أحد بحذف الرياضيات؛ لأنه من الصعب أن تتعلمه الناشئة.

تنتمي هذه المحاولات إلى المنهج التطبيقي؛ وذلك لأنّ الهدف الرئيس منها هو تعليم اللغة العربيّة للناشئة، لذلك جاءت الجهود منصبة على تسهيل النحو بالمطالبة بحذف كثير من الأبواب الصرفيّة، والأبواب النحويّة، وعدم الالتفات للنظريات والطرق التي يقدّمها المنهج التطبيقيّ، الذي يتمحور في الفصل بين النظرية والتطبيق. ومن أهم الأبواب الصرفيّة التي طالب المحدثون بحذفها الميزان الصرفي، الإعلال والإبدال والإدغام، ورفضوا كثيرًا من أسس التقعيد اللغوي العربيّ مثل القياس والتعليل.

لم تكن أغلب هذه المحاولات شاملة، أي: إنها كانت تركز على جزئيات، ولم تقدّم نظرية شاملة للنحو والصرف العربيين.

تأثر أكثر الباحثين العرب في القرن العشرين بالمدرسة الوصفية، إذ هيمنت الوصفية على تفكير كثير من الباحثين، ولعلّ إلغاء نظرية العامل بوساطة التشييع لكتاب ابن مضاء، الذي طالب بإلغاء العامل، وإلغاء باب العلل والتفسير، يتوافق والمدرسة الوصفية، التي ترفض المنهج المعياريّ الذي يستند على التعليل وفكرة الصواب والخطأ.

لم ترق فكرة تأثر القدماء بالمنطق اليونانيّ، والنحو السرياني في تقسيمة الكلم العربيّ، لكثير من المحدثين، أمثال: محمد كامل حسنين، وتمّام حسّان<sup>(1)</sup> وغيرهم، ومع ذلك عندما وضعوا بديلاً لهذه التقسيمة، تأثروا بالتقسيمات الموجودة في اللغات الهند الأوربية مثل الإنجليزيّة والألمانيّة.

ولكن هذا لم يمنع من ظهور بعض المؤلّفات التي أهتمّت بتقديم المادّة اللغوية بطريقة تطبيقية، ومن المؤلّفات التي اهتمّت بتقديم الصرف العربيّ بطريقة تطبيقية، (المغني في تصريف الأفعال)، و(اللباب من تصريف الأفعال) لمحمد عبد الخالق عزيمة، وتصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، وكتاب التطبيق الصرفي لعبد الراجحي، وغيره من الكتب التي اهتمّت بتقديم الصرف العربيّ بطريقة تطبيقية.

### محمد عبد الخالق عزيمة

(1) لتمام حسان تجربة متكاملة حول التقعيد اللغوي العربي وتوضح في مؤلفاته، ولا سيما كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وقد نوقشت تجربته في فصل المدرسة الوصفية

يعدّ د. محمد عبد الخالق عزيمة من أوائل الذين ألفوا كتباً صرفية تطبيقية، إذ ألف كتابين متخصصين في الصرف العربي، الكتاب الأول (المغني في تصريف الأفعال) الذي عرض فيه المادة النظرية، وتحدّث في بدايته عن تاريخ الصرف العربي، وأهمّ الكتب المتخصصة التي وضعها العلماء القدماء في الصرف العربي، بدأ المادة الصرفية التطبيقية بالميزان الصرفي وأهميته، ثمّ شرح كيفية الوزن في جميع حالات الفعل، إذا كان مجرداً، أو مزيداً، ومراعاة ما يدخل على البنية الفعلية من تعييرات صوتية مثل الإعلال والإبدال، إلى جانب القلب المكاني، ثمّ تحدّث عن الزيادات التي تدخل على الفعل ومعاني هذه الزيادات، وأردفها بالتحدّث عن تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد، ومعاني الأفعال المزيّدة، وتحدّث عن أبواب الأفعال المضارعة، ثمّ تناول أقسام الفعل الصحيح، وأقسام الفعل المعتلّ.

جاء الكتاب الآخر (اللباب من تصريف الأفعال) تطبيقياً؛ وذلك بعرض الأمثلة، ووضع الأسئلة والإجابة عنها، والجدير ذكره أنّ الأمثلة والتطبيقات جاءت متشابهة مع الترتيب النظري الذي وضعه في كتاب (المغني في تصريف الأفعال)، وهذه المنهجية تسهّل على الطالب دراسة تصريف الأفعال نظرياً وتطبيقياً

ولعلّ طريقة العرض النظريّ وإتباعه بالتطبيقات والأمثلة طريقة فعّالة، تعطي الدارس فرصة دراسة الصرف نظرياً، وتطبيقاً؛ ممّا يؤدي إلى ترسيخ المعلومات عند المتلقّي، ثمّ استحضار الأمثلة، واستعمالها بالطريقة الصحيحة عند كتابة النصوص، فضلاً عن أنّها تناولت باب تصريف الأفعال مما أدى إلى تقديم كلّ التفاصيل والجزئيات المتعلقة بتصريف الأفعال وشرحها، فكانت دراسة وافية تقدّم المادة الصرفية بطريقة جديدة ومبتكرة<sup>(1)</sup>.

### فخر الدين قباوة

يعدّ العلامة فخر الدين قباوة من أهمّ العلماء المحدثين، الذين اهتموا بتقديم كتب تعليمية تهتمّ بالمستويات اللغوية المختلفة، ولا سيّما المستوى النحويّ والمستوى الصرفي، إذ تحتوي

(1) عزيمة، محمد عبد الخالق (1999) المغني في تصريف الأفعال، اللباب من تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة، ط2. ص: 7-9

مؤلفاته على قدر كبير من التطبيقات اللغوية، ولعلّ المطلع على مؤلفات العلامة فخر الدين قباوة يجد اهتمامه بالمستوى الصرفي من تأليفه لعدد من الكتب الصرفية، مثل كتاب (ابن عصفور والتصريف)، وكتاب (أبواب ومسائل من كتابي الخصائص والإنصاف)، ويعدّ كتابه (تصريف الأسماء والأفعال) من أهمّ الكتب الصرفية التطبيقية، إذ نجد اهتمام المؤلف بعرض كثير من الأمثلة التطبيقية، ممّا يعمل على إغناء الملكة اللغوية عند المتعلمين، والجدير ذكره أنّ الكاتب ألف كتابه للمستوى الجامعي، ويشير الكاتب إلى أنّه حاول أن يتفادى صعوبات المتون والحواشي والشروح؛ لذلك قدّم المادّة الصرفية بمنهجية علمية، فبدأ بتعريف علم الصرف، والميادين التي يتناولها علم الصرف، ثمّ بدأ بشرح عمليّة الميزان الصرفي، وموقفه من الزيادة والحذف، والقلب المكاني، والإبدال، والإدغام والإعلال. وهي ذات المنهجية التي استعملها أكثر الكتاب، الذين ألفوا كتباً في الصرف التطبيقي، ويعود ذلك لأهميّة الميزان الصرفي في ضبط البنية الصرفية ومعرفة، التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية<sup>(1)</sup>.

وتناول الباحث تصريف الأفعال والأسماء، إذ تحدّث بعد الميزان الصرفي عن المجرد والمزيد، والزيادات التي تدخل على البنية الصرفية، ثمّ تحدّث عن تصريف الأسماء، وتحدّث في باب تصريف الأسماء عن الجامد والمشتقّ من الأسماء، ثمّ المصادر والمشتقات والأسماء الفرعية، وفي الباب الأخير تحدّث عن تصريف الأفعال، وتناول في هذا أقسام الأفعال، ثمّ تناول إسناد الفعل إلى الضمائر، واتصال الفعل بنون التوكيد<sup>(2)</sup>.

وخلاصة القول في تجربة الباحث قباوة: إنّهُ قدّم كتاباً تعليمياً صرفياً بمنهجية قامت على الشرح، وذكر الكثير من الأمثلة الشائعة، والابتعاد عن الغريب الحوشي، هذا ما تحتاجه الكتب التعليمية، إذ يجب استعمال المنهجية التعليمية القائمة على الشرح والتطبيق والابتعاد عن التعقيدات والمسائل الخلافية، وبذلك يتمّ الفصل بين الكتب التعليمية، والكتب التي تهتمّ بالمادّة الصرفية من حيث كونها نظرية لغوية، إذ يتمّ البحث في أصول تعييدها، والاختلاف النظري في وصف هذه المادّة.

## عبده الراجحي

(1) قباوة، فخر الدين (1988) تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، لبنان، الطبعة الثانية. ص: 6

(2) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال. ص: 6

أدرك الدكتور عبده الراجحي أنّ تعليم اللغة العربيّة في الوقت الحاضر يعاني من أزمة حقيقية، ليس لوجود قصور في اللغة العربيّة، إذ لا تصف اللغة بالقصور، كما فعل غير قليل من العلماء العرب المحدثين، إنّما يكون ذلك في الأساليب المستخدمة في تعليم اللغة، فتعليم اللغة يقوم على أسس وأساليب علميّة منبثقة عن المناهج والنظريّات اللغويّة الحديثة، ومن أهمّ هذه المناهج التي استخدمها العالم المتخصّر في تدريس لغاته المنهج التطبيقيّ<sup>(1)</sup>.

لذلك قام الراجحي بتأليف كتب مختلفة، تناول فيها دراسة المنهج التطبيقيّ بوصفه منهجاً لغويّاً؛ وذلك في كتابه (علم اللغة التطبيقيّ وتعليم العربيّة)، إذ قام في هذا الكتاب بالتعريف بعلم اللغة التطبيقيّ ومصادره العلميّة، ثم قام بتطبيق هذا المنهج على اللغة العربيّة من بالمقارنة الداخليّة للغة العربيّة، والتحليل التقابليّ، بين اللغة العربيّة واللغات الأخرى، ثم قدّم تحليلاً وافياً عن طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها ولغيرهم<sup>(2)</sup>.

ولم يكتفِ الراجحي بذلك، بل قام باستعمال المنهج التطبيقيّ في مؤلفاته، فقد قام بتأليف كتاب تطبيقيّ في النحو، وكتاب تطبيقيّ في الصرف، وقد تناول في كتابه الصرفيّ أكثر الموضوعات الصرفيّة، إذ بدأ بمقدّمة عن أهميّة الصرف العربيّ، وارتباطه بالمستويات الأخرى، وخاصةً المستوي الصوتيّ، مشيراً إلى التغيّرات الصوتيّة التي تدخل على البنية الصرفيّة، مثل الإعلال والإبدال، وغيرها من التغيّرات الصوتيّة، ثم انتقل للتحدّث عن الميزان الصرفيّ، وفي الباب الأول جمع بين الأفعال المشتقّات، ثم تحدّث عن الأسماء، وفي الباب الأخير تحدّث عن الإعلال والإبدال، والفتح والإمالة، والوقف والإدغام.

واتبع الراجحيّ منهجيّة منظّمة في عرض المادّة الصرفيّة، فبدأ بشرح القاعدة، ثمّ وضع أمثلة على القاعدة، وذكر بعض من القواعد التي تخالف القاعدة (مثال)، ثمّ وضع تدريبات للدارس، لكي يختبر مدى استيعابه للمادّة الصرفيّة<sup>(3)</sup>.

### تطبيقات صرفيّة:

(1) الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربيّة، ص: 2

(2) الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربيّة، ص: 4

(3) الراجحي، الصرف التطبيقي، ص: 15

اتبعت تقريبًا أكثر الكتب التطبيقية المنهجية نفسها في عرض الموضوعات الصرفية، إذ بدأت بالميزان الصرفي، وهي منهجية منطقية، وذلك لأن الميزان الصرفي من أهم المقاييس اللغوية التي استعملها العرب في ضبط البنية والصيغة الصرفية العربية (المورفيم)، ومن الميزان الصرفي نستطيع تحديد صيغة الكلمة، والمتعارف عليه أن العلماء العرب اعتمدوا على الجذر الثلاثي (ف ع ل)، إذ جعلوا الفاء تقابل الحرف الأول، والعين تقابل الحرف الثاني، واللام تقابل الحرف الثالث، ومثال ذلك الآتي:

دَرَسَ = فَعَلَ      حَسِبَ = فَعَلَ

ضُرِبَ = فُعِلَ      مِلْحَ = فِعْلَ

رُمِحَ = فُعِلَ      كُتِبَ = فُعِلَ

وهكذا نقابل كل حرف وحركة بما يقابلها في الميزان، وإن كانت الكلمة تزيد على ثلاثة أحرف، ننظر، أهذه زيادة أصلية أم غير أصلية، إذا كانت أصلية نزيد لامًا واحدة في آخر الميزان إن كانت رباعية، ونزيد لامين في آخر الميزان إن كانت الكلمة خماسية فنقول:

درهم = فَعَّلَ

زبرجد = فَعَّلَ

وفي حالة الزيادة في غير الحروف الأصلية - وتكون الزيادة على نوعين - نزن الأصول بما يقابلها في الميزان، ثم نذكر الحروف الزائدة كما هي في الكلمة، فنقول:

فاتح = فاعل

انفتح = انفعل

### الزيادة وأنواعها

أولاً: زيادة بتكرير حرف من أصول الكلمة (1)

تكرير العين واللام مع مباينة الفاء	تكرير الفاء والعين مع مباينة اللام	زيادة بتكرير اللام من غير فصل	زيادة بتكرير العين
عمرم	مرمريس	جلبب	هذب

(1) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص: 6

صمصح	مرمریت	شملل	كرّم
------	--------	------	------

**ثانياً:** الزيادة تتمّ بزيادة حروف سألتمونها، مثل:

فاتح = فاعل

انْفَتَحَ = انْفَعَلَ

وفي حالة الحذف، نحذف أيضاً ما يقابله في الميزان، فنقول:

قُلْ = قُلْ

صِفْ = عِلْ

هناك أفعال تحتمل وزنين، مثال: (1)

الميزان الصرفي الأول	الميزان الصرفي الثاني	الفعل
وزنه (فَلْ) هاب يهاب هَبْ	وزنه (عَلْ) من وهب يَهَبُ	هَبْ فعل أمر من (وهب، هاب)
وزنه (فِلْ) شام يشيم	وزنه (عَلْ) من وشم	شَمَّ فعل أمر من (وشم وشام)

## القلب المكاني

(1) الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، ص: 2.

قباوة، فخر الدين (1988) تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، لبنان، الطبعة الثانية. ص: 6.

يعدّ القلب المكانيّ من الظواهر اللغويّة المشتركة بين اللغات الإنسانيّة، وقد تطرقت هذه الدراسة لظاهرة القلب المكانيّ في فصل المنهج التاريخيّ المقارن، وفي فصل التوليديّة والتحويليّة، ومن الأمثلة الشهيرة عن القلب المكانيّ كلمة قسيّ:

المفرد هو : قَوْس = فَعَل

الجمع هو : قُوس = فُعُول

\_ قدمت اللام مكان العين لتصير : قُسُو =

فلوع.

\_ قلبت الواو الأخيرة ياء تبعًا لقواعد الإعلال لتصير :

قُسُوي.

\_ قلبت الواو الأولى ياء تبعًا لقواعد الإعلال، وأدغمت في الثانية

لتصير : قُسُي.

\_ قلبت ضمة السين كسرة لتناسب الياء لتصير :

قُسِي.

\_ قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من ضمّ إلى كسر لتصير :

قِسِي.

إذًا، إنّ كلمة " قسيّ " مقلوبة عن " قووس "

وإذًا، إنّ وزن كلمة : قِسِي = فلوع<sup>(1)</sup>.

## الأفعال

(1) الراجحي، الصرف التطبيقي، ص: 15



ربط الراجحي بين الأفعال والمشتقات، ولم يشر إلى الخلاف القائم بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية في أصل الاشتقاق، ولكنه وضع المشتقات والأفعال في باب واحد، بينما وضع قبوّة المشتقات والمصادر في باب واحد.

وتقسّم الكتب الصرفية العربية القديمة والكتب التطبيقية الأفعال إلى صحيح ومعتلّ، وتقسّم الفعل الصحيح إلى سالم (كتب) ومهموز (أكل) ومضعّف (مدّ، زلزل)، أمّا الفعل المعتلّ فيقسّم إلى المثال (وجد)، والأجوف (باع)، والناقص (سعى)، واللفيف المقرون (كوى)، واللفيف المفروق (وشى)<sup>(1)</sup>.

ويقسّم الفعل أيضًا إلى مجرد ومزيد، والمجرد تكون حروفه كلّها أصلية، وهو في الفعل إمّا ثلاثي، وإمّا رباعي، والمزيد قسمان مزيد ثلاثي، ومزيد الرباعي.

المزيد الثلاثي بحرف	أفعل، فَعَل، فاعل
المزيد الثلاثي بحرفين	انفعل، افعَل، تفاعل، تفَعَل، افتعل
المزيد الثلاثي بثلاثة أحرف	استفعل، افعول، افعول، افعال

والمزيد الرباعي، إمّا مزيد بحرف واحد (تفعل، تدحرج)، ومزيد بحرفين (افعلل) احرنجم، افعال اطمأن<sup>(2)</sup>.

وبعد ذلك تذكر الكتب التطبيقية معاني صيغ الأفعال المجردة والمزيدة، وقسم منها وضع تطبيقات في إسناد الأفعال إلى الضمائر<sup>(3)</sup>.

## المصادر

(1) الراجحي، الصرف التطبيقي، ص 22-23. عضيمة، المعنى في تصريف الأفعال، اللباب من تصريف الأفعال، ص: 7-9

(2) عضيمة، اللباب من تصريف الأفعال ص: 24

(3) لم أذكر جميع التطبيقات التي ذكرتها الكتب التطبيقية، وذلك لورود بعض من هذه التطبيقات في الفصول الأخرى، مثل التقسيم العقلية للأفعال، كما أن الغرض هو ذكر بعض من الأمثلة على هذه التطبيقات.

يعدّ المصدر الثلاثي غير قياسي، غير أنّ العلماء حاولوا وضع بعض من الضوابط لهذه الأفعال مثال ذلك: أغلب الأفعال الثلاثية الدالة على حرفة يكون مصدرها على وزن فعالة مثل: (فلح، فلاح)، وأغلب الأفعال الدالة على مرض يكون مصدرها على وزن فُعال (سَعَلَ، سُعال)... الخ<sup>(1)</sup>.

ومصادر غير الثلاثي قياسية، ومثال عليها الآتي:

مصدر الرباعي المجرد على وزن (فَعَّلَة) (بعثر، بعثرة)

مصادر المزيد الثلاثي:

أفعل: إفعال (أكرم إكرامًا)، إفعله (أشار، إشارة)

فعل: تفعيل (كَبَّر، تكبيرًا)، تفعّله (ربّي، تربية)، تفعّل مثل (خطأ، تخطيئًا، تخطئة).

فاعل: فِعال أو مفعالة (قاتل، قتالًا ومقاتلة) (يأسر، مياسرة)

### مصادر الخماسي:

تفعل، تفعل (تدحرج، تدحرجًا)، (تكرّم، تَكرُمًا) (تلاعب، تلاعبًا)، انفعل، انفعال (انكسر انكسارًا)، افتعل، افتعال (امتثل امتثالًا) افعلّ افعلال (احمرّ، احمرارًا).

مصادر السداسي: يوجد خمسة مصادر افعلنال، أفعلال، افعوعال، افعللال، استفعال.

### المصدر الميمي

وهو مصدر يبدأ بميم زائدة مثل: (مَفْعَل)، ومن غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع، مع إبدال حرف المصارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر (أخرج، مُخرَجًا)

### المصدر الصناعي

وهو يصاغ بزيادة ياء مشددة على الاسم تليها تاء مثل: قوم وقومية.

مصدر المرّة، وهو مصدر يصاغ للدلالة على أن الفعل حدث مرّة واحدة.

فَعْلَة (جلس جلسة) (انطلق انطلاقًا).

مصدر الهيئة: وهو مصدر يدلّ على هيئة حدوث الفعل، على وزن (فعلَة) (جلس، جلسة)

(1) الراجحي، الصرف التطبيقي، ص: 68. قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص: 160

**المشتقات:****اسم الفاعل:**

مثل (كاتب، لاعب، بائع، ماشٍ)، وغير الثلاثي (مدحرج، مُختار)

**صيغ المبالغة**

مثل (علام، مقدم، شكور، عليم، حذر، فاروق، صديق، معطير، هُمزة، لُمزة، كُبّارا)

**الصفة المشبهة:**

مثل (فَرِحَ، فَرِحَة)، (أحمر، حمراء)، (عطشان عطشى)، (حَسَنَ)، (جبان).

**اسم المفعول:**

اسم يشتق من الفعل المضارع المتعدّي المبني للمجهول، (مفعول، مكتوب) (قال، مقول) (خاف، مَخُوف) (غزا، مَغزُوف)، ومن غير الثلاثي يشتق على وزن المضارع، مع إبدال حرف المصارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر مثل: (أخرج، مخرَج).

**اسما الزمان والمكان:**

هما اسمان يدلّان على زمن وقوع الفعل أو مكانه، (مَفْعَل، مصيف) (عَرَض، مَعْرِض)، من غير الثلاثي (مخرَج، مسجد) (مدرسة، ملحمة).

**اسم الآلة :**

يأتي على أوزان عدّة، ومنها الآتي: (مِفْعَال، مِفْتاح) (مِفْعَل، مِشْط) (مِفْعَلَة، مِسْطَرَة) (فاعلة، ساقية).

هذه بعض من التطبيقات التي وردت في الكتب الصرفيّة، وهناك موضوعات أخرى نوقشت في الأبواب الصرفيّة الأخرى مثل الجموع والتصغير، والتغيّرات الصوتيّة، مثل الإعلال والإبدال<sup>(1)</sup>.

وخلاصة القول في الكتب الصرفيّة التطبيقية: إنّ جميعها اتبعت الأسلوب نفسه الذي اتبعه العلماء العرب القدماء، إذ عدّوا الصيغة الثلاثية للكلمة الصيغة القياسية للميزان الصرفي؛ وذلك

(1) الراجحي، الصرف التطبيقي، ص: 68. قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص: 173

لأنّ بأنظارهم معظم الكلم العربيّ يتألّف في الأصل من ثلاثة أصوات صحيحة، وأنّ الثنائيّة تنحصر في عدد قليل جدًّا من الأسماء؛ وقد دُرست هذه الظاهرة في فصلي المقارن والوصفيّة، وما بين قول القدماء وعلى رأسهم الخليل: إنّ الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، وقول بعض المحدثين: إنّ كثيرًا من الكلمات العربيّة أصلها ثنائيّ، تبقى الكلمات الثنائية لا تخضع للميزان الصرفيّ، وبذلك يصبح هناك فجوة يجب معالجتها؛ لأنّ الميزان الصرفيّ عبارة عن مقياس يجب أن تخضع له جميع المفردات العربيّة، لذلك لا بد من ضرورة إعادة النظر في قواعد اللغة على وفق النظريّات الحديثة، لردم هذه الفجوة، ولعلّ ذلك يتمّ بالبداية من حيث انتهى الخليل وغيره من العلماء، وتطوير الميزان الصرفيّ العربيّ، لكي يشمل جميع المفردات العربيّة<sup>(1)</sup>.

#### المبحث الرابع: اللسانيّات الحاسوبية:

(1) الفراهيدي، العين، الخليل ص:49. الدومني، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية. ص:

ظهر مصطلح اللسانيّات الحاسوبية بعد اختراع الإنسان للحاسوب، إذ فكر العلماء باستخدام الحاسوب لغرض تطوير اللغة البشريّة، ومع أنّ الحاسوب يتمتّع بقدرات هائلة على التحليل والحفظ، إلاّ أنّه لا يستطيع استخدام اللغة البشريّة مباشرة، لذلك عمد العلماء إلى بناء لغة للحاسوب تعتمد على الأسس الرياضيّة والخوارزميّات، ثمّ بعد ذلك أراد الاستفادة من القدرات الهائلة للحاسوب، وتوظيف هذه القدرات في تعليم اللغة الإنسانيّة وتطويرها، ولكي يستطيع إدخال هذه اللغة للحاسوب، احتاج هذه المرّة أن يطوّر اللغة البشريّة للحاسوب؛ لذلك نشأ علم اللسانيّات الحاسوبية القائم على نمذجة اللغة الإنسانيّة بمختلف مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والكتابية، ثمّ إدخالها للحاسوب، لتصبح أداة تواصل بين جميع البشر، ولكي يتحقق ذلك كان لا بدّ من الجمع بين النظريّات والمناهج اللغوية والأسس الرياضيّة والعلمية القائم عليها عمل الحاسوب، لذلك أشار الدكتور نهاد الموسى إلى أنّ اللسانيّات الحاسوبية قائمة على مستويين: مستوى تطبيقيّ قائم على العناية بالنتائج العمليّة، لنمذجة الاستعمال الإنسانيّ للغة، وهو يهدف إلى إنتاج برامج ذات معرفة باللغة الإنسانيّة، وأمّا الجانب النظريّ، فيتجلى بالنظريّات اللسانيّة، والمناهج والمدارس اللغوية<sup>(1)</sup>.

وتعتمد اللسانيّات الحاسوبية على المنهج التطبيقيّ الذي يجمع بين النظريّات اللغوية والتطبيقات العمليّة، حيث يُستخدم الحاسوب وسيلة لتحليل اللغة، فاللسانيّات الحاسوبية تستخدم أداة صنعها الإنسان، لتطوير اللغة البشريّة وتحليلها، واستخدام الترجمة الآلية، بالإضافة إلى أنّ هدف اللسانيّات الحاسوبية تطويع هذه الآلة، بحيث تكون حلقة وصل وتواصل.

تنبّه كثير من العلماء للدور الكبير، الذي من الممكن أن يقوم به الحاسوب في خدمة اللغة العربيّة، لذلك ظهرت دراسات وجهود عدّة في هذا المجال، وتحتاج هذه الجهود للاستمرار والتطوّر؛ لأنّ الحاسوب أصبح ركناً أساسياً في منظومة التواصل الإنسانيّ، حيث اللغة تشكل نواة هذا التواصل، لذلك يجب العمل وتطوير الأدوات المناسبة التي تسهّل برمجة اللغة العربيّة، والتي تدخل في مجالات عدّة، مثل الترجمة الآليّة، والإصلاح الآليّ للأخطاء المطبعية، والمحلل الصرفيّ، وتعليم اللغات بالحاسوب<sup>(2)</sup>.

(1) استيتية، سمير شريف، (2008) اللسانيّات المجال، والوظيفة، والمنهج، ط8، عالم الكتب الحديث، إربد. ص: 527، الموسى، نهاد (2002)، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ص: 54

(2) صالح، عبدالرحمن الحاج، بحوث ودراسات في علوم السان، مصدر سابق، ص: 230

وبذلك، فإنّ ظهور الحاسوب في منتصف القرن العشرين، كان عاملاً مساعداً في ظهور نظريات لغوية جديدة، منها النظرية التوليدية والتحويلية، وظهر النموذج الإحصائيّ للغة على يد العالم الأمريكيّ شانون، والنموذج الإحصائيّ للغة ساعد على استخدام معيار دقيق لقياس كمية المعلومات اللغوية، وكذلك تحديد علاقات الارتباط بين الظواهر اللغوية بنحو كميّ<sup>(1)</sup>.

ولعلّ المتنبّع لتطور النظريات اللسانية، يكتشف الرابط بين اختراع الحاسوب، وظهر نظريات لسانية جديدة، تحاكي بمضمونها وطرق تحليلها طريقة عمل الحاسوب، ومن أهمّ هذه النظريات، النظرية التوليدية والتحويلية التي ظهرت على يد تشومسكي، والتي اعتمدت على أسس علمية وعلى التحليل الرياضي، وتتخذ من المنهج المعياريّ طريقاً لها، ولقد ذُكرت في الفصل السابق أهمّ الأسس التي قامت عليها النظرية التوليدية التحويلية، والتي كان من بينها اهتمام تشومسكي بالعموميّات اللغوية، أي البحث عن الخصائص المشتركة بين اللغات، وذلك لضبط المعايير العامة للغة الإنسانية، وتحويلها لمدخلات أو عوامل يطلق عليه بلغة البرمجة الحاسوبية (بالبارامترات اللغوية)، ويقصد بها اشتراك جميع اللغات في مبادئ وقوانين عامة مشتركة تتعامل مع مجموعة من العوامل أو (البارامترات)، وبذلك تكون هذه القواعد أو العوامل أساساً أو قوالب، يكون التغير فيها بالقيمة عندما تتغير اللغة، أي الأساس يبقى، فعندما تتغير اللغة تتغير القيمة، وليس المعيار (البارامتر)<sup>(2)</sup>.

ويعدّ التمثيل الرياضيّ في اللغة من أهمّ الروابط بين النظرية التوليدية والتحويلية والحاسوب، إذ نجح تشومسكي في اختزال نظام التععيد اللغويّ إلى تجريدات رياضية قادرة على تمثيل المتنوع اللغويّ غير النهائي، ووضع الصيغ الرياضية التي يمكن بها التحقق من صحّة التعبير اللغويّ، وبذلك فإنّ نظرية تشومسكي واتجاهها نحو المذهب الديكارتيّ المعياريّ المعتمد على الأسس الرياضية، كانت نتيجة اختراع الحاسوب، الذي احتاج لتععيد لغويّ قادر على

(1) كلود شانون عالم أمريكي (1916، 2001) يعد مؤسس نظرية التشفير والإحصاء المستخدمة في النظم المعلوماتية في الحاسوب، ويعد من أوائل العلماء الذين ربطوا بين النظام الثنائي الرياضي والحاسوب، والذي يقوم على الخورزميات، وهي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية التي استخدمت في الحاسوب من خلال المدخلات والمخرجات. وبذلك ساعد شانون على وضع أسس النموذج الإحصائي للغة، والذي مكن فينا بعد من استخدام معيار دقيق لقياس كمية المعلومات اللغوية Claude E. Shannon: *A Mathematical Theory of Communication*, Bell System Technical Journal

(2) زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص: 18. علي، نبيل (1988)، اللغة العربية والحاسوب، مرجع سابق، ص: 74

تحليل اللغة، ووصف بياناتها بالصيغ والرموز الرياضية؛ لأنّ الرموز الرياضية والخوارزميات هي حلقات الوصل الأولية بين الإنسان والحاسوب<sup>(1)</sup>.

وتعد تجربة معهد التخطيط القوميّ في مصر في عام 1962 أول محاولة في ربط اللغة العربية بالحاسوب، وذلك بإحلال الحروف العربيّة محلّ الحروف الإنجليزيّة، وفي عام 1985 قامت الشركة العالميّة للبرامج بتطوير أول معالج صرفي متكامل، قادر على التعامل مع الأطوار المختلفة للكتابة العربيّة، وعن طريق هذا المعالج الصرفيّ صار بالإمكان دخول العربيّة في نظم آلية متقدّمة، مثل ميكنة المعاجم العربيّة، ضغط النصوص العربيّة، بأسلوب صرفيّ، وذلك بتخزين الكلمات العربيّة في صورة الجذر والصيغة الصرفيّة<sup>(2)</sup>.

وبذلك نرى أنّ اللسانيّات المحوسبة تعتمد على الصرف أكثر من النحو؛ لأنّ الإدخال يقوم على إدخال البنية بكلّ ما تحمل من تغيرات، والصرف العربيّ يمثّل مساحة كبيرة في اللغة العربيّة، على عكس اللغة الإنجليزيّة، وبذلك فإنّ الصرف لا النحو هو محور المنظومة العربيّة، يقول تمام حسان: ليس للنحو من المبانيّ إلا ما يقدّمه له الصرف<sup>(3)</sup>.

ويرى الباحثون أنّ نجاحنا في مجال اللسانيّات المحوسبة مرتبط بالدرجة الأولى في مدى نجاح الصرفيّين العرب بتحليل الصرف العربيّ وتوصيفه بكلّ جوانبه، بمبناه ومعناه، وتصريفه وتركيبه، وتحليله وتوليدته، فالصرف هو المسؤول عن بنية مفردات اللغة تحليلاً وتوليداً. وبذلك يعدّ الصرف اللبنة الأولى في اللسانيّات الحاسوبية، ولا سيّما الصرف العربيّ؛ وذلك لخصائصه التي تحاكي النظريّات الرياضيّة، التي تعتمد على المنهج المعياريّ ومفهوم القاعدة، ومن أهمّ هذه الخصائص الآتي<sup>(4)</sup>:

- الثنائية التي يوصف بلحاظها كثير من الظواهر اللغويّة، مثل: ظاهر الأصل والفرع، وظاهرة التجريد والزيادة<sup>(5)</sup>.

(1) علي، نبيل (1988)، اللغة العربية والحاسوب، مرجع سابق، ص: 75. زوين، علي، (1986) منهج البحث الغوي بين التراث وعلم اللغة الحديثة، ص: 43.

(2) علي، نبيل، ، اللغة العربية والحاسوب، ص: 181

(3) حسان، تمام. العربية معناها ومبناها، مصدر سابق ص: 37

(4) الغامدي، المهيوبي، عبد الرحمن، الراجعي، الصانع، (2017) مدخل إلى اللسانيّات الحاسوبية، ط1، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، الرياض السعودية. ص: 48

(5) نوقشت هذه المسألة بتوسع في فصل لنظرية التوليدية والتحويلية، وأيضاً تم الحديث عنها في فصل الوصفية فالوصفيون وعلى رأسهم تمام حسان رفض فكرة الأصل والفرع في اللغة لمعارضتها مع طبيعة نشأة اللغة على

- خاصية الاطراد في النظام الصرفي العربي، ووجود القاعدة التي تحكم أمثلته مثل اسم الآلة واسم المكان، والمصادر القياسية وغيرها من الصيغ الصرفية.
- خاصية الاشتقاق، ووضوح مسار عملية الاشتقاق.
- الميزان الصرفي والتداخل بين الصرف وال fonولوجيا بلحاظ الإعلال والإبدال.
- التداخل الدلالي والذي يسهل ترتيب الكلمات معجمياً بلحاظ خاصية الجذر وزيادته .
- اعتماد الصرف العربي النحت وسيلة من وسائل اللغة التي تعتمد على الاختزال والاختصار .
- الاعتماد على الأنماط الصرفية<sup>(1)</sup>، وذلك باطراد حروف الزيادة المحددة داخل بنية الفعل المجرد.

## المبحث الخامس: جهود العلماء العرب المحدثين في اللسانيات الحاسوبية

### في المستوى الصرفي:

---

حد قوله، بينما في ضوء اللسانيات المحوسبة تعد من أهم السمات اللغوية التي تسهل عملية إدخال اللغة البشرية للحاسوب.

(1) النمط الصرفي عبارة عن قالب يشمل حروف الزيادة، والتي حصرها أغلب النحاة في عشرة حروف، واطرادها داخل الفعل المجرد، واطراد معاني الزيادة في الفعل.



تعدّ اللسانيات الحاسوبية من الموضوعات التي لم يتمّ التأليف بها كثيرًا في العالم العربيّ، ولعلّ سبب عزوف اللغويين عن التطرّق لهذا الموضوع، هو حاجة اللغويّ الإمام بعلم الحاسوب، وخاصة علم البرمجة، وهو ما يفتقده أكثر الباحثين اللسانيين؛ لذلك كانت الكتب التي ألّفت في هذا المجال قليلة، ولكن من أهمّ الكتب التي ألّفت في هذا المجال كتاب (اللغة العربية والحاسوب) (1988) للباحث نبيل عليّ، وعلى الرغم من أنّه غير مختصّ بعلم اللغة، إلّا أنّ جهوده في مضمار اللسانيات الحاسوبية، كان لها أثر كبير على الجهود التي بذلها من جاء بعده في هذا المجال، وذلك لأسباب عدّة أهمّها خبرته الواسعة في البرمجة الحاسوبية، واعتماده على النظريات اللغوية الحديثة في تحليل المستويات اللغوية، ولا سيّما النظرية التوليدية التحولية، التي كان ظهورها نتيجة لاختراع الحاسوب<sup>(1)</sup>.

أمّا الكتاب الثاني فهو كتاب (العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية)، وهو أوّل كتاب عن اللسانيات المحوسبة، يصدر عن متخصصّ في اللغة العربية، وقد اشتمل الكتاب على سبعة فصول، تحدّث فيه عن كيفية توصيف جميع مستويات اللغة ومعالجتها، لكي تتواءم والبرمجة الحاسوبية، وتأتي أهميّة الكتاب من كون مؤلّفه خبيرًا باللسانيات والنظريات اللغوية الحديثة، إلى جانب جهوده الكبيرة في توصيف جميع مستويات اللغة العربية، إذ يفرق الكاتب بين وصف العربية وتوصيفها، ويعدّ التوصيف رديفًا للوصف، فإن كان الوصف تحليلًا وتخطيطًا لصورة اللغة لمن يتعلّمها، فإنّ التوصيف تحليل تفصيليّ، قد يصل إلى اكتشاف آلية اكتساب اللغة عند الإنسان، وكيفية تعلّمها من دون وصف أو دراسة<sup>(2)</sup>.

لعلّ هذين الكتابين من أهمّ الكتب التي ألّفت في مجال اللسانيات المحوسبة، وذلك لا ينفي وجود جهود أخرى قام بها باحثون عرب مثل كتاب (الحاسوب واللغة العربية) (1998) للكاتب عبد ذياب العجيليّ، إذ تناول الكاتب شرح الذكاء الاصطناعيّ وعلم البرمجة في مقدّمة الكتاب، ثمّ بعد ذلك يتناول المستويات اللغوية المختلفة للغة، ويركّز على المحلّ الصرفيّ، وربطه بأهمّ الخصائص التي تميّز الصرف العربيّ، وخاصّة الصفة الاشتقاقية للغة العربية<sup>(3)</sup>.

(1) زكريا، ميشال، الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص: 18. عليّ، نبيل (1988)، اللغة العربية والحاسوب، مرجع سابق، ص: 74

(2) موسى، نهاد (2000) العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ص: 69

(3) العجيلي، عبد ذياب (1996) الحاسوب واللغة العربية، ط1، منشورات جامعة اليرموك، اربد. ص: 3

وفي الجانب المؤسسي كان هناك جهود كثيرة في هذا المجال ويمكن لنا ذكر بعض من هذه الندوات التي اهتمت باللسانيات الحاسوبية من جانب لغوي، إذ هناك جهود تتعلق باللغة والحاسوب عن طريق استخدام الحرف العربي، وآلية الترجمة، وغيرها من القضايا التي تتعلق باستخدام اللغة العربية في الحاسوب، ولكن هنا سنعرض أهم الجهود المؤسسية التي ناقشت علم اللسانيات الحاسوبية، ومن أوائل الجهود المؤسسية المؤتمر الذي عقده المركز القومي للتنسيق والتخطيط للبحث العلمي والتقني ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب في المغرب العربي، إذ نشرت أعماله في كتاب (اللسانيات العربية التطبيقية والمعالجة الإشارية والمعلوماتية) (1983) ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الندوات، أنّ اللغة العربية أنسب من اللغة الإنجليزية والفرنسية لاستخدام الحاسوبي، وذلك بلحاظ الخاصية الاشتقاقية التي يتمتع بها الصرف العربي بها<sup>(1)</sup>.

وفي عام 1989 تم عقد المؤتمر الثاني في اللغويات الحاسوبية، وتناول فيه التوليد والتحليل الصرفيين، وعرض فيه داوود عبده بحثه الذي تناول الصعوبات في الترجمة الآلية من الإنجليزية إلى العربية ومن العربية إلى الإنجليزية<sup>(2)</sup>.

وتعدّ ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات في الرياض عام (1992) من أهم الندوات التي عقدت في اللسانيات المحوسبة، إذ نوقشت أبحاث عدّة في القضايا اللسانية الحاسوبية العامة، ومن أهم هذه الأبحاث بحث (منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات) للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، وفي هذا البحث تناول الباحث أسس التقعيد النحوي والصرفي، التي تقوم على مفاهيم عدّة، المفهوم الأوّل: يتمحور في مفهوم الباب ومفهوم المثال، مثال على مفهوم الباب: أبواب الفعل المجردة الست، مثال الباب الأوّل [فَعَلَ، يَفْعُلُ]، والمثال [نَصَرَ، يَنْصُرُ]. والمفهوم الثاني: يعتمد على مفهوم الأصل والفرع وهو يفيد أنّ كل كيان لغوي يتكوّن من أصل لغويّ تبنى عليه فروع، وبذلك يتناسب هذا والمعطيات التي سوف تدخل للحاسوب (ضرب)، والمفهوم الثالث مفهوم القياس في النحو العربي<sup>(3)</sup>.

(1) الموسى، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، ص:36

(2) العناتي، وليد، وخالد، جبر(2006)، دليل الباحث إلى اللسانيات الحاسوبية العربية، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع. ص: 124

(3) الحناش، محمد (1993) استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، مطبعة النجاح الجديدة (الدار البيضاء). ص: 27-28

ورفقت هذه الندوة ببحوث أخرى، مثل: بحث اللسانيّات وبرمجة اللغة العربيّة في الحاسوب، للدكتور محمد علي الزركان، وبحث التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول، وأبحاث أخرى، تمحورت جميعها في اللسانيّات الحاسوبية، ومحاولتها بناء برامج حاسوبية - لسانية تساعد على خلق آلية تواصل بين الإنسان والحاسوب، وذلك عن طريق نمذجة الدماغ البشري، إذ تتمّ عبر تحويل المادة اللغوية إلى بيانات وخوارزميات؛ وذلك بالاستعانة بالنظريات اللغوية الحديثة، ولا سيما المعتمدة على الأسس المعيارية، وعلى القواعد الرياضية مثل: فكرة الأصل والفرع، والقاعدة والمثال، وغيرها من القواعد التي تحاكي أسس التقعيد اللغوي لدى العلماء العرب القدماء<sup>(1)</sup>.

وفي الأردنّ عام(1996) خصّص مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ موسمه لهذا العام لمناقشة اللغة العربيّة والحاسوب، واللافت في هذا الموسم تقديم أبحاث كثيرة في الصرف العربيّ، إذ قدّم مأمون الخطّاب وحسان عبد المنان بحثاً بعنوان (التحليل الصرفي للغة العربيّة باستخدام الحاسوب)، وناقشا فيه كيفية بناء محلّ صرفي باستخدام الحاسوب<sup>(2)</sup>.

وتتابع الندوات والمؤتمرات والإصدارات في اللسانيّات الحاسوبية في الوطن العربيّ، ليكون آخر إصدار في اللسانيّات المحوسبة تحت اسم مدخل إلى اللسانيّات الحاسوبية، إذ أشرف عليه عدد من الباحثين العرب وهم: منصور الغامديّ، وعبد العزيز المهيوبيّ، وأحمد عبد الرحمن، وإشراق الرفاعيّ، وصلاح الناجم، ووليد الصانع. وبحث في هذا العمل أهمّ الموضوعات الأساسية التي قامت عليها اللسانيّات الحاسوبية، وذلك بالنظر للصوتيات الحاسوبية، والتحليل الصرفيّ، والتحليل النحويّ، والتحليل الدلاليّ، وتحليل النصوص، والتدقيق الإملائيّ، وبعده التحليل الصرفيّ من أهمّ الخصائص، إذ يجعل اللغة العربيّة من أكثر اللغات قابلية لاستخدام الحاسوب في معالجتها آلياً، وذلك لاطّراد قواعد النظام الصرفيّ في العربيّة<sup>(3)</sup>.

وهذه الجهود تمّت بالجانب النظريّ، وهناك إنجازات تحقّقت على أرض الواقع، وذلك بواسطة مواقع التعريب، والقواميس الإلكترونية والمكتبات الإلكترونية، وتعدّ شركة [صخر

(1) الحناش، استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، ص: 11

(2) الموسى، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، مصدر سابق، ص: 11

(3) الغامدي، وآخرون (2017) مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية، مركز عبد الملك بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض. المقدمة، ص: 46

للبرمجيات] التي تأسست عام (1982)، من أهم المؤسسات التي كان لها جهود كبيرة في مجال الحاسوب التطبيقي، ومن أهم هذه المنجزات الآتي:

الترجمة الآلية.

التعرف الضوئي على الحروف.

تكنولوجيا الخطاب.

خدمات البحوث في الترجمة والتعبير<sup>(1)</sup>.

والشركة الثانية شركة الهندسة لتطوير النظم الرقمية [آر دي آي] الدولية للأبحاث والتطوير، تأسست الشركة عام (1993)، ومن أهم أعمالها اللغوية برنامج سيويو، والميزان، والسراج، العين، والغواص، ومعاجم [آر دي آي] الاشتقاقية العربية، وتعتمد هذه البرامج على المحلل الصرفي، فعلى سبيل المثال برنامج سيويو مختص بتشكيل النص العربي، وذلك اعتماداً على المحلل الصرفي، الذي أُطلق عليه اسم (الميزان) هو محلل/ مركب صرفي يعتمد على المورفيم كلبنة أساسية، وقد اعتمد هذا البرنامج على القواعد الصرفية. و(السراج) عبارة عن المعنون النحوي للمفردات العربية، إذ تُعدّ الصفات النحوية للمفردات العربية مدخلات أساسية لكثير من عمليات معالجة اللغة؛ على سبيل المثال: التحليل النحوي، والتشكيل الآلي ... إلخ. و(العين) هو التحليل الدلالي المعجمي العربي. والغواص ويرتكز هذا المحرك للبحث الاشتقائي في النص العربي من آر دي آي على محلل آر دي آي الصرفي العربي؛ (سيويو). ويمكن للبحث أن يتم على مستوى الجذر، أو جسم الكلمة، أو الكلمة الكاملة بعينها، كما يمكن التعامل مع طلبات بحث تحتوي على عنصر بحث واحد أو عناصر بحث متعددة مع عدد من خواص التجاور المتنوعة. والمعاجم الاشتقاقية العربية من آر دي آي وجود نص جري تحليله صرفياً باستخدام (الميزان) فإن الجذر، والصيغة الصرفية، والسابقة، واللاحقة لأية كلمة في هذا النص يمكن أن تربط تلقائياً بشروحيها المعجمية<sup>(2)</sup>.

وبذلك نرى أهمية المحلل الصرفي في جميع مستويات اللغة، والمحلل الصرفي يقصد به استخلاص العناصر الأولية لبنية الكلمة، وتحديد سماتها الصرفية والنحوية والدلالية التي يمكن

(1) موقع صخر <http://www.sakhr.com/index.php/en/about-sakhr/overview>

(2) شركة الهندسة لتطوير النظم الرقمية - [http://www.rdi-eg.com/ar/technologies/arabic\\_nlp.htm](http://www.rdi-eg.com/ar/technologies/arabic_nlp.htm)

استنباطها من بنية الكلمة، ومن هذه المحلّات الصرفيّة المحلّل الصرفيّ لشركة الدرّ العربيّة لتقنيّة المعلومات<sup>(1)</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك تحليل كلمة [وباإصال]:

ولقد اقترح المؤلّف أن يكون المحلّل الصرفيّ الآليّ بهذه الطريقة

السوابق: [و] حرف عطف، [ب] حرف جر

جذع الكلمة: [إيصال]

الرتبة النحويّة: مصدر ثلاثيّ مطّرد

قسم الكلم: اسم جماد، محسوس، قابل للعدّ، أو اسم مجرد غير قابل للعدّ

جذر الكلمة: وصل

الصيغة الصرفيّة: إفعال

الميزان الصرفيّ: إيعال

الحالة الصرفيّة: مفرد، مذكر، مجرور

العلامة الإعرابيّة: الكسرة الظاهرة

اللواحق ضمير الملكيّة للمفرد الغائب [هـ]

عمليات التعديل الفونولوجي: إبدال فاء الجذر الواو في (وصل) ياء، ومماثلة حركة

الضمير المتّصل [هـ الغائب] مع علامة الإعراب التي تسبقه الكسرة<sup>(2)</sup>.

تعدّ شركة الخوارزمي التي تأسّست عام 1988 في سوريا بحلب، من أهمّ شركات البرمجة، التي أنتجت الكثير من البرامج والتطبيقات الخاصّة، التي عالجت المحتوى الرقميّ العربيّ بكفاءة كبيرة، وفي عام 2006 تمّ إنشاء فريق المعالجة الآليّة للغة العربيّة، بالتعاون مع كليّة العلوم بجامعة محمّد الأوّل في المملكة المغربيّة، ومجالات البحث الآتي:

• التحليل الصرفيّ الآليّ .

(1) شركة الدار العربيّة لتقنيّة المعلومات [http://arabia-it.com/?page\\_id=86](http://arabia-it.com/?page_id=86)

(2) شركة الدار العربيّة لتقنيّة المعلومات [http://arabia-it.com/?page\\_id=86](http://arabia-it.com/?page_id=86)

- التشكيل الآلي .
- التحليل النحوي الآلي .
- المعاجم التفاعلية .
- الذخائر اللغوية .
- التعرف الضوئي على الحروف العربية .
- تحديد مواضيع النصوص آلياً .
- إنشاء منصات خاصة بتدريس اللغة العربية للتلاميذ في وضعية صعبة .

وقد قامت شركة الخوارزمي بالتعاون مع كلية العلوم بجامعة محمد الأول في المملكة المغربية بإنتاج برنامج الخليل الصرفي، وهو برنامج لتحليل الكلمات العربية خارج موقعها بالنص، إذ يقوم بتحليل الكلمات المشكولة كلياً أو جزئياً أو غير المشكولة، ويقوم بتحديد فرع الكلمة ووزنها، ويميز برنامج الخليل بقاعدة كبيرة من البيانات والتحسينات القائمة على خوارزميات التحليل، ويميز بسرعة كبيرة بتحليل النصوص العربية<sup>(1)</sup>.

### كتاب اللغة العربية والحاسوب

يعدّ كتاب اللغة العربية والحاسوب للباحث نبيل عليّ من أهم الكتب التي ألفت في مجال اللسانيات الحاسوبية، وللدكتور نبيل خبرة واسعة في مجال اللغة الحاسوبية، إذ إنّه أشرف على مشروع الحاسب العربي صخر<sup>(2)</sup> في عام (1988)، وله عشرون عاماً في مجال العمل التطبيقي، فأراد من هذا الكتاب أن يكون حلقة وصل بين اللغويين والحاسوبيين، والجدير ذكره

(1) <http://ouida-nlp-team.net/ar/programms-ar/alkhalil-morphology-2-ar>

(2) كان مشروعاً مشتركاً انطلق في عام 1982 لكسر الحاجز التقني بين الشعوب العربية وتقنية المعلومات بين شركتي العالمية الكويتية وياماها اليابانية وقد نجح المشروع نجاحاً كبيراً، وتم بيع مئات الآلاف من الأجهزة فقد بيع من جهاز AX-170 وحده أكثر من ثلاثمئة ألف جهاز بالإضافة إلى عشرات الآلاف من البرامج والتطبيقات سواء التي أنتجتها العالمية أم شركة برق للبرمجيات أم التي تنتجها شركة كونامي اليابانية.

أنَّ المؤلّف ركّز على الجانب اللغويّ، فناقش اللغة وفروعها في ضوء اللسانيّات الحديثة، إذ تحدّث عن النظريّات الحديثة، كالبنويّة والتوليديّة التحويليّة، وربط وجود نظريّة تشومسكي باختراع الحاسوب، وبعد الجانب اللغويّ تطرّق المؤلّف إلى المعالجة الآليّة للمنظومات اللغويّة الفرعيّة، وهي منظومة الكتابة والصرف والنحو والصوتيات و المعجم، ولعلّ ما يميّز الكاتب على أنّه مطّلع وباحث في القضايا اللغويّة إلى جانب خبرته بالحاسوب، وبذلك طبق الجانب النظريّ اللسانيّ في ميدان عمليّ وهو الحاسوب، وهذا ما يفتقده علم اللسانيّات الحاسوبيّة<sup>(1)</sup>.

وتحدّث الكاتب عن أهمّ خصائص اللغة العربيّة من وجود انتظام صوتيّ، واعتماد المعجم العربيّ على الجذور، ويعدّ الكاتب التجريد الذي قام به القدماء للقواعد النحويّة والصرفيّة، مثل الإعراب التقديريّ، وإعراب المحلّ، واستخدام الجذور والصيغ الصرفيّة، من أهمّ الأسس التي تسهّل عمليّة البرمجة، وهم بذلك سبقوا النظريّة التوليديّة التحويليّة في تجريدها للقواعد التوليديّة، وتحويلها لرموز رياضيّة، وهو ما هاجمه الوصفيّون؛ وذلك لخلطهم بين تعليم اللغة العربيّة ومبادئ التقعيد لها<sup>(2)</sup>.

ولكن أهمّ ما يميّز اللغة العربيّة وقابليتها للبرمجة الحاسوبيّة، هو الصرف العربيّ الذي له خصائص تسهّل برمجة مفردات اللغة العربيّة، ومن أهمّ خصائصه خاصيّة الاشتقاق الصرفيّ المبنيّ على أنماط الصيغ، والذي لا وجود له في اللغات الأخرى، سواء كانت ساميّة أم اشتقاقية، إذ تتفرد اللغة العربيّة باطراد النظام الصرفيّ غير الموجود في اللغات الأخرى، حتى أطلق بعضهم على صرفها باسم الصرف الجبريّ نسبة إلى علم الجبر، وهذه الخاصيّة من أهمّ الخصائص المناسبة لبرمجة اللغة العربيّة، وبذلك فإنّ اللغة العربيّة تنماز بانتظام كثير من خواصّها الصرفيّة والإعرابيّة والصوتيّة، و أيضًا الصلة الوثيقة بين مبانيها ومعانيها، وبذلك تكون قابلة لاختزاليّة التقعيد، وسيطرة المعالجة الآليّة، وفيما يخصّ المعجم العربيّ، فتعدّ خاصيّة الاعتماد على الجذر، من أهمّ الخصائص التي تؤهّله للبرمجة والمعالجة الآليّة<sup>(3)</sup>.

ويشير نبيل أيضًا إلى كيفية الاهتمام بالمعالجة الآليّة للغة العربيّة، وتعريب نظم التشغيل، وتصميم لغات برمجة عربيّة، والاستعداد للدخول إلى عصر الترجمة الآليّة، ويؤكد بأنّ هناك جهودًا مثمرة في معالجة اللغة العربيّة آليًا، مثل الصرف الآليّ، والإعراب الآليّ، والتشكيل

(1) [http://www.arabiclanguageic.org/print\\_page.php?id=852](http://www.arabiclanguageic.org/print_page.php?id=852)

(2) نبيل، اللغة والحاسوب، مصدر سابق، ص: 172

(3) نبيل، اللغة والحاسوب، مصدر سابق، ص: 172

التفائلي، وبناء قواعد البيانات المعجمية، فالعربية لغويًا وحاسوبيًا، يمكن النظر إليها بلغة الرياضيات الحديثة على أنها فئة عليا Superset ، تدرج في إطارها كثير من اللغات الأخرى ، على أنها حالة خاصة من هذه الفئة العليا<sup>(1)</sup>.

ولعلّ أهم ما يميّز كتاب اللغة والحاسوب إلى جانب كونه من أوائل الكتب المتخصصة في علم اللغة والحاسوب، تركيز المؤلف على الجانب الصرفي في اللغة، فهو يصف اللغة العربية بأنها لغة صرفية، والصرف يمثل الجانب الذي لا يتغيّر، سواء تحدّث المرء بالعامية أم بالفصحى؛ وذلك لأنّ الصرف هو جوهر اللغة، فالعامية تستعمل الصرف بكلّ أبوابه، وذلك خلاف النحو، ويقارن المؤلف بين الصرف العربي، والصرف في اللغة الإنجليزية، ويرى أنّ النحو يطغى على المنظومة الإنجليزية، وهذا من أهمّ الأسباب التي جعلت تشومسكي يبني نظريته اللغوية على مبدأ استقلالية النحو، وابتعاده عن التمثيل المورفولوجي والدلالي؛ وبناء على ذلك تمّ نقد الإصدار الأوّل للنظرية التوليدية والتحويلية؛ لذلك قام تشومسكي بتعديل نظريته، وأعطى أهمية أكبر للصرف في النسخ الجديدة للنظرية التوليدية والتحويلية، وهنا يكمن الاختلاف بين العربية والإنجليزية، إذ إنّ الصرف هو محور المنظومة العربية، لذلك ركزت الجهود في مجال البرمجة الحاسوبية للغة العربية على التحليل الصرفي، فهو يصف الصرف بأنّه وسيط لغويّ يجمع بين المستويات اللغوية، فهو مرتبط بالمستوى الفونولوجي؛ وذلك عن طريق الإعلال والإبدال، إلى جانب كثير من القضايا النحوية التي لا يتمّ فهمها إلاّ بعد دراسة الصرف وفهمه ، ومثال ذلك الجملة الآتية:

زيدٌ قارئٌ كتابًا.

فنحن لا نستطيع معرفة موقع كلمة [كتابًا] إلاّ إذا رجعنا إلى الصرف، وحددنا البنية الصرفية لكلمة قارئ، التي هي اسم فاعل، لذلك جاء كتابًا مفعول به ، ونحن لا نستطيع إعراب كتابًا، إذا لم نعرف الوظيفة الصرفية لكلمة قارئ<sup>(2)</sup>.

والأمثلة كثيرة على اعتماد المستوى النحويّ على معطيات المستوى الصرفي، وقد تنبّه النحاة العرب لهذه النقطة، فإنّنا نجد أكثر القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف، مثال ذلك:

(1) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق ص: 166

(2) الراجحي، عبده (1973) التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. ص: 8



المفعول المطلق الذي يعرفه ابن هشام (ت791هـ) في أوضح المسالك " بأنه اسم يُؤكّد عامله، أو يبيّن نوعه أو عدده، وليس خبراً"، أي: إنّه يجب أن يكون مصدرًا منكرًا غير مضاف، ولا موصوف، سواء أكان عامله فعلاً نحو قولك: [ضربت زيد ضربًا] أم كان عامله وصفاً نحو قولك: [أنا ضارب زيد ضربًا]<sup>(1)</sup>. وهنا ربط واضح بين الباب النحويّ [المفعول المطلق] والصيغة الصرفيّة [المصدر]، وغيره من الأمثلة كاشتراط خاصيّة الاشتقاق للحال والنعت، والجمود للتمييز<sup>(2)</sup>.

إلى جانب ذلك ارتباط النظام الكتابي بالنظام الصرفي، ومثال ذلك الخلط بين همزتي القطع والوصل، [أخرج] [أخرج]، فلا يمكن أن يكونا كلمة واحدة، والفرق بينهما يؤدي إلى اختلاف الدلالة، فالأول فعل مزيد بالهمزة، بزيادة الهمزة تحوّل إلى فعل متعدّد، بينما الثاني فعل أمر، وأمثلة كثيرة ترتبط بها المستويات اللغويّة الأخرى بالمستوى الصرفي، وبالطبع الارتباط الأكبر بعلم الدلالة يظهر في الجذر والعلاقة الاشتقاقية، إلى جانب الاختلاف في الدلالة بحالة الزيادة أو النقصان<sup>(3)</sup>.

ويشير الكاتب أيضًا إلى أطراد النظام الصرفي في اللغات السامية، ويخصّ العربية بارتقاء نظام صرفها وأطراده، وتعاضم دوره في المنظومة اللغويّة، لذلك فهو المدخل الرئيس لوصف النظام الشامل للغة العربيّة، وتفسير الكثير من ظواهرها.

يميل المؤلّف لاستعمال الكلمة في التحليل الآليّ الصرفي، بمفهومها في النظريّات اللسانية الحديثة، وذلك لأسباب عدّة أهمها:

إنّ ذلك يحاكي ما توصّلت إليه النظريّة الصرفيّة الحديثة، التي تعتمد على فكرة المورفيم الواحد، والذي يقصد به أصغر وحدة لغويّة ذات معنّى، و هو موجود في جميع اللغات<sup>(4)</sup>.

يساعد ذلك على تفعيل الدور الدلاليّ، إذ تبرز على مستوى الكلمة العلاقات بين الأصل ومشتقاته.

(1) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، معه كتاب عدّة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، الجزء الثاني. ص: 205

(2) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 86

(3) الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، ص: 98

(4) خرما، نايف (1978) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة. ص: 226

ليس هناك أي خلاف بين النظريّات التي وضعت في أصل الاشتقاق.

الكلمة هي ما يحتاجها المعالج الآليّ، ولا سيّما فيما يخصّ نظم الفهم الأوتوماتي التي عليها أن تستدلّ آلياً من تتبعها لمسار الاشتقاق<sup>(1)</sup>.

وخلاصة القول في كتاب اللغة العربيّة والحاسوب للباحث علي نبيل: إنّه من أوّل الكتب وأهمّها التي تناولت اللسانيّات الحاسوبية بشقيها النظريّ والتطبيقيّ، وأهمّ ما يميّز كتاب اللغة العربيّة والحاسوب؛ أنّه يجمع بين النظرية العربيّة اللغويّة والنظريّات اللغويّة الحديثة، وقد حتّى على استخدام الآليّات والتصنيفات اللغويّة التي استخدمها القدماء في شرح المستويات اللغويّة المختلفة للغة العربيّة وتحليلها، مثل (الميزان الصرفيّ ونظريّة العامل)، والبناء على هذا الإرث بالاستعانة بالنظريّات اللغويّة الحديثة، ولا سيّما النظرية التوليدية والتحويلية، التي ظهرت بسبب اختراع الحاسوب، فإدخال اللغة للحاسوب يتطلب تحليل اللغة وتوصيفها على أسس تجريدية رياضية؛ لذلك جاءت النظرية التوليدية والتحويلية مبنية على أسس منطقية ومعادلات رياضية.

ولعلّ اهتمام الكاتب بالصرف العربيّ، ووصفه بأنّه محور العربيّة لا النحو، من أهمّ السمات التي ميّزت هذا الكتاب؛ إذ اعتنى الكاتب بشرح الكثير من القضايا الصرفيّة، وإبراز أهمّ الخصائص التي يمتاز بها الصرف العربيّ، وتطويعها لاستخدامها في البرمجة الحاسوبية، ومن أهمّ هذه السمات الاطراد التي انماز بها الاشتقاق والتصريف والقواعد الصرفيّة الأخرى، ولقد تمّ مناقشة بعض من هذه القضايا سابقاً، وسستناقش قضية الاطراد في باب التطبيق.

وبذلك يعدّ كتاب اللغة والحاسوب للباحث علي نبيل من المراجع الأساسية، التي يعود لها الباحثون في تناولهم اللسانيّات المحوسبة، سواء كان ذلك على الصعيد النظريّ أو التطبيقيّ، وذلك لخبرة المؤلّف الكبيرة في الجانب التطبيقيّ، واهتمامه الكبير بالجانب النظريّ.

### العربيّة\_ نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبية

يعدّ كتاب الدكتور نهاد الموسى (العربيّة نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبية (2000) من أهمّ الكتب المتخصصة في علم اللسانيّات الحاسوبية، حيث يشير نهاد الموسى إلى وجود جانبين للسانيّات الحاسوبية، جانب تطبيقيّ وجانب نظريّ. الجانب التطبيقيّ " يهتمّ بالنتائج العمليّة لنمذجة الاستعمال للإنساني للغة، وهو يهدف إلى إنتاج برامج ذات معرفة

(1) نبيل، اللغة والحاسوب، مصدر سابق. ص: 250-77

باللغة الإنسانيّة، وهذه البرامج مما تشتدّ الحاجة إليه من أجل تحسين التفاعل بين الإنسان والحاسوب<sup>(1)</sup>.

والجانب النظريّ عنده النظريّات الصوريّة للمعرفة اللغويّة التي يحتاج إليها الإنسان لتوليد اللغة وفهمها. واللسانيّات الحاسوبيّة معناها تحويل النظريّات اللغويّة التي تقوم على تفسير الملكة اللغويّة الإنسانيّة ووصفها إلى لغة يستطيع أن يفهمها الحاسوب<sup>(2)</sup>.

وهنا يأتي السؤال المحوريّ في اللسانيّات الحاسوبيّة، هل نبدأ باللغة أو الحاسوب في تحليل اللسانيّات الحاسوبيّة؟ إذ يرى المؤلّف أنّه من المنطق البداية بالتحليل اللغويّ الذي يعتمد على توصيف اللغة، وهو الذي يعتمد على صنع نموذج يحاكي النموذج الذي يصدر عن أهل اللغة، وهذا التفكير ما أتبعه القدماء في التقعيد اللغوي، فالاعتماد على محاكاة اللغة العربيّة هو أساس التقعيد اللغويّ، وهذا ما دفع ابن جني بوصف النحو العربيّ بأنّه " انتحاء سمت كلام العرب، ليلحق من ليس من أصل العربيّة بأهلها"<sup>(3)</sup>.

لذلك يرى المؤلّف أنّ أفضل طريقة لمحاكاة اللغة هو توصيفها لا وصفها، فالتوصيف هو عبارة عن تخطيط تفصيليّ مضاف قد يهدي إلى خطى التدرّج في اكتساب اللغة لدى الطفل وتعلّمها لدى الناشئة، وقد يفضي إلى كشف بعض مسارب الحدس الخفيّ، ولكنه يمثّل النموذج اللغويّ المقتضى إبداعه في الحاسوب؛ وذلك لأنّ الحاسوب لا يخرج إلّا ما تمّ إدخاله، فهو لا يتمتّع بالحدس الإنسانيّ لكي يبدع كلاماً جديداً، كما أشار تشومسكي إلى الكفاءة اللغويّة الموجودة عند الإنسان التي يتفنق عنها جملاً وكلاماً لم يتمّ سماعه من قبل، وهو ما يسمّيه الدكتور نهاد الموسى بالحدس<sup>(4)</sup>.

ولعلّ الكاتب يجد حلاً للتغلب على فقدان الحاسوب لخاصيّة الحدس الموجودة عند الإنسان؛ وذلك بوساطة الذاكرة الحافظة للحاسوب، التي تفوق الذاكرة الفرديّة للإنسان، إذ يمكن لذاكرة الحاسوب أن تحفظ جميع معاجم اللغة ونصوصها التراثيّة، وبذلك يمكن للإنسان أن يستودع الحاسوب المعطيات والقواعد التي يخترنها العقل الإنسانيّ، وذلك بإدخال اللغة الإنسانيّة

(1) الموسى، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبيّة، مصدر سابق، ص: 53

(2) الموسى، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبيّة، مصدر سابق، ص: 54

(3) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص: 2 / 466

(4) الموسى، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبيّة، مصدر سابق، ص: 69.

بمستوياتها كافة، الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، والبياني، والكتابي، وعدم إغفال أي جانب من جوانب اللغة؛ لأن اللغة نظام شامل، تتداخل فيه جميع المستويات اللغوية، وهو ما أطلق عليه الكاتب مصطلح الاعتماد المتبادل<sup>(1)</sup>.

المستويات اللغوية لا تنفصل ولا تتجزأ في العقل البشري، بينما عند إدخالها للحاسوب يجب إدخالها على شكل مستويات، لذلك قام الدكتور نهاد الموسى بتوصيف اللغة وعرضها تحت أبواب ومستويات، أخذاً بعين الاعتبار الاعتماد المتبادل بين المستويات اللغوية، فبدأ بفصل تمثيل النظم، الذي اعتمد فيه على عرض أنماط النظم في العربية، والنظم عند الدكتور نهاد الموسى هو نظام الجملة، والجملة عنده نوعان، جملة فعلية، وجملة اسمية، وهذا بالطبع يخالف رأي بعض القدماء والمحدثين في أنواع الجمل العربية، فعلى سبيل المثال لا الحصر من القدماء، يُقسّم الفارسي الجملة إلى أربعة أنواع، اسمية وفعلية وشرطية، وظرفية<sup>(2)</sup>. ومن المحدثين يذكر الدكتور علي أبو المكارم أنّ هناك خمسة أنواع للجملة العربية ينماز كلّ نوع منها بمكوناته وخصائصه ودلالاته، فهناك الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الظرفية، والجملة الوصفية، والجملة الشرطية<sup>(3)</sup>. توسيع دائرة القواعد العامة أفضل للبرمجة الحاسوبية؛ لأنها تعمد إلى التقليل من الأمثلة الشاذة، وتكون قادرة - إلى حدّ ما - على استيعاب جميع الأمثلة. وبذلك فإنّ توسيع دائرة تقسيم الجملة في النظام العربي يعمل على توصيف أشمل لظاهرة النظم في اللغة العربية.

يعرض الكاتب في البداية الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم، وبعد ذلك تناول الجمل الفعلية ذوات الأفعال المتعدية، ثم ينتقل بعد ذلك لمعالجة الجملة الاسمية، والتداخلات التي تتم بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وفي الفصل الثاني يقوم بتوصيف الروابط في النصّ مثل الواو ونظائرها، وفي الفصل الثالث يقوم بتمثيل الإعراب، ويرى إدخال النماذج التطبيقية مثل إعراب القرآن لأبي جعفر من الضرورات لتمثيل الإعراب في الحاسوب، إلى جانب تمثيل المعطيات

(1) ولقد تطرق لأهمية الانتباه للتداخل بين المستويات اللغوية في اللسانيات الحاسوبية الدكتور نبيل علي، وشرحت أمثلة في هذا المجال عند الحديث عن كتاب العربية والحاسوب. الموسى، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، مصدر سابق، ص: 92

(2) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1969)، الإيضاح العضدي، تحقيق شاذي فرهاد، دار التأليف، مصر، ص: 43

(3) أبو المكارم، علي (2007) الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1 القاهرة. ص: 10

النحويّة بوساطة مفهوم الباب ومفهوم المثال في النحو العربيّ، فالباب عبارة عن مفهوم تدرج تحته أمثلة لا تنتهي من اللغة<sup>(1)</sup>، ومثال ذلك:

الباب الأوّل: نوع الكلمة (الاسم والفعل والحرف)، وما يندرج تحته، مثال ذلك يندرج تحت الاسم، اسم مثنّى، اسم جمع مذكّر سالم، اسم إشارة، اسم ممنوع من الصرف،... الخ.

الباب الثاني الوظيفة النحويّة، مثال ذلك: مبتدأ، خبر، نعت، فعل ماضٍ، فعل أمر، نفي للجنس، استفهام، شرط، واو القسم،... الخ.

الباب الثالث الحالة الإعرابيّة، والمثال: لا مرفوع، منصوب بنزع الخافض، لا محلّ لها من الإعراب،... الخ.

الباب الرابع علامة الإعراب، المثال علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، علامة رفعه الواو، علامة رفعه ثبوت النون، علامة جزمه حذف حرف العلة،... الخ<sup>(2)</sup>.

وفي الفصل الرابع يتناول تمثيل البنية، إذ يمثل البنية بفكرة الاطراد، واعتماد الجذر من دون المصدر في توليد المشتقات، وتمثيل الأبنية بتوصيفها وتعريفها<sup>(3)</sup>. والفصل الخامس يتناول دليل أخطاء النظم والإعراب والبنية، وفي الفصلين السادس والسابع تناول تمثيل المعجم، وتمثيل المنطوق والمكتوب من الإملاء والتصحيح الإملائي<sup>(4)</sup>.

وخلاصة القول في كتاب الدكتور نهاد الموسى: إنّه من أوائل كتب اللسانيّات المحوسبة، التي صدرت عن متخصصّ في اللغة العربيّة، لذلك نرى توظيفاً كاملاً للنظريّات اللغويّة الحديثة في توصيف اللغة العربيّة؛ وذلك لتطويع مستويات اللغة، وإمكانيّة إدخالها للحاسوب، ولكن من الملاحظ غياب الشقّ التطبيقيّ وكيفية إدخال اللغة للحاسوب، الذي نراه بوضوح في كتاب (اللغة العربيّة والحاسوب).

(1) الحاج صالح، عبد الرحمن (1993)، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، مجلة التواصل اللساني، ملحق استخدام اللغة العربيّة في تقنية المعلومات ص: 27

(2) الموسى، العربيّة نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبية، مصدر سابق، ص: 151-194

(3) سيتم مناقشة بعض من هذه القضايا في باب التطبيق الصدرفي، مثل باب الاطراد وغيره من القضايا الصرفية.

(4) الموسى، العربيّة نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيّات الحاسوبية، مصدر سابق، ص: 11

## المبحث السادس: الخصائص الصرفية وتقنيات الحاسوب

### فكرة الاطراد

يتّصف الكلم في العربيّة باطراد أبنيته، فجّل هذه الأبنية يجري على وفق قوالب، ونؤخذ مثال على الاطراد في اللغة العربيّة أوزان الأفعال، إذ للماضي من الأفعال خمسة وثلاثون وزناً، منها ثلاثة للماضي الثلاثي المجرد وتصبح ستة أبواب مع المضارع، واثنان عشر للثلاثي المزيد فيه، وهو على ثلاثة أنواع، وهو ما زيد فيه حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف، وواحد للرباعي المجرد [فَعَلَّ]، وسبعة للملحق به [فوعَل، فيَعَل، فعول، فعيل، فعلل، فعلى، فعنل]، وثلاثة الرباعيّ المزيد فيه، وتسعة للملحق به، والزيادة تكون بحروف معيّنة، وهي حروف الزيادة العشرة في كلمة [سألتمونيها] وزيادة هذه الحروف يكون بنحو مطّرد مع ارتباط بالمستوى الدلاليّ والمستوى النحويّ، حيث زيادة الحروف على الأفعال المجردة يعطيها زيادة في المعنى وفي الوظيفة النحويّة، ومثال ذلك: [أفعل يُفعل إفعالاً] [أكرم يُكرم إكراماً]، وهنا

تكون الزيادة بزيادة الهمزة في أول الفعل، ويأتي بناؤه للتعدية غالبًا، وبذلك هنا الزيادة جاءت لوظيفة نحويّة، وهناك زيادات دلاليّة كثيرة مثل المشاركة والمطاوعة، وغيرها من الأمثلة<sup>(1)</sup>.

مثال عن الفعل المجرد الثلاثي، وأطراد أبوابه في الماضي والمضارع:

الباب الأول: [فَعَلَ يَفْعُلُ] مَوْزُونُهُ [نَصَرَ يَنْصُرُ]

الباب الثاني: [فَعَلَ يَفْعُلُ] مَوْزُونُهُ [ضَرَبَ يَضْرِبُ]

الباب الثالث: [فَعَلَ يَفْعُلُ] مَوْزُونُهُ [فَتَحَ يَفْتَحُ]

الباب الرابع: [فَعَلَ يَفْعُلُ] مَوْزُونُهُ [عَلَّمَ يَعْلَمُ]

الباب الخامس: [فَعَلَ يَفْعُلُ] مَوْزُونُهُ [حَسَنَ يَحْسُنُ]

الباب السادس: [فَعَلَ يَفْعُلُ] مَوْزُونُهُ [حَسِبَ يَحْسِبُ]

### خاصية الاشتقاق، ووضوح مسار عملية الاشتقاق.

تتماز اللغة العربيّة بأنها لغة اشتقاقية، ومثال ذلك أننا من الجذر (درس) نستطيع أن نشكّل كلمات جديدة، ترتبط بالمعنى الأساسي للمادة اللغوية (درس) بوساطة أوزان محدّدة، تعطي وظائف دلاليّة مختلفة، مثل: (دارس) (مدرّس) (مدرسة)، وهذه العملية تجري داخل المادة اللغوية الأساس (درس) وتشكلها تشكيلاً جديداً. وهذه الخاصية يمكن إدخالها للحاسوب، بإدخال قوانين وصيغ كلّ نوع من المشتقات، والصرف العربيّ يذكر تقريباً كلّ الحالات التي تخالف القاعدة ومثال ذلك:

صيغة اسم الفاعل، في البداية وضع القالب الأساسي الذي سيمثّل هذه الصيغة الاشتقاقية، و (الفاعل) وهذا القالب تحكمه قوانين عدّة:

يصاغ من الفعل الثلاثي مثل:

(1) الراجحي، التطبيق الصرفي، مرجع سابق ص: 26. الموسى، التوصيف، مرجع سابق، ص: 197

[درس دارس، لعب لاعب]

وفي حالة الفعل الأجوف، وجاءت عينه ألف، قلبت هذه الألف همزة في اسم الفاعل فنقول:

[باع بائع، قال قائل].

وفي حالة الفعل الناقص، فإن اسم الفاعل ينطبق عليه ما ينطبق على الاسم المنقوص؛ أي تحذف يائه الأخيرة في حالتي الرفع والجر، وتبقى في حالة النصب، فنقول:

[دعا داع - مشى ماش - رضي راض].

وبذلك نرى أن توصيف صيغة الفاعل المصاغة من الفعل الثلاثي تحكمها قوانين وقواعد تفسر وتعطي قاعدة واضحة لجميع الحالات، سواء كان الفعل صحيحًا أو أجوف أو ناقصًا، وبذلك تخضع جميع الأمثلة لقواعد وقوالب، يسهل التعامل معها في القاعدة البيانية للحاسوب، وهذا حال جميع المشتقات مثل: اسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة<sup>(1)</sup>.

### الميزان الصرفي والتداخل بين الصرف والفتولوجيا بلحاظ الإعلال والإبدال

طالب كثير من المحدثين إلغاء فكرة الميزان الصرفي، إلا أن فكرة النظام الصرفي تتواءم مع النظريات اللغوية الحديثة، وبالنتيجة لها مكان في التحليل الآلي، انطلاقًا من فكرة البنية العميقة والبنية السطحية، إذ يوجد نموذج ذو مستويين يمكن بواسطته معالجة الميزان الصرفي والبنية السطحية.

وتعود أهمية الميزان الصرفي لرصده جميع الجذور التي تشكّل أساس الكلمات، مع إتباع رصد هذه الجذور بعرض مجموعة الأوزان التي تصبّ فيها هذه الجذور، وبيان طرق توليد هذه الأوزان؛ وبذلك فإن منهج الميزان الصرفي يقدّم تصوّرًا واضحًا لزيادة بعض الحروف أيًا

(1) الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيويه، مصدر سابق، ص: 274



كان موضعها من الكلمة، سواء في أولها أو آخرها أو أوسطها، وبذلك فهو أساس مهم في عملية تحليل أصول الكلمات وجذوره<sup>(1)</sup>.

ويعدّ الميزان الصرفي أحد أهم آليات الاختزال الفعّالة لاختصار قواعد اللغة، وذلك لاتباعه مقياساً يبيّن أحوال بنية الكلمة، وما طرأ عليها من تغييرات صوتية ودلالية ونحوية، فالتغييرات الصوتية مثل الإعلال والإبدال، والتغييرات الدلالية والنحوية مثل: حروف الزيادة التي تدخل على الفعل، فتزيد في المعنى أو تفيد التعدية، إلى جانب كون الميزان الصرفي يفسر لنا بعض القضايا اللغوية الشائكة، مثل منع كلمة أشياء من الصرف، مع أنه لا يوجد مسوغ ظاهر لمنعها من الصرف<sup>(2)</sup>.

افْتَعَلَ	الإبدال من تاء الافتعال	اصْتَبَرَ	اصْطَبَرَ
فَعَائِلٌ	الإعلال (خطائي) قلب خطائي - خطائي - خطاء - خطايا	خطائي	خطايا

### الربط بين الجذر والصيغة الصرفية.

يميل الباحثون لاستعمال الجذر والصيغ الصرفية في التحليل الصرفي الآلي، ويقصد بالجذر وحدة البناء الأساسية التي تتكوّن منها مادّة المعجم العربي، والجذر يكون خالياً من الزوائد التصريفية، وأدوات التأنيث والتعريف وعلامات الإعراب، وكلّ ما يتّصل به من ضمائر. والجدير ذكره أنّ فكرة الجذر في العربية بدأت في وقت مبكر، إذ بدأت مع الخليل، الذي يعدّ معجمه أول معجم عربي، ولقد اتبع الخليل طريقة فريدة تعتمد على مخارج الحروف،

(1) عبد الدايم، محمد عبد العزيز (2000/2001) نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (الحوالية الحادية والعشرون) الرسالة 158 ، القاهرة ص: 59

(2) نوقشت هذه القضية في فصل النظرية التوليدية والتحويلية، ووضعت أمثلة عدّة في الميزان الصرفي وأهميته في رصد وتوضيح كثير من القضايا اللغوية.

فبدأ بأعمق تلك الحروف في النطق، وأبعدها مخرجًا في تصوّره حرف العين، والجذر عند الخليل يبدأ ثنائياً ثم ثلاثياً صحيحاً، ثم ثلاثياً معتلاً ثم اللفيف ثم الرباعي ثم الخماسي ثم المعتل<sup>(1)</sup>. وبذلك لم يكن هناك فصل بين العمل المعجمي والصرفي مذ بداية التقعيد اللغوي عند العرب، ولقد بنى الخليل معجمه على الحروف الصحيحة، أو الصامته التي هي أساس الجذر، لذلك عمد الآتي:

تقديم الأفعال على الأسماء .

- تقديم المجرد على المزيد من الأفعال .

- تقديم الفعل اللازم على المتعدي .

- ترتيب الفعل الثلاثي المجرد بحسب الأبواب الصرفية الستة المعروفة .

- ترتيب الفعل المزيد بحسب الزيادة: الثلاثي المزيد بحرف، فالمزيد بحرفين، فالمزيد بثلاثة أحرف ، ثم الرباعي المزيد بحرف.

وبذلك نرى المزج بين الجذر والأصول الصرفية، وهو ما يحتاجه التحليل الصرفي الآلي، لأن ذلك يساعد على تحديد هوية الكلمة صرفياً، ودلالياً<sup>(2)</sup>

## النحت

يعتمد الاشتقاق على إطالة بنية الكلمة، بينما يعتمد النحت على الاختزال واختصار الكلمات والعبارات، إذ تنحت من كلمتين كلمة واحدة، مثل :

[عشمي] ( عبد شمس).

[حيعل] (حي على فلاح)

[المشألة] (ما شاء الله)

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (2003) العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت. الجزء الأول. ص: 3

(2) نوقشت القضايا الصرفية مثل الاشتقاق والميزان الصرفي والجذر في الفصول السابقة بتوسع، لذلك لم يُسهب في مناقشة تفاصيلها وتنقسماتها في باب اللسانيات المحوسبة تجنباً للتكرار.

[مشكن] [ما شاء الله كان] (1).

ويعدّ الخليل في كتابه العين من أوائل الذين تحدّثوا عن النحت، وذلك مؤشّر واضح على ظهور هذه الظاهرة اللغوية المعتمدة على الاختصار والاختزال في مرحلة مبكرة من تاريخ التقعيد اللغويّ والتأليف المعجميّ العربيّ، وتعدّ ظاهرة النحت ظاهرة مفيدة لتطوير اللغة العربيّة، ولا سيّما في عصرنا الحالي، عصر الحاسوب والاختراعات، وهذه الظاهرة تمثّل مساحة لغويّة مهمّة يجب على اللغويين استغلالها لتنمية المصطلحات المختلفة، فظاهرة الاشتقاق لا تكفي وحدها للتعبير عن المصطلحات العلميّة، لأنّ المصطلحات العلميّة تأتي في أكثر الأحيان مركّبة، والنحت عند تناوله لهذه التراكيب يجعلها كلمة واحدة، عن طريق الاختصار والاختزال، وبالنتيجة يجعلها شبيهة بالمفردات، وهذا ما يحتاجه المصطلح العلميّ.

ومن الجدير قوله: إنّ هناك عدداً من المحدثين قد تنبّهوا لهذه الظاهرة اللغويّة، إذ وصفه جرجي زيدان بقوله: "النحت ناموس فاعل على الألفاظ، وغاية ما يفعله فيها إنّما هو الاختصار في نطقها تسهيلاً لفظها واقتصاداً في الوقت بقدر الإمكان" (2). وبذلك يشدّد جرجي زيدان على ضرورة استعمال النحت؛ لأنّه وسيلة من وسائل اختزال اللغة واختصارها.

ويعدّ ساطع الحصريّ من أهمّ الباحثين الذين شدّدوا على ضرورة استعمال النحت لخدمة المصطلح العلميّ؛ وذلك لأنّ المصطلح العلميّ في رأيه، أصبح من أهمّ المسائل التي تشغل بال المفكرين، والمعلّمين، والمترجمين والمؤلّفين. والنحت عنده ينقسم إلى أربعة أقسام:

نحت فعليّ: وهي أن ننحت فعلاً؛ ليدلّ على جملة مثل؛ [بأبأ] [يأبي أنت].

نحت وصفيّ: وهي أن ننحت من كلمتين كلمة واحدة، تدلّ على صفة، مثل: [ضبطر] للرجل الشديد منحوتة من (ضبط وضبر).

نحت اسميّ: أن ننحت من كلمتين اسماً مثل: [جلمود] من (جلد وجمد).

نحت نسبيّ: أن ننحت من اسمين أو بلدين صيغة تدلّ على النسب مثل: [تلحمي] [بيت

لحم].

(1) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولي بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ص: 482

(2) زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ، العربية، مصدر سابق، ص: 29

## النتائج والتوصيات:

الحمد لله الذي يسّر لي إعداد هذه الدراسة، التي تناولت بالدرس والتمحيص زمرة من المناهج اللغوية، التي عرضها النحويّون العرب المحدثون في درس الصرف العربيّ، تلك المناهج التي يمثّل المنهج التاريخيّ المقارن، والمنهج الوصفيّ، والمنهج التحويليّ التوليديّ، والمنهج التطبيقيّ، وفي حدود بحثي فيما تقدّم من فصول الدراسة استطعت أن أخلص إلى النتائج الآتية:

تنبّه العرب القدماء لأهمّيّة الصرف العربي عندما وصفوه بأنّه ميزان العربيّة، فهو علم يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمّ احتياج، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنّه ميزان العربيّة، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدخيلة عليه، لذلك اعتنوا به عناية شديدة، فكانت جهودهم في

---

(1) الحصري، ساطع. (1985) في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت.

هذا المضمار كبيرة، وقدّموا لنا نظريّة صرفيّة متكاملة، وفي العصر الحديث ظهرت مناهج ونظريات حديثة أثرت على التفكير اللغوي العربيّ.

ويعد المنهج التاريخيّ المقارن من أهمّ المناهج، التي يجب العناية بها، وذلك لأهمّيّته في الكشف عن كثير من القضايا اللغويّة، وقلة الجهود العربيّة في هذا المجال، إذ اعتمدت جهود الباحثين العرب بنحو كبير على جهود المستشرقين في اللغات الساميّة، والمنتبّع للأمثلة الموجودة في كتب الباحثين العرب، يجد أكثرها معتمداً على جهود المستشرقين في هذا المجال، ولاسيما كتابي ( فقه اللغة المقارن) لبروكلمان، و(التطور النحويّ للغة العربيّة)، ويعود ذلك لأسباب عدّة، أهمّها عدم إتقان اللغات الساميّة، وانقراض كثير من اللغات الساميّة، و يشير بعض من العلماء، إلى أنّ أتباع المنهج التاريخيّ المقارن، لم تكن أبحاثهم في هذا المجال مبنيةً على أسس النظرية اللغويّة العربيّة، بل إنّهم أخذوا ما وضعه المستشرقون وبنوا عليه، لذلك هناك كثير من القضايا اللغويّة لم تعالج في ضوء النظرية اللغويّة العربيّة، وإنّما عولجت على وفق النظريّات اللغويّة التي اعتمدت اللغات الأوروبيّة أساساً لها؛ لذلك هناك جهود كبيرة، يجب أن تبذل في هذا المجال، ويحتاج ذلك إلى متخصصين عرب يتقنون اللغات الساميّة؛ لبحثوا القضايا اللغويّة على وفق النظرية اللغويّة العربيّة.

إنّ دراسة القضايا اللغويّة، ولاسيما الصرف العربيّ في ضوء المنهج التاريخيّ المقارن، له أثر كبير في الكشف عن قضايا لغويّة خلافيّة، إلى جانب تفسير هذه القضايا.

ويعدّ وجود الإعراب في اللغة الأكاديّة دليلاً على أن الإعراب ظاهرة أصيلة في اللغة العربيّة، وليست مستحدثة، أو متأثرة بالمنطق اليونانيّ، فضلاً عن أنّ كثيراً من العلماء يشيرون إلى وجود ظاهرة الإعراب في اللغة الساميّة الأمّ، وهذا ردّ على من قالوا: إنّ ظاهرة الإعراب غير أصيلة في اللغة العربيّة.

وتعبّر اللغات الساميّة عن الحدث من وجهة النظر الموضوعيّة، لذلك يظهر للوهلة الأولى أنّ اللغة العربيّة، واللغات الساميّة الأخرى لا تحتوي على أفعال تدلّ على الزمن بالمقارنة مع اللغات الهند أوروبيّة، ولكن العربيّة في طبيعتها تستعمل الفعل المضارع بنحو موسّع مع أدوات مساعدة ليعبّر الفعل المضارع عن حدث حصل في الماضي، أو حدث سيحصل في المستقبل، أو فعل الأمر.

وجد العلماء المحدثون معطيات لغويّة كثيرة، تشير إلى وجود الأسماء ثنائيّة الجذر في اللغات الساميّة بوصفها ظاهرة بارزة، ويستدعي ذلك إعادة دراسة بعض من الصيغ الثنائيّة في اللغة العربيّة، وتحليلها على أنّها أصل في اللغة، وليس لها جذر ثلاثيّ.

وفي نطاق الحديث عن المنهج الوصفيّ كشف البحث عن أنّ أكثر الباحثين العرب تأثروا بالمنهج الوصفيّ، الذي وضعت قواعده، لتحليل اللغات الغربيّة؛ لذلك لم تتطابق مع القواعد العربيّة، وخاصّة مفهوم المورفيم، الذي لا يصلح للغة العربيّة، وذلك لكون اللغة العربيّة، لغة اشتقاقية، إلى جانب أنّها تقبل السوابق واللواحق، بينما اللغات الهند أوروبية إصاقيّة ليست اشتقاقية.

رفض الوصفيّون العرب التقسيمة التي وضعها القدماء للكلام العربي، وعدّ د. أيوب أنّ هذه التقسيمة هي نفسها التقسيمة اليونانيّة، بينما قام تمام حسن بوضع تقسيمات جديدة تحاكي التقسيمات الموجودة في اللغة الإنجليزيّة، ولكن هذه التقسيمة ظلت حبيسة الكتب، ولم تعمّم، ويشعر معلّم اللغة العربيّة إلى حاجة ملحّة في إعادة النظر في تقسيم الكلام العربيّ، ولكن هذه التقسيمة يجب أن تأتي من جوهر اللغة العربيّة، من غير أيّ تأثير خارجيّ، ولكن هذا لا يعني عدم الإفادة من المناهج اللغويّة الحديثة- فيما يتناسب وسمات اللغة العربيّة وخصائصها.

طالب أكثر الوصفيّين بحذف الميزان الصرفيّ؛ لأنّه برأيهم يقوم على التكلّف، وأنّ الكلمة في استعماله لا تقاس على أساس ما هي عليه؛ بينما طالب أرباب المناهج الأخرى مثل المنهج التوليديّ والتحويليّ والمنهج التطبيقيّ باستعماله؛ لأنّه يقوم على ضبط الصيغ الصرفيّة، إلى جانب كشفه عن ظواهر لغويّة غامضة، مثل الكشف عن سبب منع كلمة (أشياء) من الصرف.

تعدّ قضية التغيّرات الصوتيّة من أهمّ القضايا التي عالجها الوصفيّون العرب، فهم يرفضون المصطلح والمفهوم لحروف العلة، ويدعون إلى استعمال الصوائت (vowels) والصوائت (consonants) بدلاً عنه، وبذلك تقع الحركات وحروف المدّ في الوقع النطقيّ عينه، وتسمّى بالصوائت، وسائرهما تسمّى بالصوائت، و يثيرون قضية مهمّة، وهي تعبير الرسم الكتابيّ الواحد (و، ي) على صامت وصائت؛ لذلك تحتاج هذه القضية إلى إعادة بحث، وتطوير الرسم الكتابيّ للصوائت والصوائت، وهذا يحتاج جهد مؤسّسيّ تشترك فيه جميع الجهات المختصة باللغة العربيّة؛ لتطوير المستويات اللغويّة المرتبطة بهذه القضية.

أعاد المنهج التوليديّ والتحويليّ لفت الأنظار للنظريّة اللغويّة العربيّة، التي طالب كثير من الباحثين في القرن العشرين بحذف كثير من أصول تعييدها مثل: قضايا الأصل والفرع، والقياس، ونظريّة العامل بينما النظريّة التوليديّة التحويليّة تقوم على أسس معيارية من ضمنهما قضيتي الأصل، والقياس.

حاول بعض من العلماء تطويع القواعد العربيّة؛ لكي تتناسب والنظريّة التوليديّة والتحويليّة، وأهمّ ما يمتاز به هؤلاء العلماء فصل النظريّة اللغويّة عن المادّة التعليميّة؛ لذلك لم

يطالبوا بحذف الموضوعات اللغوية غير الموجودة في اللغات الأوروبية على غرار ما فعل الوصفيون.

لم يتطرق المنهج التوليديّ والتحويليّ للصرف من حيث الموضوعات الصرفية، إنّما تعامل مع أسس التقعيد، إذ يقوم المنهج التوليديّ والتحويليّ على الأسس المعيارية، وهو ما تقوم عليه النظرية العربية أيضًا.

تعدّ مسألة الأصليّة والفرعية ركيزة مهمّة في التقعيد اللغويّ للغة العربية، وهي من المسائل المشتركة بين المنهج التحويليّ والمنهج العربيّ، ومن أهمّ الموضوعات الصرفية التي تدخل في باب الأصل والفرع، التذكير والتأنيث، والقلب المكاني، والاشتقاق، المفرد والجمع.

لم يقدّم أتباع المنهج التوليديّ والتحويليّ الكثير للنظرية الصرفية العربية، إنّما كانت جهودهم منصّبة على شرح ما قام به تشومسكي وأتباعه، والعمل على المقارنة بين النظرية اللغوية العربية ونظرية المنهج التوليديّ والتحويليّ.

يعدّ الفصل بين المادّة التعليميّة والمادّة النظرية للنحو العربيّ والصرف العربيّ، من أهمّ القضايا اللغوية التي لم ينتبه لها كثير من الباحثين والدارسين العرب، إذ إنّهم لم يفصلوا بين النظرية اللغوية العربية والتطبيقات اللغوية، إلى جانب تأثرهم بالنظرية الوصفية العربية؛ لذلك طالبوا بحذف كثير من القضايا الصرفية مثل الميزان الصرفي، والإعلال والإبدال.

ظهرت مؤلّفات صرفية تطبيقية عدّة قامت على الفصل بين النظرية اللغوية، والتطبيقات الصرفية، من هذه المؤلّفات (المغني في تصريف الأفعال)، و(اللباب من تصريف الأفعال) لمحمد عبد الخالق عزيمة، (وتصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، وكتاب (التطبيق الصرفي) لعبده الراجحي، وتعدّ هذه التجارب ناجحة؛ وذلك لإفادتها لكثير من الطلبة، إلى جانب الإلمام تقريبًا بجميع التطبيقات الصرفية التي يحتاجها الطلبة، سواء كان ذلك في المرحلة المدرسية أو المرحلة الجامعية، ولكن يؤخذ على هذه التطبيقات عدم اهتمامها بالقضايا الصرفية، التي تحتاج إلى إعادة نظر، مثل: أقسام الكلام، وقضية الصوامت والصوائت، فهناك قضايا صرفية يجب الاهتمام بها وتطويرها للتغلّب على كثير من القضايا المشكّلة في التطبيقات الصرفية، إلى جانب النظرية اللغوية؛ وذلك لأنّ العلوم اللغوية تتطور، ويمكن للعلماء العرب تطوير النظرية اللغوية العربية، وذلك بنظريات تصاغ من واقع اللغة العربية.

تعدّ اللسانيّات الحاسوبية من أهمّ الموضوعات اللغوية التي يجب الاهتمام بها؛ وذلك لأنّ مستقبل اللغات الإنسانيّة مرتبط بالحاسوب، وللمحافظة على اللغة العربية، لذا يجب الاهتمام

باللسانيات المحوسبة، وقد أدى اكتشاف الحاسوب إلى ظهور نظريات لغوية جديدة، كان من أهمها النظرية التوليدية التحويلية، وهذا يفسر اعتماد هذه النظرية على الأسس الرياضية والرموز اللغوية، وذلك ليسهل توصيف اللغة معيارياً وترميزها، ثم إدخالها للحاسوب .

تعتمد اللسانيات المحوسبة على الصرف أكثر من النحو؛ لأن الإدخال يقوم على إدخال البنية بكل ما تحمل من تغيرات، والصرف العربي يمثل مساحة كبيرة في اللغة العربية، على عكس اللغات الأخرى، ويمتاز الصرف العربي بخصائص تتناسب وطبيعة البرمجة الحاسوبية؛ لذلك ظهرت كثير من المحللات الصرفية، التي عملت على دعم اللغة العربية وتقديم توصيف دقيق لها.

تعدّ الدراسات والأبحاث التي تخصّ اللسانيات المحوسبة قليلة، إذا قورنت بأهمية هذا الموضوع في خدمة اللغة العربية، بل إنّ الكتب قليلة في هذا الموضوع، إذ يعدّ كتاب (اللغة العربية والحاسوب) (1988) للباحث نبيل علي، وكتاب (العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية) من أهمّ الكتب القليلة الموجودة؛ لذلك يجب الاهتمام بهذا المجال، لأنّه يمثل مستقبل اللغة العربية والمحافظة عليها.

### التوصيات

عند دراسة الصرف العربي لا يكفي دراسة الصرف أو القضايا اللغوية الأخرى في إطار منهج واحد، إنّما الإفادة من جميع المناهج اللغوية الحديثة، ولكن نبدأ من حيث انتهى العلماء العرب المتقدّمون؛ وذلك لأنّهم قدّموا لنا نظرية لغوية حافظت على اللغة العربية لقرون عدّة، وهنا جاء دور العلماء المحدثين ليطوروا هذه النظرية، ولكن يجب أن يكون التمثيل اللغوي نابغاً من اللغة العربية، ويقوم به متخصصون معروفون بقدرتهم على تناول القضايا اللغوية بعمق ومنهجية، إلى جانب توحيد المصطلحات في كل أنحاء العالم العربي.

يجب أن يكون العمل مؤسسياً وفعالاً، بحيث يعمل على حلّ كثير من القضايا اللغوية مثل الشكل الكتابي لبعض الظواهر الصوتية الموجودة في اللغة العربية، ولكنها غير ممثلة في اللغة العربية، فضلاً عن الاهتمام بقضية أقسام الكلام العربي، والعمل على إعادة توصيف أجزاء الكلم العربي ضمن إطار موحد بين جميع المؤسسات المهتمة باللغة العربية في جميع أنحاء العالم.



### المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- إبراهيم، زكريا، (1976) مشكلة البنية، أو أضواء على البنيوية، المجلد 8 من مشكلات فلسفية، مكتبة مصر لطباعة الأوفست، القاهرة.
- استيتية، سمير شريف، (2008) اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، ط8.
- استيتية، سمير، معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية جوانب انثروبولوجية ونفسية واجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن.
- استيتية، سمير شريف (2003) أصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل، ط1.
- الأنباري، ابو البركات (٢٠٠٢)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.
- الأنباري، أبو البركات (1970) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد

- التواب، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة.
- الأنباري، أبو بكر (1981). **المذكر والمؤنث**، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، لجنة إحياء التراث، مصر.
  - الأندلسي، أبو بكر محمد الحسن (1984) **طبقات النحويين واللغويين** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
  - أنيس، إبراهيم (1978) . **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6.
  - برجستراسر، (1994) **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي. ط.
  - بروكلمان، كارل (1977) **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب ، الرياض، السعودية.
  - بشر، كمال (2005). **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
  - بشر، كمال (1998). **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
  - بعلبكي، رمزي منير (1999)، **فقه العربية المقارن دراسات في أصوات العربية و صرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية**، دار العلم للملايين، بيروت.
  - البكوش، الطيب (1992) **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، المطبعة العربية، تونس، ط3.
  - البهنساوي، حسام (1994) **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث** ، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
  - بوتون، شارل (1998)، **اللسانيات التطبيقية**، ترجمة قاسم المقداد، الوسيم للنشر، دمشق.
  - بياجيه (1985) **البنويية** ، ترجمة: عارف منيمنة و بشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت. ط4.
  - تشومسكي، نعوم (1993) **المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها**، ترجمة محمد فتبيح، دار الفكر العربي، ط1.
  - الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **دلائل الإعجاز**، المحقق: محمود محمد شاکر أبو فهر، مكتبة الخانجي، مصر.

- جرجي، زيدان، (1886) الفلسفة اللغوية الألفاظ العربية و، وهي تتضمن بعض الملاحظات على اللغة العربية، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح الموصلي (1954) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، الناشر دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.
- ابن جني، أبي الفتح عثمان بن عبد الله. التصريف الملوكي، صححه وفهرسه محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، شركة النمدن الصناعية، مصر، ط1.
- حجازي، محمود فهمي (1997). مدخل إلى علم اللغة ، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
- حجازي، محمود فهمي (1978). اتجاهات الدراسة اللغوية في مصر المعاصرة، اللسانيات واللغة العربية، تونس أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية تونس، تونس.
- الحديثي ، خديجة (1965). أبنية الصرف في كتاب سيبويه ،مكتبة النهضة ، بغداد، ط1.
- حسان ، تمام (1994). اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب.
- حسان، تمام (1990). مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- حسنين، صلاح الدين صالح (1984). دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، القاهرة، ط 1.
- الحصري، ساطع. (1985) في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- خليل، حلمي (1988). العربية و علم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1.
- الحمزاوي، محمد رشاد (1982). العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي ، تونس، ط1.
- الحملاوي، أحمد (2009). شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، بيروت.
- الحمو، أحمد (1989). محاولة ألسنية في الإعلال ، عالم الفكر، القاهرة.
- الحموز، عبد الفتاح (1987). ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى.

- الحناش، محمد (1993). استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1.
- خرما، نايف،(1978). أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت
- الخولي، أمين(1961). مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ط1.
- الخولي، محمد علي (1999). قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر، عمان.
- أبو الخير، أحمد مصطفى، (2006). علم اللغة التطبيقي بحوث ودراسات، دار الأصدقاء للطباعة، المنصورة.
- الدومني، مرمجي(1937). المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس.
- الراجحي، عبده،(١٩٧٩) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ط١.
- الراجحي، عبده (1979) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ط1.
- الراجحي، عبده (1995). علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية
- الزجاجي ، أبو القاسم(1979) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.
- زكريا، ميشال (1993). قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.
- زكريا، ميشال (1986). الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1.
- زوين، علي(1986). منهج البحث الغوي بين التراث وعلم اللغة الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- الساقى، فاضل مصطفى(1977). أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الخانجي،

## القاهرة.

- سامسون، جيفري، (1997). مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبة، السعودية.
- السامرائي، إبراهيم (1983). فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط3.
- السعران، محمود (1997) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
- سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ط3.
- ابن سينا، الحسن (1332هـ). أسباب حدوث الحروف، تحقيق محب الدين الخطيب، مطبعة المؤيد، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1990) الأشباه والنظائر في النحو، المحقق: غريد الشيخ، الناشر: دار الكتب العلمية. ص: ٢٧٨
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1336هـ) بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، الطبعة الأولى، مكتبة الساعدة
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولي بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- شاهين، توفيق محمد (1980) أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، دار التضامن، القاهرة، ط1.
- شاهين، عبد الصبور (1980) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، القاهرة.
- الشايب، أحمد (1966) دراسة أدب اللغة العربية بمصر بمصر في النصف الأول من القرن العشرين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط2.
- الشريف، محمد صلاح الدين، (1978). اللسانيات واللغة العربية، تونس.
- صالح، عبد الرحمن الحاج (2012) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم النشر، الجزائر.
- ضيف، شوقي. (1980). تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط6.

- ضيف، شوقي(2011) المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7.
- الطنطاوي،محمد (1995) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2.
- أبو الطيب، ابن علي اللغوي عبد الواحد(1959). مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر.
- عبابنة، يحيى عطية (2015). النحو العربي في ضوء اللغات السامية واللهجات العربية، دار الكتاب الثقافي، اربد.
- عبد التواب، رمضان (1997) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نشر مكتبة الخانجي، مصر، ط3.
- عبد التواب، رمضان،(1997) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط3.
- عبد المقصود، عبد المقصود محمد،(2006) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان.
- العجيلي، عبد ذياب (1996)الحاسوب واللغة العربية، منشورات جامعة اليرموك، اربد، ط1.
- عرفة، محمد أحمد(1937). النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة ، مصر
- عضيمة، محمد عبد الخالق (1999) المعني في تصريف الأفعال، الباب من تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة، ط2.
- عمارة، إسماعيل أحمد(1988). المستشرقون ومناهجهم اللغوية، المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، نشر وتوزيع دار الملاحى الأردن، ط1.
- عمارة، إسماعيل أحمد(1993) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة تأصيلية، دارحنين، عمان، ط2.
- عمارة، خليل (1987). في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، مكتبة المنار، الزرقاء.
- عمارة، خليل (1984). في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة.
- عمر، أحمد مختار(1993). علم الدلالة ، عالم الكتب، القاهرة، ط4.

- العناتي، وليد، وخالد، جبر (2006)، دليل الباحث إلى اللسانيات الحاسوبية العربية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1.
- الغامدي، المهدي، عبد الرحمن، الرافي، الصانع، (2017). مدخل إلى اللسانيات الحاسوبية ، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، الرياض السعودية، ط1.
- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1969). الإيضاح العضدي، تحقيق شاذي فرهاد، دار التأليف، مصر.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (2003). العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- فليش، هنري (1997) العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة.
- قباوة، فخر الدين (1988). تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، لبنان، ط2.
- قدور، أحمد محمد (2008). مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3.
- القرطبي، ابن مضاء (1947). الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1.
- كمال، ربحي (1980). الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة، جامعة بيروت العربية.
- ليونز، جون (1985). نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة دكتور حلمي خليل، دار المعارف، الاسكندرية، ط1.
- مبروك سعيد، عبد الوارث (1985). في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1.
- المرصفي، حسن (1938). الوسيلة الأدبية إلى العلوم، مطبعة المدارس الملكية، ط1.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2003) لسان العرب، دار صادر.
- أبو المكارم، علي (2007). الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
- الملح، حسن خميس (2001). نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر، عمان.

- مصطفى، إبراهيم (2012)، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.
- موسى، عطا محمد (2002). **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، دار الإسرائاء، عمان، ط1.
- الموسى، نهاد (2002)، **العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.
- نهر، هادي، (1988 م). **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**، الجامعة المستنصرية.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، معه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية.
- هلال، عبد الغفار حامد (1986). **علم اللغة بين القديم والحديث**، القاهرة ، ط2.
- هنداوي، حسن (1989). **مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة**، دار القلم، دمشق، ط1.
- وافي، علي عبد الواحد (2004). **فقه اللغة**، نهضة مصر، ط3.
- وافي، علي عبد الواحد، (2004) **علم اللغة**، نهضة مصر، الطبعة التاسعة.
- الوعر، مازن (1987) **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1

### المجلات:

- أنيس، إبراهيم (1944) "بحث في اشتقاق حروف العلة"، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية المجلد الثاني.
- باقر، طه، **من تراثنا اللغوي القديم**، مجلة كلية الآداب ، العدد ٩٦.
- الحاج صالح، عبد الرحمن (1993). **منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات**، مجلة التواصل اللساني، ملحق استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات.
- حسان، تمام (1984) **اللغة العربية والحداثة**، مجلة فصول، العدد الثاني.



- حسين، كامل محمد (1971) *مجلة اللغة العربية* ، القاهرة، الجزء 27 .
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز (2000/2001). *نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج*، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (الحوالية الحادية والعشرون).
- عمارة، إسماعيل،(1999). *المشتقات. نظرة مقارنة* ، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد56.
- المهيري، عبد القادر (1965). *النحو الوافي*، حوليات الجامعة التونسية، العدد الثاني، تونس.

### الكتب الأجنبية:

- Aronoff , Mark(1981 )**Word Formation in Generative grammar**, London second printin.
- Claude E. Shannon: **A Mathematical Theory of Communication**, Bell System Technical Journal.
- Druce Hayes and Donca steiade**Phonetically (2009). Based Phonology** Cambridge, University ,press.
- Chomsky ,Noam(1995)**The Minimalist**, The MIT Press, Londn.
- Åke,Viberg, **Svensk Grammatik på Arabiska och cultur** .

**المواقع الإلكترونية:**

- [http://www.rdi-eg.com/ar/technologies/arabic\\_nlp.htm](http://www.rdi-eg.com/ar/technologies/arabic_nlp.htm) شركة الهندسة لتطوير النظم الرقمية
- [http://arabia-it.com/?page\\_id=86](http://arabia-it.com/?page_id=86) شركة الدار العربية لتقنية المعلومات
- [http://arabia-it.com/?page\\_id=86](http://arabia-it.com/?page_id=86) شركة الدار العربية لتقنية المعلومات
- <http://www.sakhr.com/index.php/en/about-sakhr/overview> موقع صخر